

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

المُصنَّف

تأليف
الشيخ العلامة ابي بكر
أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي
السمدي النزوي
(٥٥٧ هجرية): (١١٦٢م)

الجزء الثامن والثلاثون

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة

طبع بالمطبعة الشرقية ومكتبتها - مطرح - سلطنة عمان

كلمة المحقق

قد انتهى بعون الله وحسن توفيقه الفراغ من تحقيق هذا الجزء الثامن والثلاثين من كتاب المصنف تأليف العالم الجليل أبي بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي النزوي ويبحث هذا الجزء أحكام الإيلاء والخيار والظهار والعدة وفي صفة وألفاظ الحروف التي يثبت بها الإيلاء والتي لا يثبت وفي أحكام من يثبت ظهاره وإيلاؤه ومن لا يثبت وفي صفة العدة وأحكامها وشروطها ومعاني ذلك .

وقد تم عرضه على نسختين الأولى بخط راشد بن طالب بن مسعود العبري قد انتهى منها عام ١٠٦٦ هجرية والأخرى بخط خميس بن سليمان بن سعيد الحارثي تم نسخها عام ١٢٣١ .

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله وسلم .

كتبه سالم بن حمد بن سليمان الحارثي

حادي جمادى الأخرى سنة ١٤٠٣ هـ ١٥/ ٣/ ١٩٨٣ م

بســـم الله الرحمـــن الرحيـــم

بـــاب في الخيـــار وفي الطـــلاق ولفظـــه

قال الله تعـالى عز وجـل ﴿**يأيهـا النبي قل لأزواجـك إن كنتن تردن الحياة الدنيا وزينتها**﴾ الآية أمر الله رسوله بتخيير نسائه فلما خيرهن قالت عائشة بل نختار الله ورسوله والدار الآخرة فتابعها نساء النبي ﷺ .

مســألة :

وإذا قال اختاري نفسك لم يصح الاختيار منها إلا أن تأتي بحديث يصح أن يكون جواباً عن كلامه وكذلك القبول في سائر العقود . وقال أبو حنيفة : يصح القبول ماداما في المجلس قال : لأنه تمليك يقتضي جواباً في الحال فإن تأخر جوابه مع القدرة بطل .

مســألة :

فإن قال قبـــل أن تختـــار نفسهـا : إني قد جعلت أمـرك بيـدك وإني رجعت فيـــه فليس بيـــدك من الأمـر شيء والأمـر إليّ فلا خيـار لها في قول أصحـابنـا وقـد رجـع الأمـر إليـه . وهـو قول الشافعي لأنه تمليك يقتضي القبـول فصـح الـرجوع فيه كالبيع وقال أبو حنيفة لا يصح وإن ردت الخيار إليه رجع إليه . وإن تفرقا من ذلك المجلس قبل أن تختار فقد رجع الأمر إليه .

مســألة :

وإن خيرهـا فقـالت : حتى آتي فليس لها ذلـك وإن رجـع قبل أن تختار بطل الخيار .

مسـألة :

أبـو الحـواري إن قال اختـاريني أو إختـاري نفسـك فقـالت : قد اخـترت نفسي ففي قول عمـر بن الخطـاب إنهـا تطليقة رجعية وهو أملك برجعتهـا . وقـول علي إن اختـارت زوجهـا فواحـدة رجعيـة وإن اختارت نفسهـا فواحـدة بائنة . وقول زيد بن ثابت إن اختارته فواحدة بائنة . وإن اختارت نفسها بانت بثلاث .

مسـألة :

ومن قال لزوجتـه : إختـاري مراراً قالت : إخـترتـك ولست بخيار فليس بشيء وهي إمـرأتـه . فإن قالت قد قبلت فليس بطـلاق ذلك إلا أن تكون قد سمت واحدة أو أكثر .

مسـألة :

وإن قال : إختـاري فقـالت : أنـا عليـك مثـل أمـك أو عمتـك أو خالتك فقد حرمت عليه .

مسـألة :

وإذا جعلت امرأة لزوجها مائة درهم على أن يخيرها ففعل واختارت نفسهـا فهـو خلع ويأخذ المائة إلا أن يكون الرجل بأسر ولم تختر فليس عليه رد لأنه قد فعل لها ما جعلت له على الخلع .

مسـألة :

ومن قال : اختاريني أو اختاري أخاك فقالت له : قد اخترت أخي فإن كان نوى طلاقاً فهو طلاق .

مسـألة :

قال أبـو مالـك رحمـه الله لفـظ الخيـار أن تقـول قد اخـترت نفسي لا حاجة لي فيه .

مسـألة :

وإن خيرها فاختارت فقال لا كرامة لا أطلقك فقد وقع الطلاق وإن قالت : قد طلقت نفسي ثلاث تطليقـات فذلـك إلى الـزوج وإن كان إنما جعل لها الخيار في واحدة فليس لها إلا واحدة وإن لم ترد واحدة جائز ما قالت .

مسـألة :

وإن قالت المـرأة لزوجهـا : إخـتر لي أو غلامـك أو إبنك أو من كان فاختار إبنه أو غلامه هل يدخل عليه في ذلك شيء ؟ قال : لا يضر ذلك إذ ليس في يدها شيء .

مسـألة :

والحـرة إذا تزوج عليهـا أمـة فاختـارت نفسهـا والتي يكون لها زوج فتملك منـه طائفـة والأمـة التي تحت الحـر فتعتق فتختـار نفسهـا فبعض المسلمين قال : إن خرجوهن تطليقة وقال بعض لا يكون طلاقاً إلا خروجاً وهكذا وإن تراجعوا فعلى الطلاق كله .

مسـألة :

وقيل من خيرٌ امرأته فاختارت نفسها فهي ثلاث .

مسـألة :

والخيـار أن يخير الـرجـل زوجتـه بينه وبينها أو بينه وبين الطلاق فإن اختـارتـه فلا طلاق وإن إختـارت نفسهـا أو الطـلاق فهو طلاق وإنه لم ترده فهي أملك بنفسها ولا صداق لها إنما هو خلع . وقيل حتى تريد به الطلاق .

مسـألة :

وإن خيرهـا بين نفسـه وبـين أبيهـا أو أمهـا أو سائـر قرابتها أو رجل أجنبي أو امـرأة وأراد بذلـك الـزوج طلاقـاً فاختـارت غيره فهو طلاق وفيه اختلاف . وإن إختارت الزوج لم يكن طلاقاً وإن لم يرد الزوج لذلك طلاقاً فلا شيء عليه فيه .

مسـألة :

ومن خير امـرأتـه فاختـارت نفسها فهي تطليقة قال قوم رجعية وقال آخـرون بائنـه وقيـل غير ذلـك وإن إختارت زوجها فلا شيء كما روي عن عائشة وقيل إن حيان احتج في الخيار فقال أليس بلغكم أن رسول الله ﷺ نهى عن الطـلاق ثلاثـاً ؟ قالـوا : بلى . قال : أليس بلغكم أنـه خير نسـاءه ؟ قالـوا : بلى . قال : فهي واحـدة لأنه لا ينهى عن الطلاق ثلاثاً ويفعله . قال سليمان بن عثمان فيمن قال لامرأته إختاريني أو نفسك إنه لو نوى الطلاق فهو تطليقة وقال موسى حتى يقول إختاريني أو الطلاق أو نفسك .

مسـألة :

اختلف في تخيـير الـرجـل زوجته بينه وبين نفسها فقالت قد اخترت نفسي ؛ قيـل : يقـع بها تطليقـة واحـدة وقيـل : حتى يريد بتخييره إياها طلاقها وقيل : ولو لم يرد به طلاقاً فالطلاق واقع .

مسـألة :

وأمـا إن خيرهـا بين نفسـه وبـين أبيها أو أمها فاختارت أباها أو أمها فحتى يريـد بهذا الطـلاق ثم يكـون طلاقاً . الأول على قولين وهذا على قول واحد وفي التطليقة اختلاف : قول بائنة وقول رجعية .

مسـألة :

ومن خيرّ زوجتـه فقـالت اخترت نفسي لا بل زوجي طلقت واحدة وقولها لا بل زوجي لا يرجع ما وقع من الطلاق لقولها إخترت نفسي .

مسـألة :

قيـل : فإذا خايـرهـا فاختارت نفسها هل تعلم أنه يكون بينونة بغير طلاق ؟ قال : لا أعلم أن أحـداً قال ذلـك . قلت له وهـل عنـدك منـه الاجمـاع أنـه يقـع به الطلاق لا محالة وإنما إختلفوا في كم يقع . قال هكذا عنـدي فقـد قيـل عن زيـد بن ثابت أنـه إذا خيرّهـا فاختارت أو لم تختر إنه تطليقـة قيـل فعلى هذا يملك رجعتهـا قال لا أعلم أن أحداً قال ذلك وفي موضـع إن خيرهـا بينـه وبين نفسها فقال لها لم أرد بهذا طلاقاً قال إختلفت أصحابنا في ذلك فقيل طلاق وقيل حتى يريد به الطلاق .

مسـألة :

ومن قال لامـرأتـه ثلاثـا يريـد به الطلاق اختاري اختاري اختاري وقـال في الثـالثـة بألف فهي تطليقـة يملك الرجعة وليس عليها الألف فإن قالت قد اخترت المؤخرة فهي تطليقة وعليها الألف .

مسـألة :

وإن قال : إختاري مني الطلاق أو الامساك أو إختاري بين أن أطلق أو أمسـك فتختـار على هذا الطـلاق أنـه لا طلاق حتى يطلقها . فإن قال لها : إختـاري مني إن شئت طلقي نفسـك وإن شئت أمسكتـك فهـذه إن طلقت نفسها في المجلس فهو طلاق .

مسـألة :

قال الربيع إذا قالت المرأة لزوجها خير ني في الطلاق أو تذاكره فقال لها : إختـاري فاختـارت نفسهـا فقـال الزوج لم أنو طلاقاً فإنه لا يصدق في القضاء وليس بها أن تدعه يجامعها حتى يراجعها ويشهد على مراجعتها إن كان له عليها رجعة . قال غيره أرجو أنه قيل إذا لم يرد الطلاق بذلك على مال فله نيتـه . وقـال غيره أرجـو أنـه قيـل إذا قال إختـاري أو إختاريني أو أهلك أو أحداً من الناس فاختارت ثم قال إنه لم يرد الطلاق وكان له ذلك . وإن قال إختاريني أو الطلاق أو إختاريني أو نفسك فاختارت ولم يكن له نية في ذلك ويقع الطلاق .

مسـألة :

وقـال الـربيـع : إن الخيـار تطليقـة ويملك الـرجل الرجعة وهو قول عمر بن الخطاب رحمه الله وابن عباس .

مسـألة :

وقـال الـربيـع إذا قال لامرأته إختاري بين ثلاث تطليقات ما شئت فقال قد طلقت نفسي كان ذلك جائزاً ووقع الطلاق ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

مسـألة :

فإن خيرها فطلقت نفسها ثلاثاً قال بانت منه . قال غيره : إذا قال لها إختـاريني أو الطـلاق أو إختـاريني أو نفسك فطلقت نفسها لم يكن ذلك طلاقـاً ولا خيـاراً وإن إختارت نفسها أو الطلاق على ما خيرّها قبول لفظه لها فقيل تطليقة بائنة وقيل رجعية وقيل ثلاث والله أعلم .

بـــاب في المختارة إذا تزوج عليها أو انعتق

وإذا كانت الحـرة تحت حر أو عبـد وتـزوج عليهـا أمـة فإن لها الخيار ولا خيار للأمة إذا تزوج عليها حرة أو أمة كانت تحت حر أو عبد .

مســألة :

وإذا أعتقت الأمــة كان لها الخيـار كانت تحت عبـدٍ أو حرٍ ولا خيـار للأمـة إذا أعتق زوجهـا واختلف في الحـرة إذا أعتق زوجهـا فقيـل لها الخيار وقيل لا خيار لها .

مســألة :

فإن تزوج على زوجته أمة فعتقت الأمة قبل خيار الحرة ثم إختارت بعد ذلك قال لا يحضرني فيها معنى أعتمده إلا أنه يشبه عندي الاختلاف فيعجبني إذا صارت حرت أنـه لا يزول خيـارهـا بمعنى ثبوت الحرية على شبـه ما قيـل في المتـزوج على زوجتـه إذا طلقها هل للأولى صداقها ؟ إنه ليس لها ذلـك لأنـه راجعهـا وقول لها ذلك لأنه قد ثبت في الحكم قال وأكثرٍ القول أنه ليس لها ذلك .

مســألة :

قال محمـد بن محبـوب فيمن وقع بينه وبين امرأته كلام فقال لها فراق ما بيني وبينك هذه الجارية أن تختاريها أو تختاريني يعني ربيبته يريد الطلاق ونوى في نفسه أنه نوى إلى الربيبة وكان ذلك في الليل وخرج من عندها ولم

يقل شيئاً ولم يوقت لها وقتا فإذا لم يخبر ابنتها حتى افترقت هي وزوجها من ذلك الموضع فلا خيار لها بعد ذلك فإن قالت بعذ ذلك المجلس : إني كنت إخترت ابنتي في نفسي فإن لم يقبل قولها فذلك له عليها حتى تظهر الاختيار بلسانها قيل فإن قالت لابنتها أسكنى معي وعيشي من مالي كما عودت أيكون هذا إختيارا منها لها ليس هذا إختيارا منها لها حتى تقول قد إخترت ابنتي قبل أن يفترقا . ولو قال هو لها أسكني في منزلي وعيشي من مالي كما عودت فلا أرى عليه بأساً ولو أكلت من ماله وساكنته لأنك إنما ذكرت أنه نوى أن لا يساكنها عند قوله لزوجته إختاريني أو ابنتك فلا أرى عليه في النية في ذلك بأساً .

مسألة :

وإذا قال إما إختاري مني الطلاق أو الامساك فاختارت الطلاق إنه طلاق ولا نية له في ذلك وإن قال لها : إختاري مني بين أن أطلقك أو أمسك فلا يكون طلاقاً إذا لم يرد به .

مسألة :

فإن قال إختاري فقالت قد اخترت أو قد قبلت قال الخيار أن يقول قد إخترتك أو اخترت نفسي وأما هذا ليس بشيء وهم أولى بأنفسهم .

بـــاب في لفـــظ الخيـــــار

فإن قال لها ما أحب إليك القعود على كذا وكذا أو الخروج ولا يريد به الخيار بل ليعرف ما عندها قالت أحب الخروج فلا يكون خياراً فإن قال فإن شئت فاختاري القعود على كذا وكذا أو اختاري الخروج فقالت أختار الخـروج فلا يبـين لي خيـار إلا أن يريد به الخيار فإنما يكون خياراً إذا قال لها اختاريني أو أهلك أو اختاريني أو نفسك فإذا اختارت نفسها أو أهلها كان إختياراً .

مســألة :

فإن خيرّ أمتــه التي اشــتراهـا فاختـارت نفسهـا فإنـه يجرى مجرى الاختلاف في الطلاق فقيل إذا طلق أمته عتقت وقيل تخدمه ولا يطأها حتى يموت ثم هي حرة وبالأخير نأخذ .

بـــاب في الخيـــار وما يبطـــل بـه

ومن خيرّ زوجته فاختارت نفسها في المجلس ولم تشتغل بغير الجواب مع القـدرة طلقت واحـدة باتفاق الأئمة ولولا الاتفاق ما أوجب ذلك طلاقاً إذ ليس هو من صريح الطلاق إلا من كنايته غير أن لا حظَّ للنظر مع الاتفاق .

مســألة :

وقيـل إن لم تختر في مجلسهـا حتى يفـترقـا أو يجامعهـا أو يرجع عليها خرج الخيـار من يدهـا لأن الخيـار تمليـك يقتضى جواب المجلس وقـول أصحابنا إن لم تختر نفسها ما كانا في مجلسهما حتى يفترقا خرج من يدها .

مســألة :

وإن خيرها وهي قائمة فقعدت أو متكئة أو مستلقية فذلك لا يبطل خيـارهـا لأن ذلك من عمل الخيار . قال بعض مخالفينا : لو أكلت أو كانت قاعدة فقامت إنه يبطل خيارها وإن كانت قائمة فقعدت فلها الخيار . قال جابـر بن زيـد إذا قامت قبـل أن تختـار فليس لها الخيـار وهذا عند أصحابنا لا يبطل خيارها حتى يفترقا من المجلس أو يجامعها أو يرتجعه . قالت طائفة أظن من أهل الخلاف أن أمرها بيدها في ذلك المجلس وغيره حتى يقضى فيه واحتج بعضهم بقوله ﷺ لعائشة «ولا عليك ألا تعجلي حتى تستأمري أباك» .

مسـألة :

وإن خيرهـا وهي تصـلي العتمـة فلما فرغت من الفـريضـة صلت ركعتين تطـوعـاً ثم اختارت نفسها فذلك لها إن لم يكن خرج من عندها أو رجع فيه .

مسـألة :

ومن خيرّ امـرأتـه وهما في سفينـة فنـزلا منهـا خرج الخيـار من يدهـا وكذلك إذا نزلا من على الدابة أو نامت أو صلت أو انتقلت من موضع إلى موضع آخر أو اشتغلت بعمل ليس من أجناس الخيار أو افترقا من المجلس أو جامعهـا أو إرتجعـه فقـد خرج الخيـار من يدهـا وأما الأكل فلا يخرجه من يدها ما كان في مجلسهما . وقال أبو الحسن إذا خيرها وهما في سفينة أو على دابـة فنـزلا من عليهـا فهو في يدها ما لم يفترقا أو يطأها أو يرجع عليها وقال بعض أصحـابنـا هو في يدهـا ما كانـا في مجلسهما ولو صلت أو أكلت فهو في يدها وليس هذا مما يخرجه وقول الشيخ أبي محمد أنه يخرج من يدها لنزولها عن السفينة أو الدابة .

مسـألة :

واختلف في الحـرة إذا تزوج عليهـا الأمـة فقول لها الخيار ما لم يطأها هي يعني الحرة بعد علمها وقول ما لم يطأها علمت أو لم تعلم وقول لها الخيار ما لم يطأ التي تزوج يعني الأمة فإذا وطىء الأمة بعد علم الحرة فلا خيار .

مسـألة :

قال عزان بن الصقـر إذا عتقت الأمـة ولهـا زوج حر ثم مات أحدهما

قبل أن يعلم خيارها فالميراث بينهما ما لم تختر نفسها فإذا مات وهي أمة فلا ميراث لها . فإن إختارت نفسها فلها ذلك وإن سكتت فليس لها بعد ذلك خيار وليس لها إلا صداقها الأول .

مسألة :

وجدت إذا أعتقت الأمة فخرجت من زوجها باختيارها ثم أعتق العبد بعد ما أعتقت هي فله أن يقيم معها بالنكاح الأول والصداق الأول إذا رضيت وكانت العدة تعتد فإذا إنقضت العدة فلا سبيل له وعدتها ثلاث حيضات أو ثلاثة أشهر . قال المصنف في هذه المسألة ولعل المسألة غير صحيحة .

بـــاب في المختـــارة مـــن حـــرة أو أمـــة وما يجـــب

قال أبو عبد الله محمد بن محبوب رحمه الله من خير امرأته وهي أمة أو جعـل طلاقهـا بيـدها فاختارت نفسها أو طلقت وكره السيد أن يمضى فقد وقع الطلاق .

مســـألة :

والمختـارة نفسهـا إذا تزوج عليهـا أمـة فهي تطليقة فلا يراجعها إلا بنكـاح جديـد ولـو كانـا بعـد في العـدة . وقـال آخرون ليس ذلك بطلاق ولا ميراث بينهما . قيل فمن أين لم يشبه الخلع ؟ قال : إذا كان للزوج في الثاني سبب إتفاق منه لما يوجب الطلاق ولا أعلم أحدا قال له عليها رجعة بغير تجديد .

مســـألة :

قال أبـــو مالـك رحمـه الله لفـظ الخيـار أن تقـول قد اخـترت نفسي لا حاجة لي فيه .

مســـألة :

ولا خيار بين الرجل وأمته إلا أن يريد به عتقا فهو ما نوى .

مســـألة :

في الحـرة تكـون تحت عبـد فيعتق قول لا خيـار لها وقول لها الخيار .

الحجة أن عليها في كونها مع الحر ضرر وهو أنه كان عبداً لسيده وكانت نفقتها في رقبته فلما صار حراً إفتقر ولم تصل منه إلى شيء من حقوقها والحجة للقول الأول إن الحر أشرف لها من العبد إذا كان عبده ألوفا إنما يقوم بحقها فلا حجة لها فإذا صار في حال الاعدام فقصرٌ عما يجب من حقها كان لها الخيار إن شاءت تمسكت وإن شاءت حكم لها الحاكم بالفراق .

مسألة :

والأمة إذا عتقت فاختارت نفسها ثم أراد المراجعة فيكون ذلك بتزويج جديد وتكون عنده قول على ثلاث وقول على تطليقتين .

مسألة :

ومن تزوج على زوجته أمة فاختارت نفسها فإنها تخرج ولا صداق لها وكذلك الأمة إذا اختارت نفسها من العبد إذا أعتق ولم يكن دخل بها فإنها تخرج أيضاً بغير صداق وبذلك يقول ابن عباس كذا عن أبي مالك . وقال أبو محمد وفيه إختلاف بأن يكون لها نصف الصداق .

مسألة :

وإذا أعتقت الأمة ولها زوج حر أو مملوك فلها الخيار في الاقامة معه أو الخروج منه ما لم يطأ فاذا وطئها زوجها لم يكن لها الخيار بعد ذلك كانت جاهلة للحكم أو عالمة وبذلك يقول أبو حنيفة وخالفه الشافعي وقال لا خيارلها ولا حجة أقوى من الاجماع والأمة أجمعت أن النبي ﷺ جعل لبريرة الخيار لزوجها لما أعتقتها عائشة .

فصـــل :

واختيـار الأمة يكون فسخاً لا طلاقاً لأن الطلاق لا يوقعه إلا الزوج أو من يجعل الزوج ذلك إليه ولا يكون الخيار إلا بكلام .

مســألة :

فمن تزوج أمـة على زوجتـه الحـرَّة فتختار نفسها فتريد المراجعة أنه ليس لهما إلا بتـزويـج جديـد ولا أعلم في ذلـك اختـلافـاً فإن جهل وردَّها ودخل بها فإنها تحرم عليه .

مســألة :

والمختارة نفسها إذا مسَّ الزوج في فرجها قبل أن يتزوجها ففي قول أصحـــابنـــا إن كان عمـداً فأخـاف أن تحرم عليـه ولا يبـين لي غيره لأنهـا كالأجنبية . قلت فلو اختارت نفسها خمسين مرة وهي ترجع إليه فهي تكون عنده على ثلاث قال فمعى ذلك على قول من يقول إنه ليس بطلاق .

قلت : فالمختـارة نفسهـا إذا خيرها زوجها هل يلحقها مثل الأول ؟ قال : لا أعلم إختـــلافـــاً في قول اصحـابنـا إلا أن هذا طلاق فقيـل تبـين بالثـلاث وقيـل تبين بواحدة وواحدة لا يملك رجعتها وقيل بطليقة ويكون أملك برجعتها فإن خير أمته فاختارت نفسها من قبل إتمام السيد فقد قيل يقع الطلاق .

مســألة :

فيمن تزوج على زوجته الذمية أمة هل تختار نفسها ؟ قال : ما أحب أن يكون لها ما للحرة .

بـــاب في الخـلع والبـرآن بين الزوجـين

يقول خلع الرجل امرأته خلعاً واختلعت المرأة خلعة واختلاعاً وخلعاً وتقول خلع الرجل رداءه ونعله خلعاً الأول بالضم وهذا بالفتح وكان الرجل في الجاهلية إذا غلبه إبنه حينا جاء به إلى الموسم ثم نادى ياأيها الناس هذا ابني فلان وقد خلعته فإن جار لم أضمن وإن جير عليه لم أطلب فلا يؤخذ بعـد ذلـك بجريرته فذلك الولد إسمه الخليع وهو المخلوع والجمع الخلعاء ولهـذا سمي كل شاطـر وشـاطـرة خليعـا وخليعة والمخالعة هي من المفاعلة ولا تصح إلا من اثنين وهو مخالف للطلاق لأن الطلاق لا يقع إلا من الزوج وحده والخلع لا يكون إلا منهما جميعاً .

مســألة :

وتقـول بارأ الـرجـل زوجتـه وتبرأت منه تبرؤا وبارأت على المفارقة وأبـرأت الـرجـل من الـدين وبـرأتـه وبارأ الرجل شريكه وأبرأه مما عليه من الـدين أي برىء إليَّ وبـرئت إليه مثل بارأت المرأة أي صالحتها وروى عن النبي ﷺ أيما امرأة سألت زوجها الطلاق من غير بأس فحرام عليها رائحة الجنـة . وروى عنـه ﷺ أنـه قال : «المختلعـات من المنـافقات» وذلك إذا إختلعت مع الاحسان .

مسـألة :

قال الله تعالى : ﴿**فإن خفتم ألا يقيما حدود الله فلا جناح عليهما فيما افتـدت به**﴾ فاستثنى بعـد التحريم أحد الفدية وقد روي أن هذه نزلت في

ثابت بن قيس بن شماس الأنصاري وامرأته أم حبيبة بنت عبد الله بن أبّى . روى أنها كانت مبغضةً له وكلما اشتكته إلى أبيها لم يشكها بل يقول لها اتقى الله وارجعي إلى زوجك فشكته إلى رسول الله ﷺ فقال له: «مالك ولأهلك يا ثابت» ؟ فقال: يا رسول الله ما أحب إليّ منها غيرك وإني لمحسن إليها جهدي فقال: ما تقولين ؟ فقالت: صدق ولكني أخاف أعصي الله وكان قد أصدقها حديقة نخل فقال: «تردين عليه» فقالت نعم وأزيده فقال أما الزيادة فلا فاختلعت إليه وكان أول خلع وقع في الاسلام وأنزل الله الآية .

مسألة :

وفي الخبر فوائد جواز خروجها من منزل زوجها بلا أمره للضرورة لأنه ﷺ لم ينكر عليها وأنه قال لها أن تستفدى من زوجها وإن على الحاكم أن يفديها وجواز استماع الدعوى على غائب وإن يقدم الرجل خصمه بما تتعلق به دعواه وان الخلع يجوز في الحيض والطهر لأنه عليه السلام لم يسأل وإن الخلع إذا تم فلا رجعة له وأنه لا بأس باستماع كلام المرأة الشهيرة لأنه عليه السلام خاطبها عند باب المسجد وقد زعم قوم أن هذا يدل على أن الخلع لا يكون إلا عند حاكم . وقال آخرون هذا يدل على أنه لا يجوز إلا على الصداق أو بعضه لأنها قالت كل ما أعطاني عندي تعني المهر .

مسألة :

والخلع فسخ نكاح ليس بطلاق وأجمعت الأئمة على أن الايلاء والظهار لا يلحقهما . وإن حكم اللعان زائل عنها إذا قذفها في العدة وأن

لا ميراث بينهما إذا مات أحدهما في العدة فمن قال الطلاق يلحقهما يحتاج إلى دليل وقيل الخلع تطليقة في قول كثير من الناس . وفي قول أصحابنا إلا جابر بن زيد فإنه يراه فسخاً وليس بطلاق وهو قول ابن عباس وغيره فعلى هذا لو بارأها عشر مرات ويرجع إليها بتزويج من جديد جاز ذلك . وقال قوم إن نوى بالخلع طلاقاً أو سماه فهو طلاق وإن لم ينو ولا سماه لم يقع فرقة وهو قول الشافعي وقول رابع أنه إن كان الزوج بلا ذلك فهو طلاق وإن كان السلطان بعث حكمين فهو إنقطاع العصمة بغير طلاق .

مسألة :

والطلاق بعد الخلع لا يلحقهما وهو قول ابن عباس والحسن وجابر بن زيد والشافعي وغيرهم . قال المصنف وقد قيل إن كان متصلاً بلفظ البرآن لحقهما لقوله قد أبرأت لك نفسك وأنت طالق فإن الطلاق يلحقها والله أعلم . وقال أصحاب أبي حنيفة يلحقها الطلاق في العدة .

مسألة :

الخلع على المحرمات لا يصح وقول شروى ذلك وعلى المجهولات باطل وذلك أنه يوجب المطالبة للزوج بحق وإذا كان مجهولاً لم تصح المطالبة به .

مسألة :

وعن الحجة في الخلع كيف تكون المرأة أملك بنفسها ولا يكون الرجل أملك بها وهم يقيمون مقام الطلاق ومن قولهم في هذا أنهما كلما

تخالعا فقد بانت بتطليقة . قال الحجة في الطلاق قوله : ﴿**تنصيص قرأتي الطلاق مرتان فإمساك بمعروف أو تسريح بإحسان**﴾ وله ردها وإن كرهت باتفاق المسلمين لأن له فيها بعد حجة وهي وارثة له إذا مات في العدة بلا إختلاف والخلع إنما وقع باختيارها فإن إختارت أن تفتدى كانت أملك بنفسها لقول الله تعالى : ﴿**فلا جناح عليهما فيما افتدت به**﴾ وقد جعلوه يقوم مقام الطلاق ولم يكن له ردها على كرهها وهي قد إختارت الخلع برضائها ولو لم يكن كذلك لم يكن معنى للفدية ولا كان فائدة في قوله : ﴿**ولا جناح عليهما فيما افتدت به**﴾ والله تعالى لا ينزل شيئا لا معنى له ولا فائدة فيه مع أن المسلمين لم يختلفوا في رد المختلعة وكلهم قالوا لا ترد إلا برأيها . ومنهم من قال إنه فسخ نكاح هل قال إنهما كلما تخالعا مرة فقد بانت بتطليقة أم قوله غير ذلك ؟ فقال قوله إنه لا يكون تطليقة ولا طلاق وإنما هو فسخ نكاح وكلما أراد أن يراجعها بالحق الذي إفتدت به فله ذلك ولم أعلم أن أصحابنا يعملون اليوم بهذا القول ولم أحفظ لصاحب هذا القول حجة غير أني أقول لعل قوله أن الطلاق معروف بلفظه وهذا غير الطلاق وإنما هذا فدية إذا شاءت وشاء يراجعها على ما افتدت له والله أعلم والخلع لا يكون إلا بفدية وإن كان صداق المرأة ألف درهم فأبرأت الزوج من درهم واحد وأبرأ لها نفسها كان هذا خلعاً .

مسألة :

والخلع ليس بطلاق لأن الله ذكر الفدية بين ذكره الطلاق ولم يجعله في جملة الطلاق ولا في جنبيه .

مسـألة :

والخلع يقع على ثلاثة وجوه فخلع يقع على شيء في الذمة ويكون حالاً وخلع يقع على مال معلوم فلا تنازع في ذلك .

مسـألة :

ولا مقدار للفدية إذ الله تبارك وتعالى ذكرها ولم يضرب فيها حداً ولا نص على مقدار فالفدية جائزة واقعة بما قل أو كثر والضارب للحد في ذلك محتاج إلى دليل .

مسـألة :

وقيل من تزوج إمرأة فكرهته فعليها أن ترد ما أخذته منه فإن كرهته بعد ما جاز بها قال محمد بن هرون ولو جاز بها فعليها أن ترد ما صار إليها من عنده قال ونحن نقول ليس عليها رده إذا جاز بها والله أعلم .

مسـألة :

فإن تباريا على أن يعطيها حقها كله وأعطاها فقيل يكون برآنا ولا يملك فيه الرجعة وقول يكون طلاقا يملك فيه الرجعة وكل ذلك صواب .

مسـألة :

ويستحب للرجل أن يخالع زوجته بعد طهورها قبل أن يمسها كما يستحب أن يصنع بالمطلقة .

مسـألة :

قيـل من أين جعلوا الـبرآن طلاقـاً أهـومن أسـماء الطلاق قصدهم المفـارقـة ؟ قال يلحقـه هذا كله لأن الطـلاق بينـونـة والبرآن بينونة والمعنى واحـد . قيـل فمن أين ؟ ألم يصـح طلاقـاً على القـول الأخير قال لموضع اختلاف الموارثة وثبوت العدة بعد الموت وأشياء كثيرة يأتي فيها البرآن عن أحكام الطلاق .

قيل : فلم حرم ردها إلا برأيها ولم يكن مثل الطلاق ؟ قال : الطلاق واقـع بعـلامتـه هوليس فيـه مشاركة فالرد له هووالبرآن كان منهما جميعاً فلا يكون الرد إلا برضاهما .

مسـألة :

فإن خالعها على خمر أوخنازير فلها شروى ذلك وقول ان الخلع إنما يقع للرجل على المرأة فإن كان ذلك فلها قيمة ذلك فيما قيل ويكون فيما قبل ويكـون خلعـاً ويخرج أنه يكون طلاقاً يملك الرجعة ويبطل الخلع وكذلك إن كان الخلع على شيء من ذلك لها فهوعندي كذلك واحسب أن بعضاً يرى مكان الخمر خلاً ومكان الخنازير كبشاً والله أعلم .

مسـألة :

وإذا تخالعـا وشـرط أحـدهما الخيار إلى ثلاثة أيام وقع الخلع ولم يكن لأحدهما خيار لا للمرأة ولا للزوج والله أعلم .

مسـألة :

قال بشـير بعثت أبـا الهـذيـل بالعراق (خ) بالبصرة وأنا على خروج

فقـال إني سألت الـربيع عن المرأة تختلع إلى زوجها فيقبل خلعها فقال هي تطليقة فقلت كذبت على أبي عمرو فقال هي تطليقة فقلت إني سألت أبا عبيدة عن إمرأة كانت لجاري طلقها تطليقتين ثم اختلف فقبل خلعها فقال هي تطليقة فقلت كذبت على أبي عمرو فقال هي إمرأته يرجع إليها فقال صدقت كان يقول ذلك حين رأى هذا قبل موته وعنه مات .

بـاب ما يبرأ به الزوج من الصداق عند الخلع أولا

يوجد عند الربيع رحمه الله أنه لا يحل مهر المختلعة حتى يعلم زوجها أنهـا له كارهـة ولجـماعـه مبغضة . وقول يجوز له إذا لم يكن منه إساءة وقول حين يقول لا أغتسل من جنابة ولا أقيم لله حداً ما كنت عندك قيل لا تقول هذا مسلمـــة ولا يكلف أن تقـولـه ولا حقـاً بالنشـوز وهـو كراهيّـة للنفس والمجـامعـة والـدار . قال هاشم بن بشـير لو أن رجـلاً كان مؤديـا لامرأته حقـوقهـا كلهـا فدخل وبيده عود ريحان فقالت اعطيته فقال لا فجرى بينهما الكلام عليه حتى أبرأته فقيل ما يبر ى من مالها وقيل إن اختلعت من سوء خلقـــه فلا يعجبني أن يأخـــذ منهـا شيئـا استحـل به فرجهـا قال تعـالى : **﴿ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئا إلا أن يخافا ألا يقيما حدود الله فإن خفتم أن لا يقيـما حدود الله فلا جنـاح عليهما فيما افتدت به﴾** فاستثنى بعد التحريم أخذ الفدية .

مســألة :

وإذا خافت المـرأة على نفسهـا الفتنـة من بغضها لزوجها فاختلعت إليه حلت له الفدية الدليل على ذلك الآية والسنة في ثابت وزوجته .

مســألة :

وإذا قالت المـــرأة لزوجهـــا لا أنـــزل لك بيتـــاً ولا أطيـع لك أمـراً ولا أغتسـل لك من جنـابـة قال قومنـا يحل له أن يذهب بمالها وأما نحن فلا

نرى ذلك حتى تفعل وإن لم تطع أمره فيما يلزمها ولم تغتسل له من جنابة ثم افتدت إليه حلت فديتها .

مسألة :

وأقول إن النشوز لاحق به . وقد قالوا إذا فحشت بلسانها حلت فديتها وقول لا تحل إلا ببغض جماعة وبغض نفسه وداره .

مسألة :

والنشوز الارتفاع ومنه نشوز المرأة على زوجها . قال :

عفى بطن قوّمن سليما فعالز

فذات الفضا فالمشرفات النواشز

يقال عتكت المرأة على زوجها أي نشزت ومثله يقال نشصت منه أي ارتفعت .

مسألة :

قال أبو عبد الله ومن إساءة الرجل إلى امرأته التي يلزمه صداقها إذا افتدت منه أن يضربها أو يشتمها أو يصبر على ترك وطئها فيضارها متعمداً وهو يقدر على ذلك أو يمنعها كسوتها أو بعضها أو أحدهما قال أبو معاوية الاساءة الجوع والعرى والضرب وأن يهجر جماعها قبل وترك الوطىء ضرارا لا يعلم إلا بإقراره .

مسـألة :

رجـل تبرت له زوجتـه وأبـرى لها نفسهـا ثم مضى إليهـا فقـال إن استغفـر الله مما أسـاءت إليه إن أردت أن أردك وترجعي إلى منزلك ففعلت ذلـك وعلىَّ لك الحسنـة فقـالت لا هل ينهـدم عنه حقها ويبرأ منه . ففيه اختـلاف إذا ظهـر ذلـك في العدة ويعجبني إن أتمت له البرآن بعد ذلك في العدة بعد أن أملكت نفسها منه جاز ذلك له . فإن لم يتم إلا أنها لم ترجع إليـه فأرجـو الاختلاف . وكذلك إن كان بعدها ثم يحلف بها مراراً فتبرأت فإذا كان معروفاً بالسيئة لم تبرأ منه إلا أن يتحول بإظهار صلاح يوم الاساءة والله أعلم . فإن عجـز عن نفقتهـا أو كسـوتهـا فلم يخرجهـا حين تبرئه من حقها فلا يبن إنه لم يكن له إمساكها إلا بإنصاف وكان عليه أن يطلقها إذا عجز عن مؤونتها .

مسـألة :

رجل أتعب امرأته في الجماع وأكثر عليها فتبرت له من ذلك ولا يريد بها ضراراً هل يبرأ من حقها . فما لم ترد بذلك ضرارا ولا بان عليها هنالك ضرر يعرف أنه يدخل عليها منه فأرجو ذلك ليس بإساءة ما لم يرد به الضرر ويتبين الضرر ولو لم يرده .

مسـألة :

وإذا أبـرأت المـرأة من زوجهـا من الصـداق فلما مات أقـامت البينة العـادلـة أنها أبرأته من الاساءة إليها فعليها يمين الله أنها أبرأته من الاساءة اسـاءتـه إليهـا ويكـون لها صداقهـا فلما مات أقـامت البينـة أنه طلبه إليها وعدلت بيتها لم يكن لها شيء وبين الاساءة والترك فرق .

مسـألة :

ويقـال بأن المـرأة إذا كانت مبغضـة لزوجها فإنما ذلك أن يكون عند قربه منها مرتدة النظر عنه كأنها تنظر إلى إنسان وراءه وإذا كانت محبة له أن لا تقلع عن النظـر فإذا نهض من ورائـه إلى شخصـه حتى يزول عنهـا . فقـال رجـل أردت أن أعلم كيف حالي عند امرأتي فالتفت وقد نهضت من بين يديها فإذا هي تكلح في قفاى قال الشاعر :

إذا جلسـت عنـد الأنـام كأنهـا

ترى رفقـة من خلفهـا تستحيلهـا

أي تبين حالاتها ويقال رفقة ورفعة .

مسـألة :

وأيـما امـرأة كرهت أن تقيم عند زوجها على امرأة أوسريه أوكرهت جوار أمـة أو أمتـه لا يطأهـا فكـرهت أمـراً قد أحله الله له فقـالت والله إني لأحبـك حبـاً شديـداً لوخلوت بك وأمـا مع أمك أو امرأتك أوسريتك فلا فافتدت بمالها فلا بأس أن يقبل منها فديتها ويخلى سبيلها .

مسـألة :

ولو قالت المرأة لزوجها لعنك الله حل له أن يأخذ الفدية منها .

مسـألة :

فإن أراد أن يحملهـا إلى أرض فأبت وافتـدت فلا أرى بفديتها بأساً إلا أن تكون لها عليه أن لا يحولها وإنما يحولها لتفتدى والله أعلم .

مسـألة :

فإن تزوج امـرأة فإذا هي منـه حرمـة فلا يجوز له تزويجهـا الرضاع أو غيره ما لم يعلما وقد كانا إصطلحا على صلح وبرىء مما تطلبه به ثم علموا بالحـرمـة فطلبت حقهـا فأرى لها حقها كله لأنها أبرأته ولم تعلم بما كان قبل ذلك من الحرمة .

مسـألة :

فإن اختلعت لزوجهـا من حقهـا الـذي عليه لها وصح أنها اختلعت من الاساءة ورجعت فإن رجعت في عدتها فعن عزان بن الصقر أنه يملك رجعتها إن بقى شيء من الطلاق وإن انقضت العدة فلها حقها ولا رجعة له عليها .

مسـألة :

وفي موضع إن اختلعت من إساءة أو إفتداء من حرام إن كان طلقها وأكـرهها فاختلعت في العـدة ثم رجعت في الصـداق فإذا لحقته بالصداق لحقها بالرجعة لأنه ألزم نفسه حقها بإساءته إليها .

مسـألة :

سئل بما تستحل الخلعة فقال بغض النفس والجماع وكراهته الدار فيما

يطيب فيه الجماع إذا اجتمعوا وأما ما يعاقب الناس فيما بينهم من الاختلاف والحق والترك للمناصفة من غير القسمة وأشباه ذلك من الذي ينجز الحق فيه فإن ذلك يحل في الخلعة .

مسألة :

فإن خالعها على أنه بالخيار إلى ثلاثة أيام فالخلع جائز والخيار باطل . وإن كان الخيار لها هي في الثلاثة أيام قال أبو حنيفة لها الخيار وأما عندنا فالخلع أيضا جائز والخيار باطل .

مسألة :

بلغنا أن امرأة نشزت فارتفعت بزوجها إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فاشتد عليهما فأمر بها فحبست في بيت فيه زبل فقال لها ما تقولين فقالت ما وجدت منذ كنت عنده إلا هؤلاء الليالي . فأمر زوجها أن يخلعها ولم يعرضها .

مسألة :

ومن قال لامرأته أبريني من حقك وأبري لك نفسك فإن كان هو الطالب إليها فأبرأته ثم رجعت في حقها فلها الرجعة فإذا جعلته في الحل منه من بعد براءتها وهي عارفة أن لها الرجعة فقد حل له ما جعلته منه في الحل .

مسألة :

في الأثر في التي تبغض جماع زوجها وذاته إذا قبل خلعها لم تأخذ منه

شيئا فقد ذهب من مهرها إنما يأخذ ما بقى نفسه وما ذهب فقد ذهب . قال غيره وقد قيل أنه يجوز له أن يأخذ منها ما ذهب وما بقى ولكن لا يزداد على ما أصدقها شيئا . لا يأخذ منها مما صار إليها شيئا فإنما يجوز له قبول ما عليه لها والله أعلم .

بـــاب في لفـظ الخـلع والبـرآن والفـرق بينهمـا

قال الشيخ أبو محمد الخلع الذي لا اختلاف فيه هو أن يقول الرجل قد خلعت زوجتي فلانـــة بنت فلان بالطـلاق على أن تبرئني من صداقهـا وتقول هي قد أبرأته مما عليه لي من الصداق .

مســـألة :

وقـال أيضـا في الخلع الـذي لا اختـلاف فيـه أن تقـول قد خلعتك بتطليقة أو بما شاء من الطلاق أن تبرئني من حقك أو صداقك أو مالك قال فتقول هي قد أبرأتك من صداقي .

مســـألة :

وقـال أيضـا الخلع الـذي لا اختـلاف فيـه بالطلاق وما سوى ذلك مختلف منه ويقع فيه الشبهة عند الحكم .

مســـألة :

ومن قال لزوجته قد أبرأتك بالطلاق فهو الخلع الذي لا اختلاف فيه بينهم . قال أبـو سعيـد إن كان مبتـدئا كان طلاقاً لا على سبيل الخلع وإذا اختلف إليه بلفظ يخرج هذا جوابه فأجابها بذلك فكما قال .

مســـألة :

قال أبـو سعيـد يعجبني أن يكون لفظهما في ذلك إذا قعدا للخلع أن

تقـول المـرأة أبـرأت زوجي فلانا من حقي الذي عليه لي على أن يبر ىء لي نفسي ببرآن الطـلاق . ويقـول الـزوج أنـه قد أبرى لفلانة هذه نفسها . بران الطلاق وقد قيل برأتها وذلك في يوم كذا من سنة كذا .

مسـألة :

وقـال بعض المسلمـين إنهـما إذا قعـدا للخلع وأراداه لفظـاً لفظاً من براءتها له وببرآنه هو لنفسها وكان قولهما ذلك مما فيه نقصان فلا يجب الخلع على من لم يرده إلا أنهـما هما إذا قعـدا للخلع وأوجبـاه على أنفسهـما بقولهما ذلـك فقـد وجب عليهما بذلك القول الخلع وقد ينبغي التثبيت في مثل هذا وأن يشاورا فيه .

مسـألة :

والخلع متفق عليه من الناس والمحكوم بجوازه هو أن تقول المرأة قد أبـرأت فلان بن فلان أو تقـول زوجي فلان أو تقـول زوجي أو تقـول هذا وتشير إليه وهو حاضر أو ما يكون في هذا المعنى من صداقي أو حقي أو ما تزوجني عليه أو ما أصدقني إياه أن يخلعني بالطلاق أو يبر ىء لي نفسي أو ما يكـون هذا معنـاه إذا ظهـرت الارادة لذلـك ويقـول الزوج إشهدوا أني قد قبلت ذلك أو خلعتها بتطليقة أو خلعتها بالطلاق .

مسـألة :

وإذا قال وهما يريـدان الخلع قد أبـرأت لها نفسهـا ما أبـرتني من صداقها فقالت قد أبرأته من صداقي الذي عليه فقد وقع الخلع عند جميع

أصحابنا وإن قبل خلعها ثم طلب ما ساق إليها فليس له ذلك إلا أن تكون قالت قد رددت عليك ما لك وقيل حتى يقول قد رددت عليك ما لك وقبل حتى يقول قد رددت ما دفعت إلي من حقي أو ما تزوجتني عليه وأما ماله فليس ذلك ماله .

مسألة :

وإذا قعد الزوجان للخلع باتفاق منهما ولم يحسنا اللفظ فعليهما أحد أن يتباريا فجائز .

مسألة :

أبو سعيد في الخلع والبرآن قال معنى واحد إلا أنهما يختلفان في الاسم فأما الخلع فمشتق مما يختلع منه مما ترده عليه .

مسألة :

وإذا قالت قد خالعتك على ما قد تزوجتني عليه وقبل الزوج أو قال هو قد خالعتك على ما قد تزوجتك عليه فقبلت ذلك وقع البرآن وعليها رد ما إستهلكته مما نقدها من حقها أو كان منه شيء في يدها بعد وعليها رد الكسوة وما بقي منها وإذا قالت بارأتك على ما تزوجتني عليه وقع البرآن ولا يقع برآنها له إلا على ما بقي على ظهره لها من نقدها فقط ولا رد عليها فيما قبضت ولو كان باقيا في يدها ما لم تتلفه .

مسألة :

وإذا قالت قد أبرأته مما تزوجني عليه من صداق أو نقد إلا مائة درهم

وقد كان أدى إليها خمسين فإن المائة التي إستثنتها إنما تكون مما عليه ولا ترفع منها الخمسون التي أدى إليها لأن البراءة إنما تكون مما عليه لا على ما قبضت . ولكن إن قالت قد اختلعت إليه من كل شيء تزوجني عليه فعليها أن ترد ما قد أعطاها فإن كان قد أعطاها عبدا وقد مات فترد شراءه .

مسألة :

وإذا اتفقا على المخالعة فقالت قد أبرأتك من حقي فقال الزوج قد طلقتك طلقت ويبرأ من الحق وهو على قول .

مسألة :

وإذا كان بين الزوجين أساس الخلع فقالت قد أبرأتك من مالي الذي عليك فقال قد قبلته ولا أطلقك قال عبد المقتدر هو خلع ولا ينتفع بقوله ولا أطلقك .

مسألة :

ولو قال رجل لامرأته قد برأتك أو خلعتك ولا يريد بذلك طلاقا فلا شيء في ذلك . قال أبو الحواري إذا لم يكونا قعدا للخلع .

مسألة :

فإن قالت قد أبرأتك من كل ما قد صار لي مما تزوجتني عليه ما أبرأت لي نفسي وأبرىء لها نفسها كان عندي في هذا لا يلحقها شيء مما صار إليها مما تزوجها إلا أن يشترط شيئا بعينه .

مسـألة :

فإن قالت له قد أبـرأت إليـك في كل ما تزوجتني عليـه ما أبـرأت لي نفسي وأبـرى لها نفسهـا وقـد كان سلم إليهـا شيئا مما تزوجها عليه أو سلم إليهـا ما تزوجهـا عليـه قال عنـدي في هذا عليهـا أن ترد عليه إذا كان ذلك بعينـه ولم يكن الـذي تسلمـه بقيمـة عما تزوجهـا مثـل أنه سلم عبيدا أعني دراهم فهـذا عنـدي لا يرجع عليها بشيء وإنما يبرأ مما بقى على ظهره لأن برآنها وقع على غير ما تزوجها عليه فيما قيل .

مسـألة :

فإن قالت قد برأت إليـك من كل ما صار إلىّ مما تزوجتني عليـه وقد كان سلم إليهـا شيئـاً غير ما تزوجهـا بقيمته كان عندي في هذا له أن يرجع عليها بذلك لأن ذلك مما تزوجها عليه إذا أدركه قائما في يدها وإن أتلفته لم يرجع عليها شيء لأنه معدوم .

مسـألة :

قال هاشم إن قالت له : إقبـل مالـك فقـال قد قبلت وطلب رد ما أحـدث من بعـدهـا فقـالت إنـما كان ذلك الذي على ظهرك قال هو الذي ظهره فإذا كانت قد استوفت العاجل والآجل ثم كان هذا القول فلترد عليه ماله كله .

فصـل :

قال غيره قد قيل ليس لها ما سلم إليها إلا ما شرط رده جميعا أو شيئا

منـــه وإلا فإذا وقـع الخلع على مثـل هذا فكأنـه وقـع على غير عوض وفي بعض القول إنه بمنزلة الطلاق في الرد وقيل بمنزلة الخلع .

مســـألة :

فإن قال لزوجته قد أعطيتك طلاقك برأيك فقالت قد أبرأت نفسي هل يكـون كقـوله قد أعطيتك طلاقك فطلقت نفسها قال لا يعجبني ذلك ولم نره يوجب في ذلك برآناً .

مســـألة :

فإن دعـاهـا إلى فراشـه فاعتلت فقـال تذهبـين بمالي وتمنعين نفسك فقـالت ما أخـذت منـك إلا القليـل إن شئت رددتـه عليـك قال قد شئت وقـالت قد وهبتـه لك أو رددتـه عليك قال قد قبلته قال ما أراه إلا خلعاً فإن قالت قد أبرأته ما أبرأ لي نفسي فقال قد تركتها وما عندها وقال لم أنوي برانا ولا طلاقـا فالمـرأة امـرأتـه ولا بأس عليهما إن شاء الله قال أبو عبد الله ليس هذا بخلع لأنه لم يذكر الخلع والله أعلم .

مســـألة :

فإن قالت إشهـــدوا أني قد أبـــرأتـــه من حقي ما أبـرأ لي نفسي قال إشهدوا أني قد قبلت كلامها قال يخرج في هذا اختلاف فبعض يوجب بقوله الـبرآن أراده أم لم يرده لقـولـه قد قبلت وكـلامها لا معنى له . وقيل لا يقع الـبرآن حتى يريـداه فإن قال لها بعد تبرئها إليه أبرأيني وأبرأتك وأراد الخلع فقد وقع الخلع والله أعلم .

مسـألة :

فإن قالت قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي قال نعم ثم احتج أنـه أبـرأهـا من الشـرك قال هذا عنـدي مثل قوله قد قبلت وقد اختلفوا فيه فقيل يقع البرآن وقيل لا يقع إلا أن يريده وقيل لا يقع ولو أراده وعلى قول من يقول إن النية لا يقع بها الطلاق .

مسـألة :

إن قالت نعم أنت تريد وقال نويت من الشرك فقد وقع البرآن ولا تقبل نيته في ذلك لأنه لما قال نعم فقد وقع البرآن وقد بانت منه .

مسـألة :

وقيـل إذا قالت أبـرأتـك ولم تقبـل على أن تطلقني فقـال قد قبلت ولا أطلقـك قال لا ينفعـه بل هي تطليقـة . وقول لا يكون برآنا ولا طلاقا ما لم يرد بذلـك برآنـا ولا طلاقـا وقيـل إذا كان بينهـما أساس الخلع وقال قد قبلت وقـع الخلع هكـذا عن عبـد المقتـدر فإن قعـدا للبرآن فقيل له تبرئها على أنـك تبريهـا على ثلاث تطليقـات فقال نعم ولم يكن أبرأها ثم أبرأ لها نفسهـا بعـد قولهـا ولم يرد ببرآنـه ثلاث تطليقـات قال إذا لم يرد ببرآنـه ثلاثا فعنـدي إنـه إنـما يقـع عليها بتطليقة واحدة بمعنى البرآن الذي أبرأها وإن كان أبرأها على نية الثلاث فعندي أنه يقع يقع عليها ثلاث تطليقات .

مسـألة :

ومن جواب أبي سعيد وإذا قالت له أبرأك الله من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال هو قد أبرئتك أو قد أبرأت لك نفسك وأراد هو البرآن ولم ترد هي البرآن . قال يشبه عندي أن البرآن يقع ولا يبرىء من حقها على هذا المعنى .

بـــاب في الفدية عند الخلع بأكثر من الصداق والعطية على ترك الجمـــاع أو غـيره

وعن الشيخ أبي محمد رحمه الله قال أصحابنا وليس للرجل أن يأخذ ما تفتـدى إليـه زوجتـه من مال يتعـدى ما أصدقها إياه . وإن خلعها على شيء منـه فجـائـز فإن اختلعت بفوق ما أصدقها رد عليها والخلع واقع كذا يوجـد عن علي بن أبي طالب من الـربـاء أخـذ الصـدقـات عنـد الخلع والـزيـادة . والنظـر يوجب جواز ذلـك وظـاهر الكتاب شاهد بجوازه لقوله تعـالى : ﴿**فـلا جنـاح عليهـما فيما افتدت به**﴾ والرجوع إلى الكتاب دون قول على . وأيضـا قال أصحـابنـا في الرجل يطلق زوجته واحدة بأكثر من صداقها أو بأضعافه أن ذلك جائز وسمّوه شراءً . ومن غيره وقول لا يجوز له أن يأخذ منها شيئا لقوله تعالى : ﴿**فلا تأخذوا منه شيئا**﴾ .

مسـألة :

وإذا قالت المرأة لزوجها أعفني هذه الليلة وأنا أترك لك حقي فتركت له فأعفـاهـا فقـد وقـع الخلع . وعن أبي الحواري قال لا أرى خلعاً وله ما جعلت له .

مسـألة :

فإن قالت لك نصف حقي الذي عليك ولا تطلب إلى نفسي فقال قد فعلت ذلـك لك فلا يقـع بهذا خلع . وقال بعض إن تركها أربعة أشهر

بانت بالايلاء ويكون خلعا . قال أبو الحواري وبالأول نأخذ ولا يكون إيلاء .

مسألة :

الفضل بن الحواري وإن قالت أريد مزاولة دواء فخذ مني كذا ولا تقربني ففعل فقد قال من قال أنه خلع وقول ليس بخلع . وفي موضع قيل يقع في هذا إيلاء وقول لا إيلاء في هذا . وإن أعطاه رجل مالاً على أن لا يطأ سنة . هل يجب فيه إيلاء . قال إلا أن يحلف له والله أعلم .

مسألة :

وإذا طلبت المرأة أن تمر إلى موضع مثل مأتم أو عيادة مريض فيأبى زوجها[1] طلبها فقال اتركي حقك حين أتركك تمري فقالت قد تركت لك حقي أو قد أبرأتك مني كل حق عليك لي فالبرآن يثبت لأنه كان على عوض رضاها فجائز ما لم يكن منعها من حق يجب عليه تركها تمر إليه أو غرض يجب عليها فيتركها له لا يحل له .

مسألة :

ومن دعى امرأته إلى فراشه فاعتلت فقال تذهبين بمالي وتمنعينني نفسك فقالت إن شئت قد وهبته لك أو رددته عليك قال قد قبلته فعن ابن محبوب أن هذا ليس بخلع لأنها لم تذكر الخلع .

---

(١) في نسخة أن يخليها .

مسـألة :

قال أبو معاوية في امرأة قالت لزوجها لك من مالي مائة درهم وتجعل أمري بيد والدي فقال لها قد جعلت أمرك بيد والدك فكره والدها أن يقبل أو قبل فطلق أو لم يطلق . فإذا طلق الأب فالمائة درهم للزوج ولا رجعة له عليها إلا بإذنها وأما إذا لم يطلق فما أحب له أن يأخذ منها شيئا على غير شيء فاته والله أعلم . وإن تمسك عليها بذلك كان عليها فيما أرى وأسأل عنها . قال غيره إذا جعل أمرها الذي كان عليه أساس شرطها في يد والدها فإنه يجب عليها ذلك له قبل الأب أو لم يقبل في الحكم . وفي موضع إن قالت لك من مالي كذا وكذا أو تجعل أمري بيد والدي ففعل ذلك وكره والدها أن يقبل ولا تطلق قال لا أراه إلا خلعاً قال أبو عبد الله ليس لهذا بخلع . قال غيره قول أبي عبد الله أبين .

مسـألة :

فإن اختلعت بمائه درهم على أن يخيرها نفسها قال هو خلع ويأخذ المائة إلا أن يكون شري . قال غيره إذا تركت له مائة درهم إذا أعطته ذلك على أن يطلقها أو يخيرها فهو بمنزلة الخلع والله أعلم .[1]

---

(١) في نسخة إلا أن تكون ناشزا .

بـــاب في خلع المريض والمطلقة التي لا حق لها أو حقها على غيره

وإذا تخالـع الـزوجـان وهما مريضـان وقع الخلع بينهما فإن كانت هي المـريضـة ومـاتت كان في برأة الـزوج من الصـداق اختـلاف فقـول عليـه الصـداق ولـه الميراث . الحجة أن المريض لا يجوز شراؤه ولا عطيته وهذه اشـــترت أو أعطت وهـــذا قول محمـــد بن محبوب وقـول لا صداق عليـه ولا ميراث له . الحجـة أنهـما إتفقـا على فسـخ عقـد يملكـانـه في الصحة والمـرض وأنهـما أتلفـا حقا يلزمهما به الحكم فإتلاف المريض لشيء من ماله يجوز في الحكم . وإتـلاف الـزوج الصحيـح حقـه يثبت عليـه وقـول عليه الصداق ولا ميراث له . الحجة أنه قبل منها برأة من حق قد تعلق لورثتها فيه حق وأبطل ميراثه منها بفعله واختياره فإن كان هو المريض فمات أو صح فقد برىء من الصداق وإن كانت هي المريضة وتباريا ثم صحت فإنه يبرأ من الصداق .

مســألة :

وقال أبو الحسن وإذا كان البرآن عند موت أحدهما ففيه اختلاف قال قوم هو خلع ولا يتـوارثـان وقـال قوم لا يقـع خلع وهما يتوارثان وقال قوم إن كانت هي المـريضـة فذلـك مختلف فيه وإن كان هو المريض فإن تبرأت من إساءة فإنه ضرر وترث وإن اختارت من غير إساءة برىء من الحق ولا ترث .

مسـألة :

قال أبـو عبـد الله في رجـل طلق زوجتـه تطليقـة وأستر ذلك عنها ولم يعلمها ثم اختلعت إليه من صداقها في عدتها ثم ظهر إليها أنه كان طلقها فرجعت في صداقها إن ذلك ليس لها والخلع تام .

فصـل :

قال غيره وقـد قيـل من طلق زوجتـه ثم خالعهـا فإنـه لا يبرأ وهـذه المسألة سأل عنها أبو بكر الموصلي أبا عثمان أخبرنا أبو زياد أن أبا بكر الموصلي قال لمن معه وقد رأى أبا عثمان مقبلا إليه اسأل أبا عثمان عن مسألة إن قال فيها برأيه أخطأ فلما وصل سأله عن الرجل يطلق امرأته تطليقة وهي لم تعلم ثم إختلعت إليه فقبل خلعها فقال لا يجوز الخلع فقال أبو بكر ألم أقل لكم إنه إن قال برأيه أخطأ ثم قال حفظت عن الفقهاء أن ذلك جائز وليس إليها ذلـك وإذا كان القـول قول أبي بكـر إن الخلع لازم لأنـه قد بقي بين من الطلاق والزوج كان يملك الرجعة فقبل خلعها قال أبو محمد يبرىء منه حقها .

مسـألة :

لأبي عبد الله فإن كان طلقها بعلمها ثم جحدها فاختلعت إليه من صداقهـا في عدتهـا ثم أقـر أنـه كان طلقهـا أو أقـامت عليه بذلك البينة ثم رجعت في صداقها ألها رجعة قال نعم لأنها لو قالت خفت أن يطأني حراماً كانت لها حجتها .

مسـألة :

فإن طلقها ثلاث ولم تعلم ثم اختلعت إليه وقبل خلعها أترجع إليه بصداقها قال نعم . قيل وكذلك إذا كتمها طلاقها حين إنقضت عدتها ثم خالعها فلها صداقها .

مسـألة :

ومن تزوج أمـة على حرة ثم خاف إن علمت الحـرة خرجت منـه فباراها ثم علمت بتزوُّجه الأمة عليها وطلبت صداقها وقالت لو علمت أنه تزوج عليَّ أمة لم أبرئه من صداقي . فإنها لا تدركه بشيء .

مسـألة :

في إمـرأة تزوجهـا رجل فساق إليها عاجلها وآجلها ثم تباريا . فقال موسى بن علي إن ذلـك خلع ولا ميراث بينهـما وقـال محمد بن محبوب ليس ذلـك بخلع وهي تطليقـة واحـدة يملك رجعتهـا إن كان شيء من الطلاق باقيا وبينهما ميراث . قال المصنف هذا إذا جاز بها فعليها أن ترد ما زاد على النصف .

مسـألة :

أبـو عبـد الله رجـل خالع زوجته ولا صداق لها عليه فأبرأته من دين عليـه لها من مالهـا فلهـا عليـه الـرجعة في هذا الدين والبرآن تطليقة إلا أن يكـون دينهـا أكثر من صداقها الذي دفعه إليها فلها أن ترجع عليه بالفضل ويملك رجعتها .

مسـألة :

وإن أشهدت بصداقها لغيرها ثم أبرأت زوجها من صداقها وأبرأ لها نفسها فالبرآن واقع والزوج برىء من الصداق أولا يلحقه الذي أشهدت له بشيء .

مسـألة :

وإن ضمن والـد الـزوج أوغيره بالصداق ثم تخالع هووزوجته فقد برىء صاحب الضمان وإن ردها في العدة فالصداق على الوالد ولا يبرأ منه وإن تزوجهـا بعـد العدة فقد برىء منه الوالد فإن كان الوالد ساق الصداق من ماله ثم اختلعت بعد موت الوالد وهوحي فهوللزوج .

مسـألة :

فإذا تخالعـا ولا صداق لها عليـه قد كانت تركتـه له من قبل وكان لها عليهـا دين داينتـه به ليس من صداقهـا فأبرأته منه للخلع ثم رجعت تقول لا أبرئه من ديني وليس هذا من صداقي قال لها عليه الرجعة في هذا الدين ويكـون الـبرآن تطليقـة يملك رجعتهـا وإن لم تكن بقيت معـه إلا بهذه التطليقـة فقـد بانت منـه وتـرجـع عليـه بدينهـا هذا إلا أن يكون قد أوفاها صداقها الذي كان لها عليه وإن لم تكن تركته له فإنه يبرأ من دينها هذا وإن كان دينها أكثر من صداقها الذي دفعه إليها فإن لها أن ترجع عليه بالفضل ويكون هذه تطليقة يملك رجعتها إن كان بقى بينهما شيء من الطلاق .

مسـألة :

أبـو الحـواري إذا ساق إليهـا عاجلهـا وآجلهـا ثم تباريا فلا يلحقها

بشيء منه . فعن ابن محبوب ليس بخلع وهي تطليقة يملك رجعتها . وعن موسى بن علي أنه خلع ورأيناهم يذهبون إلى ما قال ابن محبوب وبينهما الميراث . وكذلك لو كان الصداق الذي قبضته في يدها ولم يذهب منه شيء وهذا إذا كان قد جاز بها . وإن كان لم يجز بها لحقها بالنصف وإن كان الذي صار إليها نصف جملة الصداق فلا رد عليها إلا فيما زاد على النصف إذا تباريا قبل الجواز .

بـــاب في الـزوجـين إذا قعـدا للخلع وقصرا عن الكلام وما أشبه ذلك

وقيل إذا قعد الزوجان للخلع وأراده ولفظا لفظاً من براءتها له وبراءته هو لنفسها فكان قولها ذلك مما فيه نقصان فلا يجب الخلع على من يرده إلا أنهما إذا قعدا للخلع وأوجباه على أنفسهما بقولهما ذلك فقد وجب عليهما .

مســألة :

ومن قالت له والـدة زوجتـه أبرىء لنا إبنتنا فقال لها أبرأتها لكم مائة مرة . ثم قال لم يكن لي فيه نية فلا أرى طلاقا إلا أن يريد بقوله براءة يعنيها فإنه عندي طلاق .

مســألة :

فإن قعدا للخلع فقالت قد أبرأتك من حقي قال أبرأت لك نفسك وقع البرآن بينهما . وإن قالت قد أبرأتك وكان بينهما أشياء بعد الخلع فقال قد قبلت ولا أطلقـك فقـد بانت بالخلع ولا ينفـع قولـه ولا أطلقك . وإنما لا تطلق إذا قال لا أطلقك التي تشترط الطلاق فأما التي لا تشترط الطلاق فإنها تبين بالخلع .

مســألة :

فإن تنـازعـا فقـالت إشهـدوا إني قد أبرأته من حقي مرة أو أكثر فقال الـزوج قد قبلت يعني قبـولـه مالهـا ولم تبـين غير ذلـك فليس في هذه عقدة

البرآن وإن قالت أحب أن تبرئني فقال قد أبرأتك ثم قال لم أرد الطلاق فلا يحكم عليه بطلاق وإن أراد الطلاق فهو طلاق .

مسألة :

وإن قالت له أبرئني فقال لها قد شفعتك إلى ذلك فإنه طلاق ويملك الرجعة . وإن قالت أبرأني فإني قد أبرأتك من حقي أو قد أبرأتك من حقي ما أبرأتني فأجابها قد أشفعتك إلى ذلك فذلك خلع إذا ذكر فيه الحق لأنه لا خلع إلا بفدية . وإن قال قد أشفعتك إلى ذلك فحتى (خ) يبرئها يتبعها وقوله الأول قد أشفعتك فهو جواب ولا تقبل لها نية في هذا .

مسألة :

أبو الحواري ومن قال لامرأته قد أبرأتك فقالت المرأة قد أبرأتك ولم يسم الرجل باسمها ولا سمت المرأة بصداقها ثم أنكر الزوج أنه لم يبرئها وأنكرت هي أنها لم تبرئه من صداقها فإن كانا قد قعدا للخلع وأراداه بذلك فقد وقع الخلع وإن لم يريدا بذلك الخلع فليس ذلك بشيء . فإن أراد الزوج بقوله ذلك الخلع وقالت المرأة إنما أردت بقولي قد أبرأتك من غير الصداق من شيء مما يجب عليه من نفقة أو كسوة وغير ذلك فقد قال بعض الفقهاء هذه تطليقة وهو أملك برجعتها إن كانت أبقيت معه بشيء . وإن قال قد أبرأت لك نفسك فطلبت صداقها فهذا طلاق وليس بخلع .

مسألة :

فإن قعدا للخلع فقالت له قد أبرأتك فقال قد أبرأت لك نفسك ما

برئت من حقك فقبلت المرأة فإن قالت قولها تريد أنها قد أبرأته من مالها على أن يبرىء لها نفسها فقد وقع الخلع إن صدقها زوجها على ذلك لأن المرأة ليس لها نية إلا أن يصدقها زوجها ويتفقا على أنهما إنما أرادا الخلع فهو خلع وإن قالت لم أرد بقولي ذلك قد أبرأتك شيئا ولا أردت الخلع فلا يقع الخلع وكذلك رأينا .

مسألة :

سئل أبو زياد الوضاح بن عقبة عن امرأة قالت لزوجها أبرىء لي نفسي قال لها لقد أبرأت لك نفسك ما برئت من مالك قال أبو زياد قد برئت ولها مالها . وقول لا يقع برآن إلا أن تبرىء من حقها على قول من يجعل ذلك استثناءً .

مسألة :

وأما المرأة التي سمعت من زوجها الطلاق وأبرأته من حقها فقال كذلك ثم قال من بعد قد قبلت . وأما قوله كذلك فلا يقع به برآن إلا أن يريد به ويقصد إليه . وأما قوله قبلت فقيل يقع وقيل لا يقع بهذا برآن .

مسألة :

محمد بن عثمان رجل جرى بينه وبين زوجته خصومة وطلب البرآن فقالت إشهدوا إني قد أبرأته وقال الرجل إني قبلت حقها ما أبرأتني من نفسها وأثبت أنهما قد افترقا أيكون برآنا إذا أراداه فعندي أنه قيل إذا أراداه ولو قصرا عن اللفظ الذي يجب به فقد وقع وأما على صفتك فما أقول ان ذلك برآنا إلا أن يريداه .

مسـألة :

وإذا أراد الـزوجـان الـبرآن وقصد إليه بكمال حروفه فقد وقع البرآن وإذا قصد الى البرآن فغلطا بلفظ لم يبلغا كمال لفظ ما يوجب البرآن فعليه فقـد وقـع الـبرآن لأن الـبران باب من أبواب الطلاق وقد جاء فيه الأثر إنه ثابت بين الـزوجـين إذا أراداه لأنـه طلاق كما قال أخـرجي واذهبي يريـد الطلاق فقد وقع حتى لو قال لا إله إلا الله يريد به الطلاق .

مسـألة :

ولـو أنهـما لم يقصـدا إلى الـبرآن ثم كان منهـما لفظ يوجب البرآن في الحكم وقع عليهما البران أراداه أو لم يريداه ذلك مثل قوله لها قد أبرأت لك نفسـك ما أبـرأتني من صداقـك فقالت قد أبرأتك من صداقي أو من حقي الذي عليك لي أو قالت له قد أبرأتك من حقي الذي عليك لي ما أبرأت لي نفسي فقال قد قبلت فهذا ونحوه مما يقع به البرآن ولو لم يريداه كما لو قصدا إلى موجب الطلاق وقع ولو لم يرده .

مسـألة :

فإن قعـدا للخلع فقـالت إشهدوا إني قد أبرأته من مالي ما أبرىء لي نفسي فقال الزوج قد قبلت حقها أو برئت حقها وافترقا على ذلك ثم قال الـزوج أنـه نوى قبـول الحق ولم يرد البرآن . فقيل ليس له نية في هذا ويقع البرآن . وأما إن نوى ذلك فعلى قول من يقول أن له نيته فإن كان صادقاً وصدقته أنه لم يرد البرآن رجوت أن ينفعهما ذلك . وإن كان لها عليه صداق ومـال غير الصـداق فقـالت قد أبـرأتـه من جميع مالي ما أبرأ لي نفسي فقال

الزوج قد قبلت ثم طالبته بمالها الذي غير الصداق فإنما يقع البرآن على ما كان لها عليه في ذمته دينا عليه من قبل التزويج لا غير ذلك .

مسألة :

أبو الحواري فإن كان الصداق قد زال إلى الزوج بوجه يثبت له أبرأته منه أو باعته له أو وهبته له من غير مسأله إليها ثم أبرأته بعد ذلك وأبرأ لها نفسها فعن ابن محبوب أن ذلك تطليقة وهو أملك بردها لأنها لم تنفذ بشيء . وعن موسى بن علي أنه خلع ولا رجعة له عليها ولا ميراث . وإن كان الصداق قد زال إلى غيره بهبة أو بيع أو إقرار لأحد غير الزوج ثم أبرأت الزوج من ذلك الصداق وأبرأ لها نفسها فقد وقع البرآن وبرىء الزوج من ذلك الصداق . ولا سبيل لأحد عليه بذلك الوجه الذي وصفت وتلك إزالة باطل .

مسألة :

فإن قعدا للبرآن فقالت : قد أبرأتك من حقي ولم تقل ما أبرأت لي نفسي وقد كان على أنها تقول ذلك فنسيت فقال هو قد قبلت الحق فما لم يريدا بذلك جميعا برآن الخلع فلا تقع ويبرأ من الحق ما لم ترجع عليه بالجهالة . وقيل لا يبرأ من الحق إذا لحق إذا كان معناهما وقصدهما بذلك البرآن فإن لم يقع لسبب فلا يبرأ من حقها وأما قولها قد أبرأتك فلا يبين لي في هذا برآن له .

مسألة :

فإن وقع بينهما كلام فقالت يشهد الله أني قد أبرأتك من حقي ما

أبـرأت لي نفسي فقـال قد قبلت حقـك ولم يقعدا للخلع ولا أراداه وأرادت المرأة فيشبه معنى الاختلاف ما لم يريداه فقيل يكون خلعا بمعنى اللفظ ولو لم يريـدا الخلع وقـول حتى يريـدا . قال ومـا لم يرد بذلـك الزوج فلا يضره إرادة المرأة إذا لم يقع الخلع إلا بالارادة .

مسـألة :

فإن قعدا للبرآن فقالت قد أبرأته من حقي ما أبرأ لي نفسي في الدنيا وحقي عليـه في الآخـرة . فقال قد قبلت فإذا أراد البرآن وقع وأما برآنه من حقهـا فلا يعجبني ذلـك على هذا إن كان يريد الخلاص فإن لم يكونا قعدا للبرآن فيخرج في مثله الاختلاف فقيل يجب وقيل لا يجب إلا أن يريداه .

مسـألة :

أبـوعبـد الله إن إتفقـا على الـبرآن بينهما فقالت قد أبرأتك من مالي فقال قد قبلت يريد به البرآن فقد وقع البرآن بينهما وإن كان نوى قد قبلت صداقها ولا يبرىء لها نفسها فذلك إلى نيته مع يمينه أنه لم يرد بذلك برآنا ولا طلاقـاً وتكـون امـرأتـه وصداقها عليه ولا يضرها ما كان اتفقا عليه من البرآن فلما أبرأته من صداقها أحدث هو النية أنه لا يبرىء لها نفسها . قال غيره وقـول إذا قعـدا للبرآن وإليـه تداعيـا وعليـه اجتمعـا فقد وقع البرآن ولا يقبل قوله أنه يريد نيته عن ذلك لأنه إنما أراد بذلك برآنا فقد وقع البرآن بعقد وهما للبرآن فيما ظهر من الاحكام عليه فيما ظهر اذا أراد أن يرجع عن ذلك ويظهر أنه إنما قبل صداقها في ذلك المجلس حتى حين قالت له ذلك القول . وقيل القول قولها في ذلك في إرادتها في البرآن ما لم يكن منهما لفظ يجب به البرآن ولو لم يريدا البرآن .

مسـألة :

وإن قالت قد أبـريتـك من مالي على أن تبرىء لي نفسي فقـال قد قبلت ثم قال إنـما نويت به قبـول مالهـا ولم أبـر لها نفسهـا . فالبرآن قد وقع ولا تقبـل نيتـه حتى يقـول عند ذلك قد قبلت مالك ولا أبرىء لك نفسك فإذا قال هكـذا فهي امـرأتـه وصـداقها عليه ولا يقع بينهما بران وإن لم يقل ذلك فقد وقع البران إذا قعدا له وأراداه . وأما إن لم يريدا بذلك البرآن ولم يقعدا له فقد قال من قال إنه يكون برانا أراداه أو لم يريداه . وقول لا يكون بذلك برانا حتى يريداه والأول أكثر وذلك إذا احتج الزوج إنه إنما أراد بقوله قد قبلت الحق ولا ينـوي الـبرآن . وأمـا إن قالت له قد أبـرأتـك من حقي الـذي عليـك لي على أن تبرىء لي نفسي فقـال قد برأت لك نفسـك فقد وقـع الـبرآن أراداه أو لم يريـداه لأن هذا هو الـبرآن وإن لم يقعـدا للبران ولم يريـداه فقـالت له قد أبـريتك على أن تبرىء لي نفسي فقال قد قبلت فإن كان أراد بقوله قبلت يعني برآنا فقالت هي لم أرد بذلك برانا فلا يقع برآن . وإن نوى بذلك لها البرآن لأن الطلاق قد وقع وعليه لها صداقها وهو أملك برجعتهـا . وقـول إذا أراد بذلـك الـبرآن فعليـه حقهـا ولا يملك رجعتهـا والأول أحب إلي .

مسـألة :

فإن إتفقـا على الخلع وخـرجـا ليشهـدا به ثم رجـع عن نيته قبل أن يصلا إلى الشهود فلما وصلا أبرأته من مالها على أن يبرىء لها نفسها فقال هو للشاهدين إشهدوا ووصل إلى آخر فقالت له مثل ذلك وقال الزوج قد قبلت فأرى الخلع قد وقع وإن لم يرد خلعا ولا طلاقا وقول لا يكون خلعاً ولا طلاقا .

بـــاب في البرآن وما برىء من حقها أو أبرأ لها نفسها
في البينـة وإنكار البـرآن وما أشـــبه ذلـك

ومن قالت له امرأته قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد قبلت ففي الخلع اختلاف . فإن قال عنيت بالقبول الصداق ولم أبرىء لها نفسها فمنهم من رأى لها تصديقه مع يمينه ومنهم من لم يجز ذلك لها .

مســألة :

فإن قالت قد أبــرأتــك من مالي على أن تبرىء لي نفسي فقـال قد قبلت ولا أبرىء لك نفسك فلا شيء في ذلك والحق عليه . قال الربيع إذا قال قد قبلت المــال ولا أبـرىء لك نفسـك فهـذا أوضـح ولم يفـرق . قال أبـو المـؤرخ بانت منـه ولا يغني عنـه قولـه ولا أبـرىء لك نفسـك إذا قدم القبول . قال أبو سعيد وقيل لا يقع برآن إذا قال قد قبلت مالك ولا أبرىء لك نفسك واصلاً كلامه . وقيل يقع البرآن ولا ينفعه الاستثناء .

مســألة :

فإن قالت قد أبـرأتـك من حقي إن أبـرأت لي نفسي فقال قد قبلت الحق ولا أبـرىء لك نفسـك أو قال قد قبلت ولم ينـوي لها برانـا . فإن كان متصـلا ولم يقطعـه بسكـوت فلا يقع البرآن وهي امرأته . وإن كان قال قد قبلت وسكت فقـد وقـع الـبرآن . فإن وطئهـا فقد حرمت عليه أبداً . فإن

كان شك في نفسه بعد ذلك ولم يعرف بعد أي القولين فقد وقع البرآن حتى يعلم ويستيقن أنه قال قد قبلت الحق ولا أبرىء لك نفسك ولا ينبغي أن يقيم معها على الشك والشبهة والأخذ بالوثيقة هو أحسن وأقرب إلى السلامة وأعلم أن البرآن واقع حتى يعلم أنه استثنى فقوله قد قبلت الحق ولا أبرىء لك نفسك فإن لم يكن استيقن عليه فقد وقع البرآن ولو نوى قبول الحق ولم ينو البرآن نفسه ولا تنفعه النية ها هنا قول أبي الحواري . وإن قدقبلت ما على هذا فقيل أنه خلع وإن قال قد قبلت ولا أطلقك فلاشيء .

مسألة :

فإن قعدا للخلع وأبرأته من مالها على أن يبرىء لها نفسها فقال أنت طالق ثلاثاً فالطلاق يقع ولا يبرأ من الصداق وتأخذه به لأنه فعل خلاف ما أمر به . وقول يقع ويبرأ من حقها ويخرج هذا على التعارف أنه إنما قصد إلى ذلك وكذلك إن قالت قد أبرأتك في الدنيا ولا أبرئك في الآخرة فإنه يقع الخلع ولا يبرىء من الحق .

مسألة :

وإن قالت قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال نعم لم يقع البرآن . قال المصنف وقد قيل أن بمنزلة قد قبلت فقيل يقع وقيل لا يقع إلا أن يريده وقيل لا يقع ولو أراده على قول من يقول أن النية لا يقع بها طلاق وإن قالت قد أبرأتك من حقي على براءة نفسي فقال قد أبرىء لك نفسك وقع البرآن .

مسـألة :

وإن قالت قد أبـرأتـك من حقي ما أبـرأت لي نفسي فقال قد أبرأت لك نفسك ما برئت من حقك فقد وقع البرآن لأنه قد برىء . فإن قال قد أبرأت لك نفسك إذا برئت من حقك فقد وقع البرآن لأنه قد برىء . فإن قال إذا أبرأتني أو ما أبرأتني من حقك لم يقع البران حتى تبرئه ثانية لأن قوله يقتضي منها جواب . وفي موضع أن أبرئه ما أبرأ لها نفسها فأبرأها ما أبرأته من حقها وقصد البران ففيه اختلاف فقيل يقع غاية وقيل لا يقع لأنه استثنى ولا يقع البران ما دام الاستثناء قال ويعجبني هذا قال وإنما أقاموا ما مقام . وإن قال بعد ذلك قبلت فلا يبين فيه اختلاف .

مسـألة :

ومن قالت له امرأته قد أبرأك الله من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرىء لك نفسك فبعض قال قد وقع البرآن . وقال بعض لا يقع والله لا يبرىء نساء الناس فإن قال أبرأ الله لك نفسك فليس هذا برانا وفيه اختلاف . وكذلك الطلاق وإن قعدا للخلع فقالت قد أبرأك الله من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرئك الله ما أبرأتني من حقك فإذا أراداه وقع البرآن على قول وإن لم يقولا قد فلا يقع ولا أراداه وفي نفسي منه وأحب أن قصد إليه أن يقع .

مسـألة :

فإن قال قد أبـرأك الله من حقي ما أبـرأت لي نفسي فقال قد قبلت فقد وقع وقول إن أراداه وقع وإن لم يقل قد وقال هو قد قبلت فلا يقع ولو أراداه وقول يقع ولو أراداه .

مسـألة :

وإذا قالت قد أبـرأتـه من صداقي ما أبـرأ لي نفسي أو قالت على أن يبرىء لي نفسي أو على براءة نفسي منه فقال الزوج مجيبا لها قد أبرأت لها نفسها فهذا يقع به الخلع عند أصحابنا وإن قال أحدهما مبتدئا قبل صاحبه فذلك جائز .

مسـألة :

وإن قالت قد أبـرأتـه من صداقي الـذي عليـه ما برئت منه فقال قد قبلت ذلـك منهـا ففي وقـوع الخلع بين أصحـابنـا بهذا القـول اختـلاف لبعضهم رأى قبـولـه جوابـاً لما شرطت وإن الخلع واقـع بينهـما وقال آخرون لا يقع الخلع حتى يظهر لفظ الخلع جواب الشرط .

مسـألة :

فإن قعـدا للبرآن فقـالت له قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقـال قد قبلت الحق وسكت فقـول يقـع الـبرآن إذا أراداه وقـول يقـع لو لم يريداه وقد يخرج أن لا يقع ولو أراداده والله أعلم . وإن قال إشهدوا إني قد قبلت كلامهـا فبعض يوجب بقـوله البرآن أراداه أو لم يريداه بقوله قد قبلت كلامها وقول لا يقع البران حتى يريده .

مسـألة :

وإن قالت أبـرأتـه من صداقي عليـه على براءة نفسي أو ما أبـرأ لي نفسي أو ما برئت منـه أو ما برئت من الـزوجيـة التي بيننـا فقـال الـزوج قد أبرأت لها نفسها على أن تبرئني من حقها أو من صداقها فإن الخلع لا يقع

حتى تعود وتقول قد أبرأته من صداقي فإن قالت ثانية قد أبرأته من صداقي على أن يبرىء لي نفسي فالكلام قائم ويحتاج إلى سؤال وجواب . فإذا لم يبرىء كل واحد منهما صاحبه إلا بشرط عليه به يقتضي وجوب شرطه ذلك لم يقع الخلع ألا ترى أنها لو قالت قد أبرأتك من صداقي على أن تبرىء لي نفسي فقال أنت طالق واحدة لم يكن ذلك خلعاً وكان الخلع تطليقة واحدة في قولهم جميعا إلا ماروى عن جابر . فإن كان مرادهما الخلع الذي هو تطليقة فإن قال قائل أن التطليقة يملك الرد بها والخلع لا يملك به الرجعة وإن كان كله طلاقاً . قيل له إنما أراد بذلك الدلالة على أن الجواب إذا لم يرد على شرط السؤال لم يقع موقع المراد بالبران .

مسألة :

من قالت زوجته إشهدوا أني قد أبرأته من حقي ما أبرأ لي نفسي . فقال الزوج إشهدوا إني قد أبرأت لها نفسها إذا أبرأتني أو أن تبرئني من حقها فلا يقع بهذا برآن لأن هذا القول يقتضي جواباً فما لم تجبه ثانية فلم يقع بعد خلع . وإن قال قد أبرأت لها نفسها ما برئت من حقها فقد وقع البرآن لأن قوله ما برئت من حقها فقد برىء . وإن قال قد أبرأت لها نفسها إذا برئت من حقها فالبرآن قد وقع . وكذلك إن قال إن تبرأت من حقها فقد وقع البران . محمد بن عثمان قوله ما أبرأتني من حقها فقيل أنه يقع البران وقيل أنه كلام يقتضي منها جوابا حتى تقول قد أبرأته بعد قوله .

مسألة :

وإن قالت قد أبرأتك من مالي على أن تبرىء لي نفسي فقال قد

قبلت وقد أبرأتك ثلاثا فهو خلع تبين بواحدة وقوله قد أبرأتك ثلاثا لا تبينها بثلاث تطليقات وسأل عنها .

مسألة :

وإن قالت بعد خصام إشهدوا أني قد أبرأته من حقي ما أبرى لي نفسي فقال الزوج إن كنت قد أبرأتني من حقك فقد أبرأت لك نفسك فقالت لم أرد به برآنا . مخير . قال قد وقع البرآن ولا حجة لها في قولها هذا لأنها قد أبرأته من حقها وأبرأ لها نفسها إذا كانا في مجلسهما ولم يفترقا . قال والافتراق إذا خطا أحدهما برجليه جميعا وإن خطا برجل والأخرى مكانها فلا .

مسألة :

فإن قالت قد أبرأت زوجي هذا من حقي الذي عليه على أن يبرىء لي نفسي وقال الزوج إشهدوا أني قد قبلت وهي طالق . فقد وقع البرآن وقال قوم يلحقها الطلاق إذا كان كلامه متصلا . قول يكون برانا ولا يلحقها الطلاق وبه يأخذ أبو الحواري . وإن قال إشهدوا أنها طالق ولم يقل قد قبلت فإنها تطلق وعليه حقها ولا نعلم في هذا اختلافاً .

مسألة :

فإن قالت قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال هو لها قد أبرأتك برآن الطلاق ثلاثا . قال أقول أنه قد أجابها بغير جوابها لقوله قد أبرأتك وقولها هي ما أبرأت لي نفسي فلا يبين لي أن يكون قابلا برآنها بهذا

القـول إذا أبـرأهـا بران الطـلاق وقع الطلاق وإذا لم يثبت قبول البرآن كان عليه حقها ووقع بها الطلاق وإن أراد ثلاثا خفت أن يقع عليه الثلاث وإن كان مرسلا لم يبن لي إلا وقوع الواحدة .

مسـألة :

وإن قال هو مبتـدئـا قد أبـرأت لك نفسك ثلاثا ما أبرأتني من حقك فقـالت قد أبـرأتـك من حقي هل يقـع الـبرآن قال هو عنـدي لفـظ يشبـه الـبرآن . فإن لم يكن أراد بقـولـه ثلاثـا طلاق الثلاث لم يبن لي أن يكون في الـبران ثلاثـا في معنى الـبرآن ولكن يقـع الـبرآن . قلت فإن أراد طلاق الثلاث هل يبرى من حقها قال إذا كان مبتدئا وأبرأته على ما سمعت منه أشبه وقوع البرآن من حقها .

مسـألة :

فإن قالت قد أبـرأتـك من حقي ما أبـرأت لي نفسي فقـال لها أنت طالق ثلاثـا ففي بعض القـول أنـه يبرأ من حقهـا ويلحقهـا طلاق الثلاث وهـذا يخرج على التعـارف أنـه إنـما قصـد بذلـك إلى إخراجها ويخرج أنه لا يبرأ من حقها ويقع الطلاق كما طلقها إذا لم يقبل برانها .

مسـألة :

أبـو معـاويـة فإن قالت له قد أبرأتك من صداقي على أن تبرىء لي نفسي فقال قد رضيت وسكت قال إن كان قال قد رضيت يريد بذلك أني قد قبلت فهو خلع وإن كان قوله ذلك بلا معنى فلا أدري ذلك خلعاً واقعاً

وفي موضع عن غيره إن قال قد رضيت أو أجزت أو قد أتممت قال كل هذا سواء وقد وقع الخلع .

مسـألة :

وقال محمد بن محبوب إذا قالت لزوجها أبرأتك من مالي وأبرىء لي نفسي أو أبرأتك من مالي عليك على أن تبرىء لي نفسي أو فابرىء لي نفسي أو أبرئني وأبرئك من مالي عليك أو أتركني وأتركك أو أتركني وأترك لك ما عليك وأعتقني وأعتقك من مالي فيقول في كل هذا نعم أو قد فعلت أو قد قبلت فليس هذا طلاقاً ولا خلعاً لأنها لم تقل في شيء من هذا قد أبرأتك من مالي إلا أن يكونا أرادا بقولهما هذا الخلع واتفقا عليه فهو خلع والله أعلم .

مسـألة :

فإن أبرأته من حقها ما أبرأ لها نفسها فسكت ساعة حتى قيل له مالك لا تبرىء لها نفسها فقال قد أبرأت لها نفسها فقال أبو سعيد قد وقع البرآن .

مسـألة :

وإن قال لزوجته قد أبرأتني من كل حق علي لك ما أبرأت لك نفسك براءة طلاق الخلع . قالت المرأة نعم قال إن كانت نية المرأة في قولها نعم برآنا فهو البرآن وإن لم يكن نيتهما البرآن فليس ببرآن حتى يقول قد قبلت فإن لم يكن عليه صداق فقيل يكون تطليقة وقيل يكون برآنا قال وأقول هو تطليقة يملك ردها .

مسـألة :

فإن قالت كما تشهـدون علي إني قد أبـرأتـه من حقي أومن جميـع ما يلزمـه أومن كل حق يلزمـه على أن يبر ىء لي نفسي فقـال قد قبلت حقها ولا أخـرجهـا أو قد قبلت ولا أبـرئها فالحق عليه وهي زوجته وعليه يمين ما أبرأ لها نفسها بعد برانها والقول قولها وعليها فيما إدعت من القول عليه البينة ويسعها المقام معه في الحكم ويحكم عليها بذلك إلا أن يكون عندها خلاف ما قال ومـا حلف فتختلع ولا تحبس على الحـرام فإن امتنـع من خلعهـا فالحـاكم يحكم عليهـا بالسكنى بعد يمينه فقد قالوا يجاهده لأنه باغ . وإن كان طلاقا بائنا جاز لها قتله إذا علمت أنه تعمد ظلمها وإن كان طلاقاً غير بائن وإنقضت العدة فالحكم واحد فأما في العدة فليس لها قتله ولها منعه بما قدرت عليـه حتى يشهـد على رجعتها وقد قال بعض أصحابنا أنه ليس لها قتله للخلاف الذي بيننا وبين مخالفينا في ترك الاشهاد عند الرجعة وفي الحيض .

مسـألة :

والمتباريان بشهادة من لا تجوز شهادته فإذا أنكر الزوج فلايقبل قولها في الحكم ولا يحكم بشهادة من لا تجوز فإن كانت هي صادقة فلتفتدى منه ولا يقيم على الحرام وإن امتنع من قبول الفدية فلتجاهده .

مسـألة :

فإن قالت قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقالت له قد قبلت فقـال نعم وأنت طالق اثنـين هل يقـع الطـلاق قال قد قيل باختلاف فقول

يقـع الخلع وقـول لا يقـع به خلع إلا أن يريداه وقيل إذا كان الخلع متصلا بالطلاق ولم يقع هنالك سكوت وقع الطلاق والخلع . وقال بعض إذا كان ثم كلام لم يقع الطلاق وكان الكلام يقطع ذلك وقوله نعم عندي فهو كلام يقطع على قول من يقول بذلك فلا يقع الطلاق على معنى قوله .

مسـألة :

فإذا طال الخصـام في المجلس بين الـزوجـين فقـالت إشهدوا أني قد أبـرأت فلانـا من حقي ما أبـرأ لي نفسي ولم يجبهـا وافـترقا فقال بعد مدة في ذلك اليوم قبلت براءتك فإذا إفترقا من مجلسهما فقد انقطع حكم البرآن بينهما .

مسـألة :

ومن أرسل لزوجته وهي مغضبة لترجع أو تبرئه فردت أنها قد أبرأته من حقهـا ما أبـرأ لها نفسهـا فلما بلغـه ذلك سكت ثم بعد السكوت جرى كلام أو بعد أيام قال قد أبرأتها فقد وقع البرآن إن كانت المرأة أبرأته وإن لم تكن أبرأته وقد أبرأها هو كانت تطليقة إذا أبرأها مرسلاً لقوله .

مسـألة :

وإذا قالت المـرأة لزوجهـا قد أبـرأتـك من حقي ما أبـرأت لي نفسي فسكت ثم جاء وذهب ثم قال قد أبرأت لك نفسك فعن الشيخ أبي الحسن رحمه الله أن الشيخ أبا محمد قال أن البرآن قد وقع قال وفيها قول آخر إنهما إذا افترقا من مجلسهما قبل أن يبرىء لها نفسها فقد إنتقض البرآن . وعن

أبي سعيد وأما قول المرأة لزوجها قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرأت لك نفسك ما أبرأت من حقي أو ما أبرأت من حقك فقيل باختلاف بعض يجعله أنه بران بشريطة وبعض لا يجعله برآنا بشريطة في الصبية ولا يجعله بران شريطة في البالغ والله أعلم . محمد بن أحمد السعالي يقع البرآن إذا أراداه .

مسألة :

فإن أبرأه أبوها من صداقها ما أبرأ لها نفسها فقال الزوج إشهدوا أني قد أبرأت لفلانة نفسها ما أبرأني أبوها من صداقها فالخلع واقع من الزوج دون المرأة ويلزمه الصداق وإن كان الأب ضمن له رجع ما ضمن عنه وهو أملك بها من نفسها .

مسألة :

فإن قال قد أبرأت لك نفسك يوم تبرئني من مالك فأقامت سنة ثم أبرأته من مالها عليه فرجع عن ذلك فقال هو بران فإن أبرأته مع شاهدي عدل ولم يعلم ووطئها وقع البرآن وليس لها بالوطء شيء حيث لم تعلمه . وإن رجع عن قوله قد أبرأت لك نفسك يوم تبرئني من مالك لم تنفعه رجعته . ومتى ما أبرأته وقع البرآن . وكذلك إن قال متى ما دفعت إلي ألف درهم فأنت طالق وقد دفعت إليه وأبي ورجع لم تنفعه الرجعة ووقع الطلاق وفي موضع عن أبي الحواري أما قوله متى ما أبرأتني من حقك فقد أبرأت لك نفسك فإن كان معناه في ذلك اليوم أو بعده فمتى ما أبرأته فقد وقع البرآن وإن لم يكن له في ذلك نية فإذا إفترقا من مجلسهما ذلك ثم أبرأته

لم يقع . وأما قوله يوم تبرئه من حقها فقد أبرىء لها نفسها فمتى أبرأته وقع البرآن إلا أن يرجع عليها فيقول أنه لا يرجع يبرىء لها نفسها فإذا قال هذا قبل البرآن ثم كان منهما شرط البرآن بعده لم يقع .

بـــاب في البـرآن على أن يطلقهـــا

وإذا قالت المرأة لزوجها قد أبرأتك من مالي على أن تطلقني فقال قد قبلت المال ولم يذكر طلاقاً قال قد طلقت وإن لم يذكره . وإن قال قد قبلت المال ولا أطلقك فلا بأس ولا طلاق وإن قال أنت طالق واحدة أو اثنتين أو ثلاث فهو ما قال .

مســألة :

والتي قالت لزوجهـــا قد أبـــرأتـــك على أن تطلقني فقـال قد قبلت ولا أطلقـــك فلا طلاق عليـــه . فإن كان بعـد ما قالت له قال قد قبلت ولم تطلق بمرة لم أتبعها الطلاق فإنه لا يتبعها ولا إذا أتبعها إياه في حين ذلك .

مســألة :

أخـبرنـا أبـو العـلا عن الربيع عن جابر أنها إذا قالت قد أبرأتك من مالي على أن تطلقني فقـــال قد قبلت فقـد طلق وإن لم يذكـر طلاقـاً . قال غيره وإن قال قد قبلت المال ولا أطلقك فلا مال له ولا طلاق .

مســألة :

قال الـوضـاح بن عقبـة في المـرأة تقـول قد أبـرأتك على أن تطلقني فيقـول الـزوج قد قبلت وانصـرفا على ذلك قال عبد المقتدر هو خلع وهي أملك بنفسها وقيل إن قبل وقاما على ذلك وسكتت فهو خلع وإن تعلقت به وقـالت طلقني مما اشـترطت فأبى أن يطلقهـا فهي إمرأته والمال عليه وإن طلقها لحقها الطلاق .

مسـألة :

وإذا قالت قد أبـرأتـك على أن تطلقني فقـال قد قبلت وقد طلقتك واحـدة فهي واحـدة أو قال اثنتـين فهـما اثنتـان أو ثلاثـا فثلاث وهي أملك بنفسهـا فإن تراجعـا على تراضي منهـما في العـدة كانت معـه بما بقى من الطلاق ولها مالها عليه .

مسـألة :

ولو قالت وهي مملوكة تبين بالواحدة قد أبرأتك على أن تطلقني ثلاثا فطلقهـا واحـدة كانت تبـين بالـواحدة ولها مالها إذا لم تلفظ بما شرطت وإنما تؤخذ باللفظ .

مسـألة :

وإن قالت قد أبـرأتـك على أن تطلقني فقـال أنت طالق ولم يقـل قد قبلت قال بعض طلقت والمال عليه . قال ابن محبوب وأنا ممن يقول ذلك . وقول أنه يبرىء إذا أرادت البرآن .

مسـألة :

وإن أبـرأتـه على أن يطلقهـا ثلاثـا فقـال قد قبلت وقـد طلقهـا واحدة فهو خلع . وإن قالت زدني فعليه أن يزيدها ثلاث تطليقات وقيل لا يبرىء من حقها وهو يملك رجعتها فإن رجعت فلها حقها .

مسـألة :

ومن قال لزوجتـه إن أبـرئيني من صداقك فأنت طالق فإن أبرأته من

صداقها ذلك الوقت فإنه يبرىء وهو خلع . وإن افترقا من مجلسيهما ولم تبرئه ثم أبرأته من بعد لم يكن لها ذلك . قال غيره وهذا إذا كان خلعاً ووقعت على ذلك أحكامه وأما على غير الخلع فهو يمين ومتى أبرأته من صداقها طلقت فإن قالت قد أبرأتك من صداقي على أن تطلقني ثلاثا قال قد قبلت وسكتا ما شاء الله ثم طلبت إليه أن يطلقها كما اشترطت وهما في مجلسيهما أو قد انصرفا فإن طلقها في مجلسيهما فالخلع تام وإن كره فهي امرأته وإن انصرفا من مجلسيهما فالخلع تام وطلبها إليه أن يطلقها بعد أن إنصرفا فليس بشيء .

مسألة :

فإن قالت قد أبرأتك من مالي على أن تطلقني فقال قد جعلت طلاقك في يدك فقالت قد طلقت نفسي . فأقول أنها تخرج بالثلاث قال أبو المؤثر تخرج بالثلاث وهو خلع وقد برىء من صداقها . قال غيره هو طلاق ولا يكون خلعاً ولها حقها على قول بعض أهل العلم وهو أثبت وإن قالت أقبل مالك على أن تطلقني فقبل وسكتت قال ذلك خلع . فإن قالت أقبل مالك وكان ذلك على أساس الخلع ولو تشترط المرأة الطلاق فقال قد قبلت ولا أطلقك فقد وقع الخلع .

مسألة :

فإن قالت أن تطلقني فحقي الذي عليك لي هو لك قال فإن طلقها على هذا فحقها الذي عليه لها هو له وهذا . يخرج مخرج الاقرار لا الاستثناء لأنه غاية . ولو قالت له إن طلقتني فحقي الذي عليك لي فهو

لك فطلقها من حينه في مجلسها ذلك كان ذلك يخرج مخرج الخلع ويكون له حقها فإن لم يطلقها حتى يفترقا من مجلسهما طلقت إذا طلقها بعد ذلك ولا شيء له بعد ذلك .

مسألة :

قال محمد بن محبوب إن قالت لزوجها قد أبرأتك من مالي على أن تطلقني واحدة فقال قد قبلت المال وأنت طالق ثلاثا قال يلزمه مالها إذا تعدى ما شرطت وكذلك إن قالت على أن تطلقني ثلاثا فطلقها واحدة . وإن قالت على أن تطلقني ثلاثا وأنها باقية بواحدة فقال أنت طالق واحدة فلها مالها لأنها إنما أعطته على أن يطلقها ثلاثا فإذا لم يفعل فلها مالها والله أعلم .

مسألة :

قال هاشم إن قالت قد لاأبرأتك على أن تفارقني أو تطلقني فإن قبل فهو خلع إن رضيت وإن طلبت الطلاق فعليه أن يطلق ويتبعها ما طلقها إليه طلبت إليه الطلاق أو لم تطلب فإنه يتبعها ما طلق إذا شرطت عليه الطلاق فإن طلبت الطلاق فلم يطلق فهي إمرأته .

مسألة :

وفي موضع قال محمد بن هاشم حفظنا عن أشياخنا أن للمرأة ما شرطت إذا قالت قد أبرأتك من مالي على أن تطلقني فقال قد أبرأت لك نفسك ولا أطلقك قال قد طلقت ولها صداقها .

بـــاب في البـرآن على شـــرط أو مثنـوية

وقيل في رجل وامرأته يقعدان للبرآن فيتباريا على أن ترد عليه جميع ما ساق إليهـا من عاجلهـا ويقـع الـبرآن على ذلـك إن هذا برآن جائـز . وعليهـا أن ترد عليـه جميـع ما شرط عليهـا مما ساق إليها . فأما ما استحقته بعطيـه أووجـه من الـوجـوه غير الحق الذي ساقه إليها فالبرآن واقع وليس عليهـا أن ترد عليـه ما اشـترط عليهـا مما هوزيادة على صداقها وكذلك إن شرط عليها تربية ولده منها بغير رباية لم يجز ذلك عليها إذا كان ذلك زيادة عليها . وكره بعض المسلمين للرجل والمرأة إذا أرادا الخلع أن تبرئه من مالها على شرط من الشروط بغير براءة نفسها وكره له أن يقول أبرىء لها نفسها ما برىء من مالها وربما قال فإن لم تبرئه من مالها الذي عليه لها فهوراجع في نفسها وضروب كثيرة من هذه الشروط التي يخلطونها في شروطهم . ولكن الـوجـه في ذلـك إذا اتفقا على الخلع أن تبرئه من مالها الذي عليه أوتعطيه كذا من مالها على أن يبرىء لها نفسها بالطلاق ويشهد هو أنه قد قيل الذي أعطته من مالها وأبرأ لها نفسها بالطلاق لأن لا يكون ارتياب .

مســألة :

فإن أبـرأ لها نفسهـا على شرط من الشـروط المنتقضـة لم يثبت عليها مثـل ما يشـترط في الـبرآن ربـاية ولدها ورضاعة ولدها سنتين ويقبل ما في بطنها وأمثال هذا فإنه لا يثبت لأن هذا مجهول .

مســألة :

وإذا أبـرأت المـرأة زوجهـا من مالها على تسليم ولده إليه وهويرضع

قالت أنا أبرئك من حقي على تركه فلم يوجد له مرضعة فأكرهت عليه فلها صداقها إذا لم يف لها بما شرطت عليه وتركته عليه .

مسـألة :

وإذا أبرأ لها نفسها على أن لا تخرج ولا تزوج فهذا لا يثبت .

مسـألة :

فإن إتفقا على البرآن وأراداه فقالت إشهدوا أني قد أبرأته من حقي ما أبرأ لي نفسي إن لم يتعرض بمالها . فقال الزوج إشهدوا أني قد أبرأت لها نفسها إن أبرأتني من حقها ثم عاد أخذ من مالها شيئا قال لا يبين لي في هذا برآن لأنـه استثنى ان أبـرأته وأبرأته على استثناء . فإن قالت قد أبرئك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال الزوج قد أبرأت لك نفسك إن لم تفعلي كذا وكـذا قال في بعض القـول أن الـبرآن يقـع ولا ينهدم بالاستثناء وأحسبه في بعض القـول إن فعلت ذلـك في المجلس أنـه لا يقع البرآن . وإن لم تفعل حتى افترقا وقع البران ولا ينهدم فعلها بعد ذلك .

مسـألة :

فمن قال لزوجته قد أبرأت لك نفسك إن لم تفعلي كذا فقد قيل إنها إن فعلت ذلـك في مجلسهـا قبـل أن يفـترقا وإلا فقد وقع البرآن إذا لم تفعل حتى يفترقا وقيل إنه إن لم تفعل حتى يمضى أربعة أشهر بانت بالايلاء . وعلى حسب هذا أنه إذا فعلت قبل ذلك انهدم البرآن والقول الأول أحسن .

مسـألة :

وفي موضع إن لم تفعل المجلس حتى افترقا ثم فعلته وقع البرآن وليس ذلك بمزيل البرآن فإن قال قد أبرأتها إن فعلت لم يقع برآن حتى تفعل في ذلك المجلس .

مسـألة :

وقيل إن أبرأ لها نفسها على أن تفعل كذا وكذا فقد قيل أيضا أنها إن فعلت له ذلك وإلا فهي امرأته . وقول إذا افترقا على ذلك وقع البران وكان عليها أن تفعل ما يجب عليها له من ذلك وينهدم عنها مالا يلزمها ويقع البرآن وهذا القول أكثر وأما إذا أبرأ لها نفسها إن فعلت كذا فهذه إن لم تفعل في ذلك المجلس حتى افترقا فقد بطل البرآن وإن فعلت في المجلس وقع البرآن .

مسـألة :

محمد بن الحسن إنه قال قد أبرأتك من حقي كما أبرأت لي نفسي فيقول قد أبرأتك على أن لا تنتقلي من هذا البيت أو إن لم تنتقلي منه فانتقلت منه فأما قوله إن لم تنتقلي فإن لم تنتقل إلى أربعة أشهر بانت بالايلاء . وإن انتقلت وقع البرآن وهي تطليقة وإن مسها قبل أن تنتقل وقع الفساد . ومن غيره قال في هذه المسألة نظر وذلك إن البرآن لا يقع به إيلاء . وإنما أحكام شرائط البرآن واقع على قبول الفدية في المقام فإن خالفت أحكامه في المجلس انفسخ البرآن أو وقع البران وانفسخ الشرط في البرآن فإن قال قد أبرأت لك نفسك إن انتقلت من هذا البيت فإن لم تنتقل

منه من مقامها ذلك في الوقت قبل أن يفارقها لم يقع بران فإن قال قد أبرأت لك نفسك على أن تنتقلي منه فهو خلع وعليها أن تنتقل إن كان ذلك له عليها . وإن قال على أن لا تنتقلي منه وقع البرآن وليس عليها أن تقعد فيه إلا بحق عليها لأنه حشو في الكلام إلا أن يكون ذلك عليها وقع البرآن ولا تنتقل وإن قال إن لم تنتقلي منه ولم تنتقل منه في مجلسهما قبل أن يفترقا لم يقع البرآن . وإن لم تنتقل وقاما على ذلك وافترقا وقع البرآن لأن هذا شرط من البرآن لايمائه فيه وكل شرط في البرآن لا غاية فيه فوقوعه إفتراقهما من المجلس وقيامهما على سبيل البرآن ولو قال أنت طالق على أن تنتقلي منه وقع الطلاق ولم يكن عليها أن تنتقل منه إلا أن يكون ذلك البيت يجب عليها النقلة منه بغير ذلك .

بـــاب في البرآن على براءته من نفقتها أو نفقـة أولاده منهـــا وما أشبه ذلـك

ومن خالع زوجته وليس لها عليه صداق إلا نفقة لها عليه في عدتها أو هي حامـل فهـو خلع ويـبرأ من النفقـة إن كان عرفها كم هي رجعت عليه النفقـة والخلع قائم وهـذا كالتي تختلع ثم ترجـع عليه بالصداق بإتيانه إليها يكون الخلع تاماً وتأخذ صداقها منه .

مســألة :

وإذا اختلعت من زوجهـا وشـرط عليهـا إنك إن ولدت أرضعت لي ولدك حتى تفطميه . فقيل ذلك يثبت عليها إذا لم تكن زيادة على نقدها .

مســألة :

وإذا أبـرأت المـرأة زوجهـا من حقها أو رباية ولدها ونفقة عشر سنين وأبرأ لها نفسها فلها الرجعة في رباية ولدها والنفقة للولد ولو قبلت بذلك لأن ذلك مجهول وحق لا يجب عليها لأن نفقة ولدها على أبيه ولا تدري حياته والرباية هي شيء غير معلوم لا يثبت للجهالة ولا يثبت عليها ذلك غيره . وقول أصحابنا ليس له زيادة على الحق فمن ذلك لا يجوز له .

مســألة :

وإذا أبرأ لزوجته نفسها على برأته من مؤ ونة ولدها عنه عشر سنين أو أقل أو أكثر من درهم إلى عشرة آلاف درهم أو نحو هذه الشروط فإن لها في كل هذا الرجعة لأنه مجهول وليس له هو رجعة في نفسها .

مسـألة :

وإذا تبارئا وهي حامل فأبرأته من صداقها ومن كل حق يلزمه في نفقتها أو رباية إبنها فلا يبرأ من الرباية ونفقة الحمل . قال أبو معاوية لا رجعة لها في النفقة لأن نفقة الحامل المختلعة مختلف فيها ولها الرجعة في الرباية وليسا سواء لأن الرباية لا اختلاف فيها . قال أبو الحواري إن كان لها عليه صداق فأبرأته منه ومن هذه المؤونة التي لولدها ثم رجعت في مؤونة ولدها كانت لها الرجعة في المؤونة على الزوج ويكون لها الرجعة في الصداق ولم يكن للزوج عليها رجعة وإن لم يكن لها عليه صداق كان له الرجعة في نفسها .

مسـألة :

عن أبي سعيد في المرأة إذا اتفقت هي وزوجها على البرآن إن لها عليه كذا وكذا درهما أو أن عليه رباية ولدها سنة أو أكثر إن فيه اختلافا فقيل يثبت عليها ذلك وقول لا يثبت عليها لأنه مجهول والذي يقول أنه ثابت يقول أنه ولو كان مجهولا ويجعل البرآن في هذا مثل التزويج لأن التزويج تثبت فيه الجهالة وكذلك البرآن وقول يثبت له ذلك إن كان مثل ما ساق إليها ولا يزيد عليها أكثر منه وقول لو كان أكثر منه يثبت ذلك لأنه يجوز له ما افتدت به ولو كان أكثر وقول لا يجوز له إلا بقدر ما ساق إليها .

مسـألة :

فإذا اتفقا على البرآن على أن تعطيه ثيابا معها فقالت إشهدوا أني قد أبرأته من حقي ما أبرأ لي نفسي فقال إشهدوا أني قد أبرأت لها نفسها ثم

لم تعطه الثياب فقد وقع البرآن وتؤمر بالوفاء له بما وعدته فإن فعلت ذلك كان أحسن وإلا فليس عليها إلا خلف الوعد والثياب لها لأن البرآن وقع على غير شرط الثياب . قال المصنف وهذا على قول من يقول أن العقود على ما عقدت وأما على قول من يقول على ما أسست فذلك ثابت عليها والله أعلم .

مسألة :

فإن قعدا للبرآن فقالت له قد أبرأتك من حقي ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرأت لك نفسك إن خرجت من هذه الدار . فإن قامت وخرجت منها من حينها قبل أن يفترقا من ذلك المجلس قبل أن ترجع في البرآن وقع البرآن فإن لم يخرج من الدار حتى افترقا وقام هو من ذلك المجلس فقد إنهدم البرآن .

مسألة :

فإن قال لها قد أبرأت لك نفسك إن لم تفعلي كذا فقيل إنها إن فعلته في مجلسهما قبل أن يفترقا وإلا فقد وقع البرآن إذا لم تفعل حتى يفترقا . وقيل إن لم تفعل حتى تمضى أربعة أشهر بانت بالايلاء وعلى حسب هذا إذا فعلت قبل ذلك إنهدم البرآن والقول الأول أحسن .

مسألة :

وقيل إن أبرىء لها نفسها على أن تفعل كذا فإن فعلت له ذلك وإلا فهي إمرأته فإن فعلت وقع وقول إذا افترقا على ذلك وقع البرآن وكان

عليها أن تفعل ما يجب عليها له من ذلك وينهدم عنها مالا يلزمها ويقع البرآن قال وهذا القول أكثر . وأما إن أبرأ لها نفسها إن فعلت فهذه إن لم تفعل في المجلس حتى يفترقا بطل البرآن وإن فعلت في المجلس وقع البرآن .

مسألة :

فإن قالت أنها حامل منه فتبارآ على أن ترد عليه أحد السوارين وتبيع هي أحدهما بالحل به حتى تضع فتبين أنها غير حامل وأنها مكرت به . قال إن كان السوار له وإنما تركه لها كان على أصله له ولا حجة لها والقول فيه قوله مع يمينه فيما تدعي عليه وإن كان السوار في الأصل لها ولو كان من عنده فقد نقدها إياه وصار لها من عنده فالسوار لها والقول قولها فيما تدعى عليه مع يمينها إن ادعى عليها غير هذا .

مسألة :

وعن الحسن بن أحمد إذا قعدا للخلع فتبرأت إليه فقال قد أبرأتيني أو أبرأتك فإذا أراد الخلع وقع الخلع .

بـاب ما ينـتـقض بـه الخـلع وفي الـرجـعـة في الصـداق والجهـالة

وإذا صالحت المرأة زوجهـا على شيء من مالـه وأبرأته مما بقى عليه من صداقهـا وأبـرأ لها نفسها ثم أنها غيرت ذلك الصلح بعد إنقضاء عدتها وادعت الجهـالـة فإن كانت جاهلة بالمال فهي تطليقة وهو أملك برجعتها ما دامت في العدة ولها صداقها تاماً وإن كانت قد انقضت عدتها فلا سبيل له عليهـا ولهـا صداقهـا تامـا عليـه . أبو سعيد وقول أنه لا يملك رجعتها ولو رجعت في عدتها ويكون خلعاً ويكون لها مالها .

مسـألة :

وإنـما يكـون خلعـاً إذا خالعها على فدية من صداق أوحق لها عليه معلوم . وأما إن كانت فدية مجهولة مثل نفقة أوشيء لا يعلم قدره فلا خلع ويكون ذلك طلاقا يملك فيه الرجعة إن كان باقيا بينهما رجعة .

مسـألة :

ومن خالع زوجته على شيء فوجد فيه عيباً فالخلع واقع وله الرجوع عليهـا في ذلـك فإن اشـترط سلامتـه في نفس الخلع فخـرج معيبـاً لم يصح الخلع لتعلقـه بالشيء المعيب فإن صح صح وإن بطـل بطـل . وقد أجمعوا على وقوع الخلع وتنازعوا في الرد وإيجاب الارش .

مسـألة :

ومن تزوج امـرأة ولم يسم لها صداقـا ودخـل بها وصـداق مثلهـا مائة

نخلة وألف درهم وقد كانت تزوجت على ذلك زوجاً ثم طلبت إليه البران فأبرأته مما عليه لها من صداق وأبرأ لها نفسها ولم تسم كم الصداق فأقول إذا تركته له وأبرأته منه فهي براءة وليس عليه أن يسمى لأنه قد وجب لها . فإن قال قد وجب علي لك صداقك أو صداق فقالت قد تركته لك أو قد أبرأتك منه على أن تبرىء لي نفسي وقبله فإنه قد برىء فإن طلبته منه فلا أرى عليه أن يعطيها لأنه قد برىء فإن احتجت أنها لم تعرف كم لها من الصداق وقد أخبرها هو أنه قد وجب لها صداقها وقال وقد كانت تعرف صداقها الذي تزوجت عليه مرة قبل هذه فأقول ليس هذا لها وقد برىء . فإن كانت هي لم تزوج عير تلك المرة أو تزوجت بدون صداق مثلها فقالت لم أعرف كم صداقي وقال هو قد تزوجت على صداقك ولم يسمه لها فأقول يبرأ من مثل صداقها الآخر إن كان هو أكثر أو أقل وإن كان أقل فالله أعلم في الزيادة وإن كان أكثر فلا شيء عليه .

مسألة :

فإن قال إشهدوا إني قد أبرأت لامرأتي نفسها ما برئت لي من كل حق لي أوردت علي كل حق لي فقالت قد برئت إليه من كل حق له فإذا برئت له من كل حق له فقد وقع البرآن وكذلك إذا قالت قد رددت عليه كل حق له فقد وقع البرآن .

مسألة :

وإذا حجر الحاكم على المرأة مالها ثم خالعها زوجها لم يكن خلعاً وكان تطليقة لأن الخلع لا يكون إلا بفدية .

مسـألة :

وإذا وقـع الخـلع ثم قالـت المـرأة إني أعـرف صداقي كم هو فإن صداقهـا يرجـع به عليـه ولـه الـرجعة عليها إن ردها بما بقى من الطلاق في العـدة . وإن كان قد طلقهـا من قبـل تطليقتـين فعليهـا يمين الله ما كانت تعلم صداقها كم هو ولا ترجع .

مسـألة :

وقيـل من خالـع زوجتـه على خمر أو خنـازيـر فقيل يكون لها صداق مثلهـا وقيـل صداقها الذي عليه لها وقيل قيمة الخنازير مع أهل الذمة وقيل لا شيء له عليها ويملك رجعتها وقيل لا يملك رجعتها .

مسـألة :

فإن خالعهـا على شيء مجهـول كان الخلع واقعـاً ويكـون لها عليـه صداق وقيـل صداق مثلهـا وقـد يكـون لها عليـه ذلـك المجهـول في نظـر العدول . قال الشاعر :

والخلع بالفـديـة المجهـول مبلغها تطـليـقـة والفـدا للغـادة العتق

مسـألة :

أبـو الحـواري عن جماعة من الأشياخ أنهم اختلفوا في رجل اختلعت إليه امرأته فقبل فديتها وقد كان أصدقها مالا فأخذه وتزوج به امرأة أخرى ثم إن المختلعة طلبت الرجعة فرأى لها المسلمون ذلك فراجعها زوجها فقال بعضهم يرد عليها مالها ذلك وقال بعض لا يبرأ من هذه ولكن حقها عليه .

مسـألة :

في برآن المرأة على شرط لا يثبت عليها قال معى إنه مختلف فيه في البرآن إذا كان على شيء مجهول فيوجد عن محمد بن محبوب رحمه الله أنه يثبت ولو كان على شيء مجهول حين أنه قال لو بارأته على الخمر والخنازير لثبت البرآن وكان عليها له قيمة الخمر والخنازير وذهبوا أنه يثبت كالتزويج في المجهول وقال بعض حتى يكون شيء معروف .

مسـألة :

عن أبي الحواري فيمن خالع زوجته وأبرأته من كل حق كان عليه لها ثم رجعت فادعت إنما أبرأته من صداقها دون ما عليه من مالها هل يثبت لها ذلك بعد إقرارها أنها قد أبرأته من كل حق عليه لها وأنها إنما أبرأته في مجلس مخالعتهما فقد وقع البرآن ويبرأ من صداقها ولا يبرأ مما تطلبه إليه من غير صداقها احتجت بهذه الحجة أولم تحتج بها حتى يعرفها وتعرف جميع ما تبرئه منه ويتفقا عليه بالتسمية من كذا وكذا فإذا لم يكن ذلك فلا يبرأ إلا من صداقها الذي عليه لها من قبل التزويج لأن الفقهاء قالوا ليس له أن يرد عليها أكثر مما عليه لها .

مسـألة :

أبو سعيد في البرآن الذي لا أعلم فيه اختلافا أنه يقع إذا قالت قد أبرأتك من صداقي الذي عليك لي ما أبرأت لي نفسي فقال هو قد أبرأت لك نفسك وسكت كان هذا برآنا ويبرأ من حقها إذا كان الحق الذي أبرأته منه معروفاً وإذا أبرأته من حقها هكذا ما أبرأ لها نفسها ثم احتجت أنها إنما

أبرأته من درهم وأنه لم يسم لها الحق كان لها الرجعة في الجهالة ويقع البرآن ويلحقها في نفسها بالرد وقول يقع البرآن ولا رجعة له عليها .

مسألة :

وقيل في المرأة إذا قالت لزوجها قد أبرأتك من كل حق عليك لي ما أبرأت لي نفسي فأبرأ لها نفسها ثم احتجت بالجهالة في حقها فليس لها عندي رجعة ويبرأ من كل حق عليه لها إذا كان من غير إساءة وقولها من صداقي كقولها من حقي إذا رجعت بالجهالة ويشبه بعضه بعضاً . ومن جواب أبي سعيد وإذا أبرأت من حقها ولم تذكر عاجلاً ولا آجلاً ثم رجعت في العاجل فإذا أتى اللفظ على معنى ما يوجب البرآن فالبرآن من طريق الخلع يقع على ما كان من الحق إذا سمى بذلك ويدخل فيه معنى الجهالة في معنى الخلع ولا تدخل الجهالة في معنى التزويج ويجوز عليها برآنها في المجهول مثل ذلك .

بـــاب في البرآن على أن تعطيه أو ترد عليه أو أن يعطيهـــا كذا وما أشـــبه ذلـك

وإن قال الزوج لامرأته قد أبرأتك على أن تردي علي ما أخذتي مني فقالت قد قبلت فقد وقع الخلع وعليها أن ترد عليه ما أخذت منه ولو بعد حين .

مســألة :

فإن قالت لزوجهـا قد أبـرأتـك مما أطلبـك به وقال هو قد أبرأت لك نفسـك إذا كان معـك دراهم ترديهـا علي وكـان قد أوفـاهـا بعض الصداق وأقـامـا على ذلـك ثم طلبت الـدراهم منها قالت حتى أجيء بها قال إذا لم تكن معها دراهم في ذلك الوقت حتى تحتال لها فلا يقع البرآن بينهما وذلك أنه قال إن كان معك دراهم فإن لم يكن معها دراهم وقد عرفت أنه إذا قالت قد أبرأته من حقي ما أبرىء لي نفسي فسكت ما شاء الله ثم قال قد أبرأت لك نفسك مجيباً لها كما تبرأت فقد وقع البرآن وذلك مثل طلاق إذا قال أنت طالق إن جئت بكذا وكذا فلم تجيء بذلك إلا بعد مدة فالطلاق يقع .

مســألة :

ومن سلم إلى زوجتـه صداقهـا وأراد المبـاراة فإنه يقول قد أبرأت لها نفسهـا على أن ترد على صداقهـا أو شيئـا منه على ما اتفقا عليه فإذا إتفقا على ذلـك فهـو خلع وتقـول هي قد رددت عليـه ما أخـذت منـه على أن يبرىء لي نفسي فإذا قال قد قبلت وأبـرأ لها نفسهـا فقـد وقـع الخلع ويحكم

عليها أن ترد عليه ما اتفقا عليه . فإن قال قد أبرأت لك نفسك إن رددتي عليّ مالي أو إن أعطيتني كذا ففعلت له ذلك في المجلس فمعى أنه قيل يقع البرآن إذا إفترقا ولو فعلت ذلك بعد مفارقتهما من ذلك المجلس على ما قيل .

مسألة :

فإن قال لها قد أبرأت لك نفسك على أن تعطيني مائة درهم وكان صداقها عليه مائة درهم فقبلت ذلك فلا يثبت عليها زيادة وعلى هذا يقع البرآن ويؤخذ له بأداء المائة ويؤخذ لها بأداء حقها .

مسألة :

فإن قال لها قد أبرأت لك نفسك على أن تعطيني كذا فقبلت له فقيل يقع البرآن في الوقت وتؤخذ له بأداء ما قبلت له به وليس هذا مثل قوله إن أعطيتني كذا إلا أن قوله إن أعطيتني كذا استثناء فإن فعلت ذلك من المجلس وإلا لم يقع . وقوله على أن تعطيني شرط يثبت عليها إذا قبلته ويقع البرآن . في المجلس عندي إذا افترقا على ذلك .

مسألة :

فإن قال لها قد أبرأت لك نفسك أن تعطيني مائتي درهم وإنما عليه لها مائة درهم . فإن هذا غير الأول فإن أعطته في المجلس ما استثنى وقع البرآن ولو كان أكثر من حقها وإذا لم تعطه ذلك حتى افترقا إنهدم البرآن قلت فتطيب له المائتان إذا أعطته . قال معى أنه لا تزداد عليها إلا أن تتم له فهي من غير تقيه وتحله منه بطيبة من نفسها فإنه يجوز ذلك بعد البرآن .

مسـألة :

وإن أبرىء لها نفسها وترد عليه ما أخذت منه أو على أن ترد عليه ما أخـذت من مالـه وقبلت ذلـك وأبرأها عليه فقد وقع البرآن وترد عليه وتجبر على ذلـك وليس للرجـل إلا ما أقـرت به المرأة مع نيتها أو تكون مع الرجل بنيته على ما تدعى وقد وقع البرآن أعطته شيئا أو لم تعطه وهو دين عليها . وإذا أبرأت المـرأة زوجهـا من مائـة درهم وكـان عليه لها مئتا درهم على أن يعطيهـا كل شهـر عشرة دراهم على أن يبر ىء لها نفسها فأبرىء لها نفسها ثم رجـع فقـال لا أعطيـك في كل شهر إلا خمسة فقالت إنما أبرأتك على أن تعطيني كل شهر عشرة فإذا رجعت عن ذلك فأعطى مائة وخمسين فليس لها ذلك إلا مائة درهم التي اصطلحا عليها ويحكم لها عليه في كل شهر عشرة .

مسـألة :

أبـو سعيـد وإذا اتفقـا على أن تعطيه ثيابا معها فقالت قد أبرأته من حقي ما أبـرأ لي نفسي فقـال قد أبـرأت لها نفسهـا فقـد وقـع البرآن وتؤمر بالوفاء له بما وعدته أحسن وإلا فليس عليها شيء إلا خلف الوعد .

مسـألة :

أبـو الحـواري وإن أرى إليهـا شيئا من الطعام والثياب ثم افترقا قبل الجواز هل يسعها أن لا ترد عليه إذا لم يطلب إليها . فإذا صار إليها أكثر من نصف صداقها العاجل والآجل لم يسعها أن تأخذ الفضل على النصف إلا أن تستأذنه أو يشترطه الزوج عند البرآن .

مسـألة :

عن أبي الحواري فإن اصطلحا على ثلاثين درهما وعليه لها مائة درهم وعشر نخلات فقالت قد أبرأتك من جميع حقي ما أبرأت لي نفسي إلا هذه الثلاثين درهما وإن لم تعطني هذه الثلاثين رجعت في حقي كله واصطلحا على ذلك ولم يعطها حتى انقضت عدتها وطلبت الحق كله فقال إن كان أعطاها الثلاثين التي اصطلحا عليها من حين ما طلبت إليه فقد تم الصلح وهي أملك بنفسها وإن كان لم يعطها من حين ما طلبت ورجعت المرأة في حقها كان لها ذلك فإن كانت قد فرطت عدتها أخذت حقها كاملاً وهي أملك بنفسها . وإن لم تكن فرطت عدتها كانت تطليقة وهو أملك برجعتها .

مسـألة :

أبو سعيد إن قالت قد أبرأتك من مالي ما أبرأت لي نفسي فقال الزوج قد أبرأت لك نفسك إن رددت على الذي عندك لي أو على أن تردي ما عندك لي فعندي أو وجدت أو حفظت إذا قالت له قد أبرأتك من مالي عليك على أن تبرىء لي نفسي أو ما أبرأت لي نفسي فقال قد أبرأت لك نفسك إن رددت على كل شيء عندك لي أو كذا وكذا إنها إن رددت عليه ذلك الذي اشترطه في المجلس برئت وإن افترقا قبل الرد فالبرآن لا يقع وهذا الشرط إذا اشترط عليها ذلك وهو له عليها أو هو مما يعدها إياه ولم يكن هو قصد . هذا البرآن الى برآن الطلاق . فإن كان هذا الشيء مما يلزمها رده أو مما يجوز له أن يشترطه عليها عند البرآن على هذا وإن لم يكن معها له شيء مما يلزمها أن ترده وقع البرآن وأما إن نكرت في المجلس أن

ليس له عليها شيء ولا قبلها له ذلك فحكم البرآن يقع في الظاهر والباطن وإن كان كما تقول هي فهو في الظاهر والباطن . وإن لم يكن كما تقول فلا يحل لها ذلك وهي زوجته فيما بينها وبين الله محكوم عليها بالبرآن لأنه اشترط مالا يجوز له أن يشترطه في الحكم في أمر الخلع . وإن هي أقرت له بذلك وقالت إنها ترد عليه وقبلت له ذلك في المجلس وكان ذلك مما لا يثبت عليها له وقع الخلع من حينه وليس عليها أن ترد عليه شيئا إلا ما كان له في ذلك في السريرة ليس عليها ويقع الخلع في السريرة ولا يقع في الظاهر إذا لم ترد عليه الذي أقرت له به في المجلس وإن كا مما عليها رده فلا يقع برآن في الظاهر ولا في السريرة إلا أن ترد عليه ذلك في مجلس البرآن وإن افترقا ولم ترد عليه شيئا ثم ادعت وقع البرآن . فإن كان الذي اشترطه ليس مما يثبت عليها وأنكرت ذلك لم يقع برآن في الحكم في الظاهر إلا أن تصح هي إن ذلك مما يقع دونه البرآن لأنها خرجت من المجلس ولم ترد شيئا ولا تقع البرآن إلا في المجلس فإن كان كما تقول هي فقد وقع البرآن في السريرة ويحكم عليها بأنها زوجته وكذلك هو إن علم أن ذلك الذي اشترطه عليها لا يلزمها رده ولا يثبت عليها فلا يحل له وقد بانت منه في السريرة والله أعلم .

بـــاب في الـوكالة في البـرآن

تقـول في ذلـك قد جعلتـك وكيـلي في خلع زوجتي فلانـة بنت فلان على أن أكـون من صداقهـا برئـاً . ويقـول الوكيل قد قبلت . وإن وكلت المرأة في خلعها من زوجها فإنها تقول قد جعلتك وكيلي في خلعي من زوجي فلان وعلى أن لك أن تبرئه من صداقي الذي عليه وهو كذا ويقول هو قد قبلت .

مســألة :

وإذا وكـل رجـل رجـلا في طلاق زوجته وقال له كلما أبرئتني من ثلث صداقهـا فطلقهـا واحـدة وإذا أبـرأته من شيء من الصداق وطلقها واحدة فذلك خلع وهي أملك بنفسها ولا يلحقها الطلاق من بعد .

ومن وكل رجلا في مبارأة زوجته فما أعلمه الوكيل أنه بارأها هل يثبت عليه قول الوكيل ؟ . قال القول قول الوكيل وهو حجة عليه في ذلك ولا بينة عليه في ذلك وقوله يجزى ولو رجع الزوج من حين ما قال الوكيل له ذلك ولو كان مجيبا له بالقول .

مســألة :

وإذا بارأت المرأة زوجها من ادعى الوكالة من زوجها في برآنها وأنكر الـزوج أنـه لم يوكـل في برآنهـا فإذا لم يصـح ذلك ببينة أو بإقرار فلا يجوز قوله ودعواه عليه .

بـــاب في بـرآن الصـبية وبـرآن الوالـد لـزوج ابنتـه

المختصـر . وبـرآن الصبية لا يثبت عليها والحق لها ويلزم الزوج من ذلـك ما ألـزم نفسـه من أجـل الطلاق إن قال قد أبرأت لها نفسها أو أبرأتها بالطلاق لزمه الطلاق والحق عليه .

مســألة :

وإن كان قال قد أبــرأت لها نفسهـا إن برئت أو إذا برئت أو ما برئت فإنه لا يقع برآن حتى تبلغ فتتم البرآن أو تنقصه أو تتم التزويج أو تفسده أو تغيره والحكم في ذلك إلى حد بلوغها موقوف ولها التغير في التزويج والبرآن بعد البلوغ .

مســألة :

فإن ضمن له ضامن بما يلزمه وأبرأ لها نفسها برآنا يقع في الحكم وقع الطلاق والحق عليه للزوجة ويرجع هو على من ضمن له بذلك بأخذه منه كما ضمن والله أعلم .

مســألة :

سألت أبا عبد الله محمد بن إبراهيم في برآن الوالد لزوج ابنته كانت بالغـا أو غير بالـغ فقـال فيـه اختـلاف فقيل جائز ويقع البرآن وقيل يكون تطليقـة وعلى الـزوج الصداق وهو رأيه . وأما الأم إذا أبرىء الزوج ابنتها

كانت بالغا أوغير بالغ تكون بمنزلة تطليقه لأن الزوج متبرع من نفسه ولا يكون بمنزلة الأب .

مسألة :

زعم ابن المعلا أن الجارية إذا حملت الزوج يجوز نكاحها وصلحها في صداقها وخلعها ورواه عن الربيع .

مسألة :

وإن كان برآن الرجل لزوجته الصبية برآن الشريطة فهوموقوف ولا يجوز تزويجها حتى تبلغ وإن كان برآن الطلاق جاز . وإذا لم يتم البرآن وقد دخل بها حرمت عليه وقيل لا تحرم عليه ولا تكون الرجعة إلا بنكاح جديد . قال والأول أكثر ويروى ذلك عن محمد بن محبوب ومن قال بالاجازة موسى بن علي رحمه الله وقيل إذا وقع البران على غير شريطة وإنما هو برآن قطع فقول يقع موقع الطلاق ويملك رجعتها في العدة يوقف عليه إن كان دخل بها وأراد مراجعتها ولها حقها وقول أنه موقوف ولا سبيل له عليها بمراجعة ولا يبرأ من حقها حتى تبلغ فإن أتمت النكاح والبرآن كان برآنا وإن أتمت النكاح ولم تتم البرآن كان حينئذ له عليها الرجعة إن كانت في العدة وإن كانت العدة قد انقضت فلا سبيل له عليها إلا بنكاح جديد .

مسألة :

قال أبو الحواري في جارية تزوجت قبل أن تبلغ ثم تبارآ . فإذا

بلغت فإن أتمت البرآن تم . وإن لم تتمه وأتمت التزويج فلها نصف صداقها ما لم يكن دخل بها أو نظر أومس بيده أوبقرجه فإن فعل فلها صداقها تام . وإن بلغت ولم تتم التزويج فالعقدة منفسخة وإن كان قد دخل بها وتباريا فإذا بلغت فهي امرأته إذا أتمت التزويج ولم تتم البران . قال المصنف وهذا عندي إذا أبرأها بران الشريطة إن برىء من حقها رجع . وإن كان أبرأ لها نفسها ما أبرأته من حقها ثم بلغت فأتمت التزويج ولم تتم البرآن فإن كانت في العدة فهويملك رجعتها وإن انقضت العدة قبل البلوغ فلما بلغت لم تتم البرآن فعليه صداقها وقد بانت بتطليقة ولا يملك رجعتها وإن انقضت العدة قبل البلوغ فلما بلغت لم تتم البران فعليه صداقها وقد بانت بتطليقة ولا يملك رجعتها إلا بتزويج جديد . وإن كان أبرىء لها نفسها ما برىء من حقها وقد دخل بها فإن انقضت عدتها تزوجت ثم بلغت فأتمت التزويج الأول ولم تتم البرآن فإن أتمت التزويج الأخير فهو تمام للبرآن الأول وليس على ا لزوج الأول لها شىء وان لم تتم التزويج المؤخر وأتمت الأول ولم تتم البرآن فهي امرأة الأول وعليه صداقها فإن كان الأخير دخل بها فعليه صداقها تاماً وإن لم يكن دخل بها فلا صداق لها عليه .

مسألة :

في الصبية إذا أبرأها وأبرأه أبوها من الحق وضمن له به إن غيرت ثم ردها ثم بارأها ثانية وضمن الأب ثم تبارآ في الثالثة وهو مقرون ببلوغها فإن كان جاز بها ثم أبراها ثم ردها فقد مضت تطليقتان ثم ردها ثالثة ثم أبرأها قبل البلوغ أوبعده وضمن الأب فقد بانت بثلاث تطليقات ولا رجعة بينهما

حتى تنكح زوجاً غيره . فإن رجعت في صداقها كان لها صداقها في البراءتين الأوليين ويلحق الزوج إياها وقد قالوا ليس لها أن تغرم أباها . وإن لم يكن جاز ولا نظر ولا مس فلها بكل بران نصف الصداق . فإذا راجعها قبل البلوغ ثم وطئها فقد حرمت عليه أبداً إلا أن يكون بنكاح جديد فلا تحرم وأما البرآن الثالث فإذا كان برأيها فهو تام .

مسألة :

وإن وطىء زوجته الصبية بعد برآن الشريطة فبلغت وأتمت التزويج ولم تتم البرآن ففي نفسي من وطئها هذا حرج ولا أقوى على تحريمه . وإن تزوجها تزويجا ثانياً بعد برآن الشريطة فكل ذلك موقوف حتى تبلغ وتتم ذلك أو تنقضه . فإن كان جاز بها ثم أبرأته وأبراها بران شرط ثم عاودها بعد مع شاهدين فعلى ما وصفت فهو موقوف حتى تبلغ . وإن كان لم يخرجها وأبرأته وأبرأها فذلك موقوف على التزويج الأول ولا يطأها وليس له ردها إلا بتزويج جديد ويكون ذلك موقوفا كالتزويج الأول فإن أتمت التزويج والبرآن فقد وقع البرآن وإن ولم تتم التزويج انفسخ التزويج . وإن أتمت التزويج ولم تتم البرآن فهي زوجته إذا كان البران بشرط وإن كان بغير شرط فإن أتمت التزويج وقع الطلاق فإن كانت في العدة فعلى قول من يجيز له الرجوع إليها ردها مع شاهدين وإن كانت عدتها قد فرطت ولا يكون ذلك عن رأيها بتزويج جديد وإن كان لم يجزها فلا عدة عليها وإن كان أبرأها بغير شرط ببران الطلاق وقد جاز بها ثم عاد وطئها بعد برآن الطلاق وهي بعد صبية فقد فسدت عليه والله أعلم .

مسـألة :

فإن أبـرأهـا برآن شريطـة فتـزوجت غيره فظنـوه جائـزا فذلك أيضا موقوف فإذا بلغت فإن رضيت بالتزويج الأول وأتمت البرآن وكان دخل بها وقـد انقضت عدتهـا قبـل تزويـج الثاني فإن أتمت التزويج الثاني كان الثاني زوجـهـا على ذلـك النكـاح وإن أتمت الأول ولم تتم الـبرآن كان الأول زوجهـا . فإن كان الثـاني دخل بها انفسخ نكاحه ولها عليه صداقها بالوطء ولا تحل له من بعـد لأنـه وطئهـا وهي زوجـة غيره لما رضيت بالأول الآن تزوجهـا وإن لم ترض بالأول انفسـخ نكـاحـه وبرآنه فإن كان دخل بها فلها صداقها وإن لم يدخل بها فلاشيء لها عليه .

مسـألة :

فإن لم يكن الأول دخل بها وأبرأها برآن شريطة ثم تزوجت غيره فان بلغت وأتمت التـزويـج ولم ترض بالبرآن كانت زوجته وعليه صداقها وإن لم ترض بالتزويج انفسخ هووالبرآن ولاشيء لها عليه . فإن رضيت بالتزويج الثاني كان زوجها على ذلك النكاح وإن لم ترض به انفسخ . وإن دخل بها فلها صداقها وإلا فلا شيء لها .

مسـألة :

فإن مات أحـد الـزوجـين وهي صبيـة فأحكامها على ما وصفنا من التوقيف فإذا بلغت فإن رضيت بالأول وكان هو الميت فإن رضيت بالتزويج وأتمت البرآن فلا صداق لها ولا ميراث لها وعليها عدة المطلقة منه وإن أتمت التزويج ولم تتم البرآن كان لها صداقها ولها الميراث منه وعليها يمين بالله لو

كان حياً لرضيت به زوجاً إن طلبت الورثة يمينها في ذلك ثم لها الميراث والصداق كان دخل بها أو لم يدخل بها وعليها عدة المتوفي عنها زوجها . وإن كان الثاني هو الميت فإن رضيت بالنكاح الأول انفسخ عنها نكاح الثاني ولا ميراث لها منه ولها الصداق إن كان دخل بها وإن لم تتم التزويج الأول ورضيت بالثاني زوجاً لها كان لها الصداق في ماله دخل بها أو لم يدخل ولها الميراث مع يمينها وعليها عدة الوفاة . وإن لم ترض بالتزويج الأول ولا بالثاني فلها على الداخل بها منهما الصداق ولا عدة عليها منهما . وإن دخلا بها جميعاً ولم ترض بهما جميعا كان لها الصداق وعليهما صداقان وعليها عدة المطلقة من الحي لأنه لا عدة عليها من الوفاة . وفي موضع من حين ما بلغت ولم ترض بهما زوجين لها كان عليها عدة المطلقة منها استبراء لرحمها منهما جميعاً . أبو سعيد في اليتيمة تزوج بزوج ثم يبرئها وتبرئه فتزويج الصبية على ما جاء من الاختلاف موقوف كانت صغيرة أو كبيرة ما لم تبلغ زوجها والدها أو غيره من الأولياء ممن هو لها ولي في التزويج فإذا بلغت فإن رضيت بالتزويج ثبت وإن لم ترض به انفسخ بغير طلاق .

مسألة :

فإن طلقها وقد كان دخل بها وقع الطلاق عليها في ظاهر الحكم في إباحة فرجها للأزواج على توقيف منه في الأصل إلى بلوغها فإن بلغت وقد كان طلقها فإن رضيت بالتزويج وقع الطلاق ولها صداقها للوطء إن دخل بها . وإن لم ترض فلها صداقها للوطىء وانفسخ النكاح بلا طلاق طلقها واحدة أو ثلاثاً وإن لم يكن دخل بها فطلقها فالطلاق موقوف لتوقيف النكاح ولها أن تزوج فإذا بلغت وقد طلقها قبل الدخول فإن رضيت بالتزويج كان

لها نصف الصداق ولا عدة عليها ووقع الطلاق . وإن لم ترض بانت بغير طلاق ولا شيء لها .

مسألة :

وإذا طلقها بعد الدخول فعدتها ثلاثة أشهر وله أن يراجعها في العدة ويكون التزويج والطلاق والمراجعة كله موقوفاً إلى بلوغها فإن رضيت بالتزويج وقع الطلاق . وإن لم ترض به بانت بغير طلاق كان عليه صداقها بالوطء صداق واحد لأنه راجعها بالسنة .

مسألة :

وإن أبرىء لها نفسها برآن الطلاق وهي أن تبرئه ويبرىء لها نفسها ولا يشترط ما برىء من حقها أو إن برىء فقيل يكون طلاقا ويقع من حينه لأنها ليس لها ملك في حقها ولا رضى بالبرآن وقد أوقع هو البران عليها فوقع على غير عوض فهو طلاق يملك فيه رجعتها لأن الخلع على غير حق طلاق على قول . فإن كان قد دخل بها وهي صبية ثم أبرأها هذا البران كان له مراجعتها في العدة على قول ثم أحكامها كالمطلقة إلا في وجه واحد فإنه يكون موقوفاً الطلاق والتزويج والمراجعة فإذا بلغت فإن رضيت بالتزويج وأتمت التزويج ولم ترض بالبرآن وقع عليها الطلاق على هذا القول وكان لها حقها عليه وكانت زوجته فيما بقى من الطلاق والصداق عليه . وقول التزويج موقوف والبرآن موقوف ولا رجعة له عليها لأنه بران موقوف لها عليه فيه الخيار فإذا بلغت فإن أتمتها وقع البرآن ولا رجعة له عليها . وإن لم ترض بالتزويج بانت بغير طلاق . وإن رضيت بالتزويج ولم

ترض بالبرآن كان له عليها الرجعة إن كانت في العدة وإن لم يدركها في العدة فقد مضى أحكام البرآن ولا رجعة له عليها على ذلك القول .

مسألة :

وإن أبرأها برآن الشريطة فهو أن يبرىء لها نفسها ما برىء من حقها أو أن تبرأ منه فهذا بران موقوف على كل حال لا نعلم فيه اختلافا وليس لها أن تزوج ولا له أن يطأها حتى تبلغ فإذا أتمتها وقع عليها البرآن بتطليقة وإن أتمت النكاح ولم تتم البرآن كانت زوجته ولا يقع طلاق وإن لم تتم النكاح بانت بغير بران ولا طلاق فإذا دخل بها فلها حقها فإن لم يدخل بها فلا شيء عليه وإن أتمت النكاح ولم تتم البرآن كانت زوجته والله أعلم .

بـــاب فـي بـرآن الأمـــة

فإن بارأ زوجتـه وكـانت أمـة كما يبرىء الحرة زوجها فإذا أراد بذلك برآن الطـــلاق وقـع الطـلاق ولا يبرأ من حقهـا إلا أن تبرىء سيـدهـا من حقهـا . وفي قول أصحـابنـا أنـه يملك الـرجعة إذا لم يتم السيد البران . ويخرج أنه لا يملك الرجعة ولا يبرأ من الحق إلا بتمام سيدها قلت فإن أتم السيد البرآن برىء من حقها من غير أن تبرئه من حقها . قال إذا أتم ذلك ثبت عليه في الحكم إذا كان ذلك مما يثبت على المرأة أن لو كانت حرة . فإن أتم السيـد الـبرآن باتفـاق الـزوج والأمة على الرجعة بغير رأي السيد فلا يبين لي ذلك لأنها لا تملك ذلك .

بـاب في خـلع المكـره والمجنـون والأعجـم والسـكران

وخلع المجنونة لا يجوز إلا ببرآن الأولياء . وقال أبو المنذر بشير وإذا كرهت المرأة زوجها فاختلعت منه فلا بأس لعله يعني الصحيحة .

مسـألة :

والمكـره على الخلع لا يصلح خلعـه لعدم النية منه على ذلك . من الضياء ومختلف في خلع السكران والمكره فأجازه قوم ولم يجزه آخرون . وفي كتـاب محمـد بن محبوب وسألت عن سكران أبرأ امرأته وأبرته مما على ظهره أهـو بمنـزلـة المتبرع بالطلاق فنحن نراه بمنزلة المتبرع بالطلاق يلزمه برانه وقد وجدنا ذلك في الأثر .

مسـألة :

في العجـماء إذا أبـرأت زوجها من حقها بالايماء وعقل ذلك منها هل يقـع الـبرآن ويـبرأ من حقهـا قال فالجـائـز إذا عقـل ذلـك منهـا وقع برآنها ويـبرأ من حقهـا على الايـماء وشـرطـه عليه أنك قد أبرأت لها نفسها على هذا الصلح برآن الطـلاق فإذا قال نعم وقـع الـبرآن وإن تكلمت يومـاً واحتجت في حقها بحجة نظر فيها وكان لها حجتها في الحكم .

بـاب في مـدة الايـلاء وألفـاظه وحـروفه والنيـة في ذلـك

قال الله تعالى : ﴿**للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا**﴾ الآية .. والايـلاء هو الأليـة باليمـين يقـال إئتلى يأتلى ائتـلاء إذا حلف . قال الله تعالى : ﴿**ولا يأتلى أولو الفضل منكم**﴾ معناه لا تحلفوا يقـال نزلت في أبي بكـر لما حلف لا ينفق على مسطـح لما قذف عائشـة . ويقـال ما ألـوت جهداً وما ائتليت أي ما قصرت ويقال لا يأتلينى صاحبى أي لا يوافقني فهـذا الحـرف ينصـرف لثـلاثـة أوجـه والمؤتلي الذي لا يدع جهده . قال امرؤ القيس :

ألا رب خصـم فيـك ألـوى رددتـه
فصـيـح على تعـذالـه غير مؤتـل

أي غير تارك لجهده والألوى الشديد الخصومة .

مسـألة :

الايـلاء هو أن يحلف الـرجل يمينا بحج أو بطلاق أو عتاق أو بالله أو بالصدقة أو بغير ذلك من الايمان التي تردعه عن وطء زوجته .

مسـألة :

وعن ابن عبـاس أن كل يمـين منعت جماعـاً فهي إيـلاء ومن كانت امـرأتـه مرضعـاً فخـاف على ولـده فحلف لا يقـربها حتى يشب ولده فإن مضت أربعـة أشهـر بانت بالايـلاء ولكن إن اعتـزلهـا على غير يمين حتى تفصـل ولـدهـا لم يدخـل عليـه إيلاء قال غيره وعن علي أنه إذا أراد بذلك

إصلاحاً لابنه فلا إيلاء عليه لأنه لم يقصد إلى ترك الوطء وإنما قصد إلى إصلاح الصبي وكذلك لو هجرها وترك جماعها غضباً عليها لم يدخل عليه إيلاء .

مسألة :

ومن قال من وطىء زوجته فهو مجوسى أو نصراني أو يهودي فلم يطأها حتى خلت أربعة أشهر فقد بانت بالايلاء لأن كل يمين منعت الجماع فهي إيلاء . وكذلك إن قال إن وطئتك فغلامي حر .

مسألة :

ومن قال لامرأته وبيت الله لا يجامعها فيتركها أربعة أشهر فعن محمود بن نصر أبي موسى بن علي أن الايلاء دخل عليه لقوله وبيت الله .

مسألة :

ومن قال على الهدى ونوى أنه يهديه إلى موضع الهدى أنه لا يطلب إلى زوجته المباشرة فلم يباشرها حتى مضت أربعة أشهر ثم وطئها وقال أبو عبد الله أنها قد بانت بالايلاء ولزمه لها صداق ثاني بوطئه إياها بعد أن بانت بالايلاء ولو تابعته ولم يعلمها أنه قد بانت بالايلاء ويلزمه الهدى ثمن شاة تذبح بمكة .

مسألة :

ومن حلف بالله أو يمين لا يطأ أو يمين غير الطلاق والظهار واستثنى

إن شاء الله متصلا بكلامه في اليمين أن الاستثناء ينفع في هذا ولا يلزمه إيلاء . والايلاء حكمان حكم البر وحكم الحنث فحكم الحنث إذا قال لامرأته والله لا أقربك ثم قربها لزمه الحنث ولا شيء عليه غير الكفارة . وحكم البر إذا قال والله لا أقربك ولا أجامعك فتركها أربعة أشهر بانت وهو حكم البر وبانت بالتطليقة وإن قال إن لم أخرج إلى صحار فامرأتي طالق ثلاثاً فمات قبل أن يخرج قال يتوارثان ما لم تخل أربعة أشهر .

مسألة :

واختلف فيمن يولى قبل الدخول قول يكون إيلاء . وقول لا يكون إيلاء . وقول إذا لم يوفها عاجلها ولم يقدر عليه فلا إيلاء عليه . وإن كان يقدر عليه ولم يعطها إياه ولم تمكنه من الدخول إلا تسليمه خفت عليه الايلاء . وإن أمكنته من الدخول ولو لم يسلم فتركها أربعة أشهر بانت بالايلاء . فإن قال قطع إليه يده إن جامع زوجته فتركها أربعة أشهر فلا إيلاء عليه .

مسألة :

واختلفوا في الايلاء قبل التزويج فقول يكون مولياً وقول لا يكون مولياً .

مسألة :

ومن الآمن من أربع نسوة يمينا واحدة فهي كفارة واحدة وعليه أن يفي إليهن جميعاً . وإن فرق بين إيمانه والآمن كل واحدة منهن فعليه أربعة أيمان .

مسـألة :

ومن الآمن أمته التي يطأها فله وطؤها ويكفر يمينه وليس الأمة كالحرة .

مسـألة :

ومن آلى بطلاق زوجته فليس له أن يردها ولا يطأها حتى يفعل الذي حلف عليه أو يمضي أربعة أشهر فتبين بالايلاء وليس من قال هذا إيجاب الطلاق قبل وقته ولا فيه رد لها أيضاً .

مسـألة :

وإذا بانت المرأة بالايلاء وهي حامل فليس لها أن تزوج حتى تضع ما في بطنها ولها النفقة مدة حملها .

مسـألة :

قومنا اختلفوا في إيلاء الغضب والرضى . علي ليس في الاصلاح إيلاء . ابن عباس إنما الايلاء في الغضب وقول الايلاء في الغضب والرضى . سواء الحجة اجمعوا أن الظهار والطلاق وسائر الايمان سواء في الغضب والرضى .

مسـألة :

ومن الآمن زوجته وهي صبية فلا يقع بها الايلاء حتى تبلغ وترضى به زوجاً وقال في الذي ظاهر والآمن الصبية فيمضي وقت الايلاء والظهار

قبل بلوغها ولم يكفر أنه إنما يكون وقت الايلاء والظهار حتى تبلغ وترضى . قال غيره وقد قيل هذا لأنه لا سبيل له عليها إن امتنعت أوفاها عاجلها أو لم يوفها وقد قيل أنها زوجته إن أمكنه وطئها فلم يطأها حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء . فإن بلغت ورضيت به زوجاً ولم يطأها حتى تنقضي أربعة أشهر ولم يف بانت بالايلاء . فإن فسخت انفسخ ذلك النكاح أو انقضت أحكامه ولا يلزم به أحكام في غيره إن عاد تزوجها تزويجاً جديداً لأنه انفسخ بجملة أحكامه .

مسألة :

وإن قال إن لم أشتر لك ثوباً إلى الفطر فإنت طالق فإن أرسل القول ولم يكن له معنى وكان بينه وبين الفطر أربعة أشهر بانت بالايلاء . وإن كان معناه أنه يشتري لها إذا جاء الفطر فلا بأس عليه بعطيه إياها فإذا جاء الفطر اشترى لها .

مسألة :

وإن قال لها أنت طالق إن ساكنتك هذا العاجل فإن لم يساكنها أربعة أشهر بانت بالايلاء وإن ساكنها قبل الأربعة وقع الطلاق . فإن مضى حرمت عليه . وقال من قال الدنيا كلها عاجل فعلى هذا القول متى ما وطئها وقع الطلاق وفيها قول غير هذا .

مسألة :

فإن قال إن لم أطئك فأنت طالق فلا يقع عليها بهذا القول إيلاء .

العلة في ذلك أن اليمين لا تمنع الوطىء وإنما يجب الايلاء بيمين يمنع الوطىء فلا إيلاء عليه ولا يحنث إلا أن تجىء حالة يعرف أنه لا يقدر على وطئها بحال طلقت وإن لم يطئها حتى ماتت فهي زوجته لأنه لم يقع الحنث وإن لم يطأ حتى مات فكذلك هي زوجته وترثه .

مسألة :

وإذا قالت امرأته طالق إن فعل كذا فلا يكون في هذا موليا إلا في قوله إن وطئها . وإن قال هي طالق إن لم يفعل كذا فهو مولى في جميع الأشياء إلا في قوله إن لم يطأها فإنه لا يكون موليا بذلك .

مسألة :

فإذا قال إن لم يطأها قال المصنف لعله أراد هي طالق إن لم يطأها فهي امرأته أبداً وطئها أو لم يطأها حتى تأتي حالة لا يقدر على وطئها فإن أتى ذلك طلقت بالحنث . وإذا قال هي طالق إن وطئها فهذا الذي يؤمر أن يطعن وهو مول . فإن بانت بالايلاء ثم تزوجها فلا يطأها فوق ما يلتقى الختانان ويجب الغسل ويقع الطلاق فإن وطىء فوق ذلك طلقت وفسدت . وإن لم يطأ حتى تمضي أربعة أشهر فقول تبين مرة بعد مرة إلى الثلاث وقول لا وقت عليه ولا يطأها فوق الطعنة فإن لم يطعن ولم يطأ فهي إمرأته ولا وقت عليه إلا مرة واحدة .

مسألة :

وإذا قال هي طالق إن لم تفعل كذا غير الوطء فلم يفعل حتى

مضت أربعة أشهر بانت بالايلاء فإن تزوجها بعد ذلك قول ليس عليه شيء ويطأ وقد انهدم يمينه وقول لا يطأ حتى يفعل ولا وقت عليه . وإن وطىء فسدت عليه وقول ان وطء فسدت عليه وتبين بالايلاء بعد الايلاء إلى الثلاث .

مسألة :

ومن الأثر رجل قال لامرأته إن لم أحج إلى مكة فأنت طالق فخرج حتى إذا كان بالبصرة عرض له بعض المعارض فرجع إلى عمان . قال قد حنث وإن مضت أربعة أشهر قبل أن يأتي وقبل أن يطأ امرأته ذهبت منه امرأته بالايلاء .

مسألة :

وقد قيل فيما جاء في بعض الآثار أنه إذا قال إن لم أحج العام فامرأته طالق إنها امرأته ويطأها فإذا جاء وقت الخروج إلى الحج خرج فإن حج في ذلك العام فهي امرأته وإن لم يحج حنث ولم يلزمه في ذلك إحكام الايلاء ويخرج في ذلك معنى على معنى أنه اكتفى بذلك لأنه معروف موقت لأنه لو قال إن لم أحج العام إذا جاء الحج كان ذلك وقتاً ولم يكن هنالك حكم إيلاء . وإذا خرجت اليمين من حد الايلاء وقول انه محجور عليه الوطء في كل شيء إن لم يفعله وقع بزوجته الطلاق يوما لأنه أوقع بزوجته الطلاق إن لم يفعله فلا مخرج له من الطلاق إلا بفعله ومن ذلك أنهم قالوا فيه إذا قال إن لم يدخل دار زيد اليوم أو غدا أو إلى شهر أو ثلاثة أشهر ما دون تمام أجل الايلاء . ما جمعوا أن ذلك لا يكون به حكم الايلاء . وإن اختلفوا في

ذلك إذا فعل ذلك ثم تركها جنة ليمينه حتى مضت أربعة أشهر فقول أنها تبين بالايلاء وأما إذا تركها لغير الجنة في يمينه فلا إيلاء عليه ولا نعلم في ذلك اختلاف . واختلفوا إذا وطئها قبل أن يفعل ثم فعل الذي حلف عليه في ذلك الوقت الموقت أو إلى ذلك الأجل المعدود فقول تفسد عليه فعل أو لم يفعل لأنه وطىء محجوراً عليه إذ لا مخرج له من الايلاء إلا بالفعل والايلاء ضرب من الطلاق والطلاق أوجب من الايلاء في اجماع أهل القبلة لأن أهل القبلة يختلفون في أحكام الايلاء لا في الطلاق قال ولا فرق في التوقيت وغيره إذا فلما أجمعوا على وجوب الايلاء إذا لم يوقف للفعل كان ترك التوقيت مثله . وقول أنها لا تفسد عليه لأنه ليس بمؤول في الاجماع إيلاء يجب به حكم الايلاء وإنما يفسد الوطء على المولى بالطلاق والظهار بغير أجل ولا أجل أكثر من أربعة أشهر لأنه قد فعله وإنما وطىء قبل وجوب الطلاق وفي غير عدة الايلاء .

مسألة :

وأجمع أصحابنا أنه إذا قال امرأته طالق لم يدخل دار زيد وإن لم يضرب عمرا بغير أجل مرسلا لكلامه أنه ممنوع الوطء وإنه إن وطىء قبل أن يفعل أن امرأته تفسد عليه وإذا قال إن لم أدخل دار زيد إلى سنة أو سنة فأنت طالق فأما قوله سنة فإذا مضت أربعة أشهر بانت منه بالايلاء ومحجور عليه وطؤها في الاجماع وهو مولى وكذلك قوله أربعة أشهر أو خمسة أشهر أو ما زاد على أربعة أشهر . وأما قوله إلى أربعة أشهر أو أكثر من ذلك ففي ذلك اختلاف قول إن ذلك كأنه غاية وإنه إنما يجب عليه للدخول من بعد الغاية كقوله أنت طالق إن لم أدخل دار زيد إذا مضت أربعة أشهر فإنما

يلزمه فإن لم يفعل بعد ذلك حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء ثانية وهي قبل ذلك امرأته ولم يقع عليه بعد حكم الايلاء لقوله أنت طالق إلى سنة فقول تطلق من حينها والسنة غاية فيما بين الطلاق والوقت وقول إذا جاءت السنة طلقت ولا تطلق قبل ذلك . إلا أن ينوي أنه إذا جاءت السنة فهي طالق فإن القول قوله في ذلك مع يمينه وإلا طلقت . وقول تطلق فإن كان نوى وصدقته وسعه ذلك ويسعها وإن لم تصدقه وحاكمته وقع الطلاق .

مسألة :

وإذا قال أنت طالق إن لم أدخل دار زيد إذا حالت السنة فلا يقع عليه حكم الايلاء بإجماع وهي امرأته حتى تحول السنة فإذا حالت السنة وقع عليه حكم الايلاء . فإن لم يدخل دار زيد من بعد السنة إلى أربعة أشهر بانت منه بالايلاء . وإن وطئها قبل ذلك بعد أن تحول السنة فسدت عليه ولا نعلم بين أصحابنا اختلافاً في ذلك وأما وطئها من حلف بطلاقها إلى أن تحول السنة مما يجرى فيه الاختلاف لأنه قد أوقع عليها لا محالة الطلاق وبعد حول السنة يحكم الايلاء وإن لم يدخل دار زيد فاليمين معلقة عليه بوجوب الطلاق يوماً مالا مخرج له من ذلك فوطؤه قبل دخول السنة مما يجرى فيه الاختلاف ويجوز فيه الاختلاف بفساد امرأته وغير فسادها . فإذا وقع الاختلاف في الفساد للعلة القائمة فمن حجر الوطء بغير وجوب إيلاء فسواء فعل ما حلف عليه أو لم يفعل فالذي يفسد بالوطىء لعلة الحجر فسواء فعل ذلك أو لم يفعل وهو مستوى ولا يجوز غير هذا والذي لا يفسد بذلك الوطء فسواء فعل ذلك أو لم يفعل غير أنه يجب الطلاق إن لم يفعل ذلك فيما دون إيلاء .

مسـألة :

وإن قال أنت طالق إن لم آكـل الـرطب إذا جاء القيظ فهي امرأته لا اختـلاف في الـوطء لوجـوب الطـلاق أو الايـلاء يومـا ما . فان وطىء قبل القيـظ فبعض يفسـدها عليه وبعض لا يفسدها وان لم يطأ حتى جاء القيظ فإن وطىء بعـد ذلـك قبل أن يأكل الرطب فسدت عليه امرأته ولا نعلم في ذلـك إختـلافاً فإن لم يأكـل الـرطب حتى تمضي أربعـة أشهـر بانت منـه بالايـلاء . قال غيره الـوطىء قبـل قدوم القيـظ لا بأس عليه فيه وإذا جاء القيـظ ووطىء حرمت عليـه وهـو صحيح معنا . قال غيره قد نظرنا في هذا القول بعد الكتاب فوجدناه يخرج على بعض القول على حفظ عن بعض أهل العلم ولا نحب معناه على ما قيل أنه إذا قال أنت طالق إذا لم أدخل دار زيد إذا حالت السنة أنه لم يدخل دار زيد حتى تحول السنة طلقت من حينهـا إذا حالت السنـة وإن دخل قبل أن تحول السنة ولو بساعة فله الوطء ووجدنا قوله إن لم أدخل دار زيد إذا حالت السنة وكذلك إن لم آكل الرطب إذا جاء القيظ .

مسـألة :

وإذا قال إن لم أكـل الـرطب فأنت طالق كان موليـا من حينـه فإن لم يأكـل الـرطب إلى أربعـة أشهـر بانت منه بالايلاء . وإن وطىء قبل ذلك وقبـل أن يأكـل الـرطب فسـدت عليـه ولا نعلم في ذلـك اختـلافا ولو كان الرطب معدوماً في ذلك الوقت ولا يخرجه ذلك من الايلاء والطلاق والايلاء بهذا أشبـه لأنـه يمكن أن يقـدر على الـرطب في الشتـاء وغير معدوم ذلك كعدم غيره مثل قوله إن لم أصعد إلى السماء أو لم أن لم أنسف هذا الجبل أو

نحو ذلك . وإذا قال إن لم أحج العام فأنت طالق فإن كان بينه وبين الحج أقل من أربعة أشهر فغير محكوم بالايلاء . وإن وطىء قبل أن يحج ففي وطئه الاختلاف وكما وصفنا فبعض يفسدها عليه بالوطء وبعض لا يفسدها عليه بالوطء فإن حج في عامه ذلك وإلا وقع الطلاق ولم يقع الايلاء وإن كان بينه وبين الحج أربعة أشهر أو أكثر فإنه مول في الحكم الظاهر إلا أن ينوي إذا جاء الحج في هذه السنة ولا يزيل عنه المعدوم حكم ما يلزمه من الايلاء والطلاق .

مسألة :

فإن قال إذا جاء الحج فلا إيلاء عليه والوطء بحاله فيه الاختلاف فإن لم يحج في ذلك العام طلقت فإن قال قائل إنه لا يقدر على أن يحج في غير أيام الحج قلنا له كذلك لا يقدر أن يأكل الرطب في وقت الشتاء فلا طلاق عليه ولا إيلاء بل يجب عليه حكم الايلاءَ فيما يمكن وحكم الطلاق فيما لا يمكن وإن كان لا يقدر على الحج فعليه الطلاق فإن قال فالأثر جاء مجملا إذا قال إن لم أحج العام أنه يطأ فإذا جاء وقت خروج أهل بلده خرج فإن لم يحج حنث قلنا له يحتمل أحد المعنين معنا أنه كان موضعه قريبا من الحج فاكتفى عن تفسير ذلك وكان الوقت أقل من أربعة أشهر ومعنى أنه اكتفى في ظاهر الأمر عن التفسير بقوله إن لم يحج العام فالمعنى أنه لا يحج إلا إذا جاء الحج ووسع له ذلك في المعنى لا في الحكم واللفظ والايمان تخرج على المعاني والتسمية وهذا يخرج على المعنى إذا قال العام أو هذه السنة وتجزى بالتسمية والحكم ما قلنا إنه إن كان أربعة أشهر أو أكثر أنه يكون موليا أو مطلقا من حينه بالعدم إلا أن يقول إذا جاء الحج فقد معنى القول في ذلك قال إذا جاء الحج .

مسـألة :

وإذا قال إن لم أحـج فأنت طالق فهـو كذلـك أيضا إذا كان بينه وبين الحج أقل من أربعة أشهر أو أكثر ويقول في هذا أكد من وجوب الايلاء إذا كان غير محدود ويلزمـه أحـد الحكمـين إما الايلاء وإما الطلاق للعجز عن ذلـك ولا يخرج أيضـا عن حكم الأول لأن الحـج لا يكون إلا في أيام الحج فقـولـه العـام مرسلاً لا يتفاوتان في المعنى . وإذا قال إن لم أخرج إلى الحج فأنت طالق فهـذا واقـع به الايـلاء لا محال كان قريبـاً أو بعيداً لأنه قد يجوز ويـمـكن أن يخرج إلى الحـج في أي وقت كان فإن لم يخرج إلى الحـج من حلف على ذلـك إلى أربعـة أشهـر بانت بالايـلاء وإن وطئها قبل الخروج فسـدت عليـه وإن خرج ورجـع دون الحج فاحسب أن فيها قولا أنه يبر . وقول حتى تخرج من عمران بلده وقول حتى يبلغ مواضع الحج وقول حتى يخرج ويحج ثم يبر وإذا خرج إلى الحج وحج في فوره ذلك فقد بر كان ذلك الحج في الأربعة أو بعد الأربعة إذا خرج قبل الأربعة وحج من فوره ذلك . وإذا خرج ونيته الرجوع دون الحج فلا يبر بذلك على كل حال ولو حج لأنه لا يبر حتى يخرج إلى الحـج والحـج غير الخروج إلى الحج وقد حلف إن لم يخرج إلى الحج فلا يبر حتى يخرج إلى الحج فافهم ذلك إن شاء الله .

مسـألة :

عن محمـد بن محبـوب رحمهما الله فيمن قال لامرأته إن لم تجيء تنامي معي فأنت طالق ثلاثـاً وأرأى مضى[1] إلى شهـرين فإن لم تنم معـه كما قال حتى تمضي شهـران من حين حلف وقـع الطـلاق وإذا نامت معـه قبـل

(١) كذا في النسخ وهو غير واضح .

انقضائهما ولم يطأها جنة ليمينه حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالايلاء وقيل تبين بثلاث كما طلقها وبالأول نأخذ . وإن وطئها قبل أن تنام معه فسدت عليه أبداً وإن كان يعني أنها طالق ثلاثاً بعد شهرين فله أن يطأها ولو لم تنم معه . فإذا انقضى شهران ولم تكن نامت معه فإنها تطلق ولا يدخل الايلاء . وإن كان نوى إن لم تنامي معي يعني ويطأها فنامت معه ولم يطئها حتى يمضي شهران طلقت ثلاثا . ومن جواب أبي سعيد إذا قال لتفعلن كذا وكذا فإن لم تفعل ذلك في أربعة أشهر بانت بالايلاء وسمعته يقول أن قوله لا فعل كذا أو كذا يخرج أنه إن فعل على مستقبل وفي قوله ليفعلن معناه إن لم يفعل ومعناهما مفترق من هذا الوجه .

بـاب فـي مـدة الايـلاء وحـروفه والنيـة في ذلـك

ومن الآمن امرأته فمكثت أربعة أشهر فقد إنقضت عدتها . لأن الله جعـل الايـلاء أربعـة أشهـر فإذا إنقضت فقـد بانت ولم يبق عليها عدة منه ولا لغيره إلا أن تكون حاملاً فحتى تضع حملها بعد الأربعة أشهر فتبين من زوجهـا . ولا يحل وطئهـا للزوج حتى تضـع حملهـا فإن زادت على أربعة أشهـر فإن وطئهـا حرمت عليـه وإن تزوجها زوج قبل أن تضع ووطئها بعد الوضع ففي الفرقة اختلاف وإن تزوجته هو فلا بأس بوطئه إياها .

مسـألة :

ومن الآمن امـرأتـه وهي أمـة فقـول أجلها شهران وقول أربعة أشهر كمـا قال الله تعـالى . وهـذا قول مرسـل وهـو أكثـر القـول . وأما حروف الايـلاء فهي إن . وإذا لم . كقـولـك إذا لم أطئك فأنت طالق وإذا لم يطئها حتى تمضي أربعـة أشهـر بانت بالايـلاء وقـولـه إن لم يجيء عمرو من سفره فأنت طالق فإنه لا يطأ فإن لم يجيء إلى أربعة أشهر بانت بالايلاء .

مسـألة :

قال أبو الحواري الذي حفظنا من قول الفقهاء أن لا يكون بها إيلاء إلا في موضـع واحـد إذا قال امـرأته طالق إن لم يطئها وإنما يكون الايلاء إذا قال إن لم يفعل أو ليفعلن .

مسـألة :

ومن قال لامـرأتـه أنت طالق لأكسونك أو لا فعلت هذا فإن لم يفعل

حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء وفيه قول آخر ليس عليه العمل أنها تطلق من حينها .

مسألة :

فإن قال إن فعلت كذا إلى سنة فامرأته طالق فله أن يطأ وفرقوا بين قوله إن لم وبين قوله إن فعلت فهذا له أن يطأ ولا يدخل عليه إيلاء . وأما الذي قال إن لم ليس له مسها حتى يفعل ما قال فإذا لم يفعل إلى أربعة أشهر دخل عليه الايلاء فإن مسها قبل أن يفعل فسدت عليه أبداً .

مسألة :

أظن أبا سعيد فإن قال أنت طالق إن وطئتك وإن لم أطأك فلم يطأها أربعة أشهر هل تبين بالايلاء قال لا فإن وطئها وقع البر بالوطء ولا يقع الطلاق قلت لم وقد قال إن وطئتك وقد ثبت أنه لو قال إن وطئتك لكان موليا قال لأنه اتفق الحنث والبر بالاستثناء كما لو قال إن لم أطأك فلا يكون موليا وإذا اتفق لفظ الحنث والبر في لفظ واحد بطل الحنث في اليمين والطلاق ولا يقع لتكافؤ المعنيين . قال وكذلك لو قال وطئتك ولم أطأك مثل الأولى وقوله ولم مثل إن لم . فإن قال أنت طالق إن وطئتك أو لم أطأك فإن وطئها وقع الطلاق . فإن لم يطأها حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء . وكذلك إن قال إن لم أطأك أو وطئتك فمثلها لأنه تقديم وتأخير .

مسألة :

وإن قال امرأته طالق إن لم تأته بكذا وكذا ثم زعم أنه نوى في نفسه

أنه قال إلى سنة . أبو المؤثر قال لا أرى أن تقبل نيته في هذا وإن لم تأته بما قال حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالايلاء .

مسألة :

فإن قال إن لم تأته بكذا إلى سنة ثم قال انه عنى في نفسه إذا انقضت السنة فإن لم تأته بكذا فامرأته طالق فالقول قوله مع يمينه إن أرادت أن تستحلفه إن هذه نيته ثم هي امرأته يطأها إلى السنة فإذا انقضت لم يطأها حتى تأتيه بما قال فإن وطئها قبل أن تأتيه بما قال حرمت عليه أبداً وإن تركها حتى ولو لم تأته بما قال حتى حلت أربعة أشهر بانت بالايلاء .

مسألة :

زعم أبوحنيفة أن الاعتبارات في مدة الايلاء للرجل لا المرأة فإن كان الرجل عبداً فمدة إيلائه شهران وإن كانت تحته حرة وإن كان الرجل حراً فإيلاؤه أربعة أشهر . وإن كانت تحته أمة . فقال مالك الاعتبار بالمرأة نفسها فإن كانت حرة فأربعة أشهر وإن كانت أمة فشهران ومذهب الشافعي أن مدة الايلاء في كل زوج وفي كل زوجة أربعة أشهر لا غير بعموم الآية .

مسألة :

قومنا اختلفوا في إنقضاء وقت الايلاء قول إذا مضت أربعة أشهر فهي تطليقة بائنة . وقول قومنا يملك الرجعة . وقول يوقف عند مضي

الأربعة أشهر فأما فاء وإما طلق وهو قول علي وابن عمر وعائشة . وقال سليمان بن سيار كان تسعة عشر رجلا من أصحاب النبي ﷺ يوقفون في الايلاء وبه يقول مالك والشافعي .

مسألة :

قومنا اختلفوا في إيلاء العبد فقول مثل إيلاء الحر . الحجة في ذلك ظاهر الآية . وقول إيلاؤه شهران إيلاؤه من الأمة شهران ومن الحرة أربعة أشهر . الشعبي إيلاء الأمة نصف إيلاء الحرة . الشافعي الأمة والحرة سواء . أبو حنيفة الحرة أربعة أشهر والأمة شهران قال لأنها عدة يرفها الوطىء بكل حال فاستوى حكم الحرة والأمة فيها كمدة العبد .

مسألة :

قال أبو سعيد فمن قال لزوجته إن لم أطأك في كل جمعة فأنت طالق فإنه لا يكون إيلاء لأنه إن وطئها في كل جمعة فقد وفّى بقوله وإن لم يطأها في كل جمعة وقع الطلاق قال وإن وطئها ليلا أو نهاراً فقد بر إلا أن يقول إن لم أطأك في كل جمعة أو في كل ليلة جمعة فإذا قال هكذا لم يبر إلا حين يطأها في وقت واحد .

مسألة :

فيمن له امرأتان فقال لعمرة إن وطئت حفصة فأنت طالق . وقال لحفصة إن لم أطلقك فعمرة طالق ثلاثاً . قال المصنف المسألة كأنه قال إن وطئت حفصة أو لم أطلقها فعمرة طالق . قال إن وطىء حفصة طلقت

عمـرة واحـدة إلا أن ينـوى أكثـر وقد إنهدم الايلاء عن حفصة لأنه كان آلا عنها بقوله إن وطئها فعمرة طالق لأنه ممنوع من وطئها بوقوع الطلاق بعمرة وإن لم يطلق حفصة إلى أربعة أشهر بانت عمرة أيضا بالايلاء إن كانت في عدة الطـلاق . وإن انقضت عدة الطـلاق منـذ وطىء حفصة ولم يرد عمرة فلا إيلاء . وإن ردها وكانت في العدة أو تزوجها تزويجاً جديداً ثم لم يطلق حفصـة أربعـة أشهـر منـذ قال لحفصة إن لم أطلقك فعمرة طالق فإن عمرة تبين بالايلاء فقول واحد وقول ثلاثاً بالتطليقة الأولى ولا يقع على حفصة ها هنـا طلاق ولا إيـلاء . وإن لم يطأ حفصة حتى تمضي أربعة أشهر بانت حفصـة بالايـلاء وهي واحـدة وان لم يطلق حفصة حتى تمضي أربعة أشهر بانت عمـرة بالايـلاء فقـول ثلاث وقـول واحـدة وهو المعمول به وإن لم يطأ حفصـة ولكن طلقهـا فإنـه لا يقـع على عمـرة طلاق ولا إيـلاء لأنـه إذا لم يطلقهـا إلى أربعـة أشهـر بانت هي بالايـلاء ولا يقع على عمرة طلاق ولو وطئهـا وكـذلك قد إنهدم الايلاء عنها والطلاق . فإن طلقها فانقضى أجل الطـلاق قبـل مضي أربعـة أشهـر وقـد إنهـدم الأول وتبين بما طلقها . فإن طلقهـا طلاقـاً يملك فيـه الـرجعة ثم لم ينقضي أجل الطلاق وحتى تمضي أربعـة أشهـر بانت بالايـلاء أيضا مع ما طلقها من الطلاق والايلاء تطليقة بائنة في نسخة ثانية .

مسـألة :

فيمن له زوجتان زينب وعائشة فقال إن لم يطلق عائشة فزينب طالق فإن مولى عن زينب بطلاق عائشة فإن طلق عائشة قبل الأربعة الأشهر فقد بر من الايلاء ويردها في العدة إن أراد ذلك فإن لم يطلق عائشة حتى مضت

أربعة أشهر بانت زينب بالايلاء وعائشة امرأته . وإن لم يطلق عائشة ولكن وطىء زينب قبل الأربعة أشهر فقد فسدت عليه زينب ولا تفسد عليه عائشة بوطىء زينب وإن وطىء عائشة في الأربعة أشهر لم تفسد عليه واحدة منهما فإذا لم يطلق عائشة إلى أربعة أشهر بانت زينب بالايلاء . وإن طلق عائشة في الأربعة أشهر ولو كان قد وطىء عائشة فلا تفسد عليه واحدة منهما بوطىء عائشة . فإن قال إن لم يطلق عائشة فواحدة منهما طالق واحدة حتى تمضي أربعة أشهر بانتا منه جميعا بالايلاء لأنه مولى عنهما جميعا فأيهما وطىء قبل أن يطلق عائشة في الأربعة أشهر فسدت عليه التىء وطىء ولعل بعضا يقول تفسدا عليه جميعا بوطء واحدة لأنه لا يعرف أيهما طلق والأول أحب إلي وإن وطئهما جميعا فسدتا عليه جميعا وكذلك إن قال إن لم أطلق واحدة منهما فواحدة منهما طالق فإن لم يطلق واحدة حتى تمضي أربعة أشهرلا بانتا منه بالايلاء . فإن وطىء واحدة ففي ذلك اختلاف فإن وطئهما جميعا فسدتا عليه جميعا وإن طلق واحدة منهما قبل أربعة أشهر فالأخرى امرأته ويرد الأخرى في العدة إن شاء .

مسألة :

وإن قال إن لم أطلق واحدة منهما فزينب طالق فقد آلى عن زينب بطلاق أحدهما فإن وطىء زينب قبل أن يطلق أحدهما فسدت عليه زينب . وإن وطىء عائشة لم تفسد عليه وأيتهما طلق فقد إنهدم عنه الايلاء في زينب ولو طلق زينب إنهدم الايلاء فيه عليهما .

بـــاب في الايـــلاء بأقـــل من أربعـة أشـــهر أو أكثـر

ومن حلف بالايـلاء وشـرط وقتا دون أربعة أشهر ففيه اختلاف منهم من قال إذا لم يبر يمينه حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه زوجته بالايلاء . وهو قول الربيع ومنهم من قال لا تبين .

مســألة :

ومن جعل الوقت فوق أربعة أشهر ففيه اتفاق أن الايلاء يدخل عليه إذا مضت الأربعة أشهر .

مســألة :

ومن حلف بطلاق زوجته ثلاثا إن لم يطأ يومه ذلك فحلفت لا تقربه إلى نفسهـا فحلف بطـلاقهـا ألا يقـربها يومه ذلك ففي كلا الوجهين تطلق قربها أو لم يقربها . قال أبو محمد إن خالعها وقد قال لها تلك المقالة ثم تركها حتى يمضي أجـلا الايـلاء تزوجهـا بنكاح جديد وقال بعض تبين بالايلاء بواحدة وقال بعض بثلاث . فإن تركها حتى تبين بالايلاء . ولكن تزوجها قبل أن تبين بالايلاء ومن بعد أن يخالعها ثم وطئها فسدت عليه . وذلك إذا لم يكن قال إن وطئتك اليوم فيخالعها ذلك اليوم ثم يردها ولا يدخل عليه إيلاء .

مســألة :

ومن قال إن لم أدخـل دار فلان إلى سنـة فامـرأتـه طالق فليس له أن

يقربها حتى يفعل ما قال فإن لم يدخل الدار إلى أربعة أشهر بانت بالايلاء . وكذلك إن قال إن لم أضرب غلامي هذا إلى سنة فامرأته طالق هي مثلها وكذلك إن قال إن لم أعطك إلى سنة فامرأته طالق مثلها .

مسألة :

وإن قال والله لا أقربنك الليلة أو إلى عشر ليال فتركها حتى مضت أربعة أشهر فإن تركها جنة ليمينه بانت بالايلاء . قال أبو معاوية وقيل لا إيلاء عليه .

مسألة :

والذي يؤلى من امرأته سنة ثم يتركها حتى تبين بالايلاء ثم يتزوجها في السنة أيضا وهو قد حلف عن وطئها تلك السنة فقال من قال إن مضى أربعة أشهر ولم يطأها لحال يمينه بانت أيضا بالايلاء . ولكن إذا خلا أول مرة أربعة أشهر بانت بالايلاء فيمسك عن تزويجها حتى تبقى من السنة أقل من أربعة أشهر ثم يتزوجها فإن لم يطأها حتى تنقضي السنة فقد بر في يمينه وله وطؤها ولا حنث عليه . وعن أبي عبد الله رحمه الله في هذا قال إن تزوجها ثانية ثم أمسك عن وطئها أربعة أشهر لم تخرج منه بالايلاء ولا تخرج منه إلا بالأول ولكن عليه كفارة يمين إذا وطئها في السنة وهذا لمن حلف بغير الطلاق وهذا الرأي أكثر .

مسألة :

وإن قال إن لم يجىء أبوك في بقية السنة فأنت طالق فجاء أبوها لأكثر من أربعة أشهر وهو في بقية السنة كما حلف قالوا إنها تبين بالايلاء .

مسـألة :

فيمن حلف لا يجامع امرأته هذه الليلة فخلت أربعة أشهر فإن كان كره مجامعتها غضبا منه عليها وجنة لها في نفسه لها فقد وقع عليه الايلاء وأكثر القول لا إيلاء لأنه ليس بممنوع عن وطئها .

مسـألة :

فإن حلف لا يطأ زوجته إلى سنة مرسلاً فهو مولى إلا على شبه ما قيل أنه إذا طلقها إلى سنة مرسلاً فقيل يقع الطلاق وقيل لا تطلق إلا إلى انقضاء السنة ثم يقع فإذا ثبت هذا ثبت في قوله لا يطأها إلى سنة أنه لا يقع اليمين فالثاني في معنى الايلاء إلا بعد السنة فإذا انقضت السنة كان حينئذ أجل الايلاء فإن تركها أربعة أشهر بانت وإن وطئها فسدت .

مسـألة :

من جامع أبي صفرة رجل قال إن لم أذهب إلى أرض كذا إلى سنة فامرأته طالق ثلاثا ثم طلقها واحدة ثم تزوجت في بقية من عدتها رجلا ولبث معها زمانا ثم علم ذلك قال يفرق بينها وبين زوجها الأخير وزوجها الأول أحق بها . قال أبو عبد الله ولا يطأها حتى تعتد من الأخير فإن رجعت إليه فان الطلاق يجب من يوم خلت السنة فان ردت اليه في بقية من السنة فإنها امرأته إذا ردها من الطلاق فإن ردت إليه في بقية السنة وهي في عدة فهي امرأته إن راجعها إلا أن يكون ثلاثاً . وإن كانت ردت إليه بعد ما مضت السنة فإنه يراجعها . قال أبو سعيد إذا طلقها إن لم يخرج إلى أرض كذا إلى سنة فإنه مولى بالطلاق فإن طلقها قبل أن تمضي أربعة أشهر فإن

مضى أجل الايلاء وهو أربعة أشهر قبل أن تنقضي عدة الطلاق وقعت تطليقة بائنة وإنهدمت عدة الطلاق . وإن انقضت عدة الطلاق قبل أن تمضي الأربعة إنهدم الايلاء بانقضاء عدة الطلاق فإن تزوجت في العدة بعد هذا كله غلطا ولم تنقض عدة الطلاق ولا بانت بالايلاء فالنكاح فاسد معى وزوجها الأول أحق بها في الحكم الذي وصفنا . فإن ردها من الطلاق الذي طلقها فلا يطأها حتى تخرج . وإن كان الآخر قد وطئها فلا يطأها حتى تعتد من الآخر وحتى يخرج إلى تلك الأرض فإن لم يخرج من بعد أن رجعت إليه حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالايلاء . وإن لم يردها لم يجز له وطؤها على حال وكان موليا عنها على الحالة التي كانت عليه . فإذا أعتدت من الآخر وانقضى سبيلها رجعت إلى أحكام الأول في انقضاء عدتها منه من عدة الطلاق وعدة الايلاء وكان أحكام الايلاء عليه بحالها تبنى عليها منذ آلا عنها فتمام ذلك منذ رجعت إليه وإلى أحكام متى إنقضى سبيلها من الآخر ما كان بقى عليها من عدة الايلاء وعدة الطلاق وعلى سبيل ما وصفنا لك ولا تحسب لها من العدة في الايلاء ولا في الطلاق ما كانت في أحكام غيره في الزوجية ولا في العدة فإن رجعت إلى العدة منه فإن انقضت عدة الطلاق قبل عدة الايلاء إنهدم الايلاء . وإن انقضت عدة الايلاء قبل عدة الطلاق في إتمامها وقع الايلاء بتطليقة وبانت منه وحلت للأزواج والله أعلم .

مسألة :

وإذا حلف لا يقرب امرأته خمسة أشهر أو نحو ذلك ولم يقربها وبانت منه ثم تزوجها فقد بر في يمينه ولا كفارة عليه . وإذا حلف لا يقربها

ولا يوقت وقتا فتركها حتى بانت بالايلاء ثم تزوجها فإذا قربها حنث في يمينه وعليه الكفارة .

مسألة :

فإن قال إن لم تفعل في هذا اليوم كذا فهي طالق ثم وطئها في أوله ثم فعلت فقيل تفسد عليه لتعلق حكم الايلاء عليه على قول وتركها جنة ليمينه وقيل لا تفسد عليه لاجماعهم إن في ذلك اليوم لا يقع به حكم الايلاء وإنما يقع حكم الطلاق إن لم تفعل وقد فعلت فلم تطلق . وسألته عن رجل حلف بالطلاق أنه يفعل اليوم كذا وكذا ثم وطىء زوجته قبل أن يفعل فقال اختلف في ذلك فقال بعضهم حرمت عليه وقال آخرون لا تحرم عليه ولا يقع الطلاق قبل أن يمضي أربعة أشهر .

بـــاب فـي الفيئـة فـي الايـلاء والظهـــار

أجمعـوا على أن الفيىء الـذى ذكره الله تعالى هو الجماع وكذلك قال ابن عبـاس وعـلي وابن مسعود وغيرهم واختلفوا في من لا يقدر على الجماع فقـال قوم إذا فاء بلسـانـه وقلبـه فقـد فاء روى ذلك عن ابن مسعود وجابر ابن زيـد والحسن قال الثـوري يفىء بلسانه يقول قد فئت ونحو ذلك وقول إذا أشهـد على فيئـه في حال العـذر أجـزاه قال أبـو حنيفة إذا لم يقدر على الجمـاع يقول قـد فئت إليهـا وقـال قوم لا يكون الفيىء إلا بالجماع في حال القـدرة وكـذلك إن كان في سفر أو سجن . قال أبو عبد الله فيمن يولى من امـرأتـه أن لا يطأهـا وكـان مسجـونـاً أنه يشهد أنه لم يمنعه أن يفيىء إليها بالـوطء إلا ما هو فيـه من السجن . وكـذلك إن كانت هي المسجونة فإن لم يشهد وجهل ذلك فأخاف أن تبين منه وكذلك قيل يشهد إذا استترت منه أنـه لم يمنعـه من وطئهـا إلا هربها وكذلك إن قدر عليها فكلما أراد أن يطأها قاتلته فإن خاف الفوت فإنه يشهد أنه لم يمنعه من وطئها إلا ذلك . وكذلك كل أمر عاقه عن وطئها فالقول قوله مع يمينه في ذلك وكذلك إذا قال أنه قد وطئهـا وأنكـرت فالقـول قولـه مع يمينه لقد وطئها بعد أن آلى منها قبل أن تمضي أربعـة أشهـر . فإن أشهد واحداً لم يجزه وإن أشهد غير عدلين فقيل إن صدقتهما أدركها وإن لم تصدقهما لم يدركها إلا بشاهدي عدل . وليس لها أن تصـدقـه على إشهـاده حتى يعلمهـا الشاهدان ولا تمكنه من وطئها فإن أمكنته فأحضرها الشاهدين وكان وقتاً يدركها فيه فإنها تحرم عليه ويفرق بينهما .

مسـألة :

في المـولى المسـافر والمحبوس لسفره وحبسه هل يجزيه قال إذا كان له عذر فقد قيل يجزيه . فإن ترك الاشهاد لعمد أو جهل وهو يمكنه فقد قيل يقـع عليـه الايلاء قلت فيجزيه الاشهاد في سفره ولو كان قد آلى في الحضر ثم خرج فمنـع عن الافـاءة بالـوطء واللمس قال معى أنه قد قيل له أذا ألا فليس له أن يسـافـر حتى يفىء وإنـما ذلـك إذا آلا في سفـره ثم لم يمكنـه الـرجـوع إلى الافـاءة . قلت له فإن خرج من خوف فمنعـه السفـر عن الرجوع إلى الافاءة هل يجزيه الاشهاد . قال يعجبني أن يكون له ذلك إذا كان له عذر في الخروج ولم يمكنه الرجعة للعذر . وإذا ثبت العذر بالمنع عن الوطء وبان ذلك فهو أحد ما يعذر به إذا لم تبلغ إلى الافاءة ويشبه عندي أن يجزيـه الاشهـاد إذا لم يمكنه الوطء واللمس . قلت له فإن عجز عن الوطء واللمس هل عليه أن ينظر قال لا أعلم أني وجدت ذلك في قولهم وإنما قيل يلمس ولم أره يوجب ذلك ولا يصرح به .

مسـألة :

وإن كانت المرأة مسافرة فإذا خرجت مراغمة له بذلك فليس عليه أن يخرج إليها للافاءة ولعل ذلك يوجد عن محمد بن محبوب ولعل بعضاً يذهب إلى أن عليـه الخـروج حتى يفىء فيـما يشبه عندي فإن كانت خرجت برأيه كان عليه الخروج إذا قدر ولم يمنعه مانع . وكذلك لو آلا عنها وهي مسافرة فهو سواء والله أعلم .

مسـألة :

وأمـا الـذي يولى من امـرأتـه قبـل الجـوْاز فإن كان يقـدر أن يطأهـا

ولا تمنعه نفسها أو كان على مقدرة من حقها فلم يدفعه إليها ولم يعطها حتى تمضي أربعة أشهر فأخاف أن تبين بالايلاء . وأما إن كانت لا تقربه إلى نفسها حتى يصير إليها حقها ولم يدفعه إليها إليها فذلك لها وإذا لم يقدر على حقها ولم تدفعه إليها فلا يدخل عليها إيلاء . وقيل إن أراد الزوج أن يفيء إلى زوجته ويبر يمينه فوجدها حائضاً . فإنه يؤمر أن يجردها ويمس ويقول لم يمنعني منها إلا ما هي فيه من الحيض . وقيل عن موسى قال قد فاتته ثم قال هي امرأته .

مسألة :

وإذا وطيء الرجل زوجته وهي نائمة أو سكرانة أو مغلوب على عقلها سقط حكم الايلاء بالاتفاق .

مسألة :

أبو علي فيمن آلا من امرأته ثم غاب عنها فخلت أربعة أشهر ثم تزوجت برجل ثم جاء زوجها يقول أنه قد فاء إليها في الأربعة أشهر وهي تقول لم يفيء إلي فإن الأول أولى بها وعليه اليمين والقول قوله .

مسألة :

فيمن ظاهر ثم كفر ثم لم يطأها حتى خلت الأربعة الأشهر في غير جنة الظهار قال تبين بالظهار . فإن كان له عذر أشهد .

مسألة :

عن سعيد بن محرز في رجل تزوج امرأة مفقود زوجها ثم ظاهر منها

وكفر فلما أرادها علم بحياة المفقود فاعتزلها حتى مضت الأربعة الأشهر . قال أبو جعفر أقول برأي أنها تتم العدة من حين اختار الأول الصداق . وأما الوضاح بن عباس ومحمد بن محبوب رحمة الله عليهما فقالا ذهبته . قال أبو الحواري ذهبته لأنه لم يفىء إليها حتى انقضى الأجل .

مسألة :

وقيل فيمن آلا عن زوجته بغير الطلاق ثم وطئها في حال ذهاب عقله أنه يبر بذلك الوطء ويسقط عنه الايلاء . وقيل عليه الكفارة وقيل لا كفارة عليه فإن وطئها في حال ذهاب عقلها يريد بذلك الوطء . فإن جبرته هي على وطئها فشدت يديه ورجليه وتولت هي ذلك فقيل يبر بذلك الوطء وعليه الكفارة وقيل لا كفارة عليه وقيل لا يبر بذلك الوطء . والايلاء على حاله باق .

مسألة :

وإن آلا من زوجته ثم ارتد عن الاسلام قبل أن تمضي أربعة أشهر رجع إلى الاسلام فوطئها في ذلك اليوم فإنه يدركها وإن مضت الأربعة أشهر في ارتداده فاتته . وله أن يجدد تزويجها . واختلف في دخول الايلاء عليها بعد ذلك فقيل تبين بالايلاء ثاني . وقيل لا تبين إلا بالايلاء الأول قال هذا أكثر .

ما يفعـــل المولى بالطـــلاق عنـد الوطء

من حلف بطلاق زوجته واحدة أن لا يطأها فإذا مضت أربعة أشهر ولم يطأ فقـد بانت بالايـلاء . وإن وطئهـا وأتم الجـماع فسدت عليه أبداً . ولكن الـذي يؤمـر به أن يطعن بذكـره في موضـع الوطء طعنة فذر ما يلتقى الختـانـان وتغيب الحشفة وحدها ويجب الغسل ثم ينزع فإذا فعل ذلك فقد حنث في يمينـه . فإن كان بطـلاق واحـد أو اثنتين فقـد وقـع عليهـا ذلك الطلاق وهو أملك برجعتها لعله يردها فيه إذن واذا أرادها كانت زوجته بما بقي من الطلاق وإن هو تركها ولم يفعل كذا حتى مضت أربعة أشهر بانت بالايلاء وهي تطليقة بائنة .

مســألة :

وأما إذا آلا منها بطلاق ثلاث فهذا إن طعن تلك الطعنة وقع الحنث وبـانت بالثـلاث كما حلف . وإن تركهـا حتى تمضي أربعـة فقيـل تبـين بالثلاث وقيل تبين بالايلاء وهو أكثر القول عندنا وهي تطليقة واحدة بانت بها .

مســألة :

وإذا قال إن لم أفعـل كذا فأمـراته طالق ثلاثاً فلم يفعل حتى مضت أربعـة أشهـر فقيـل تبـين بالايـلاء بواحـدة وقول تبين بثلاث . وروى عن موسى بن علي أنه قال السلامة في تركها .

مسـألة :

فإن قال لامرأته والله أني لا أطأك فلا إيلاء عليه ولعل بعضاً يوجب عليه الايلاء إذا تركها جنة ليمينه والأول أحب إليّ . قال المصنف في هذا القول الأخير نظر . فإن قال إن لم أطأك فأنت طالق فعليه الايلاء إذا تركها إلى أن تمضي أربعة أشهر . وقيل لا إيلاء عليه وهو أحب إليّ . فإذا أتت حالة لا يقدر على وطئها في التعارف وقع الطلاق كانت من قبل المرأة أو الرجل قال وما كانت لعلة يرجازوا لها فهي امرأته والله أعلم .

مسـألة :

الشيخ أبو محمد إن قال لزوجته إن عدت أطأك فأنت طالق فإن وطئها وقع الطلاق فإن تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء . فإن تزوجها بنكاح جديد فقيل أن اليمين تنهدم ولا شيء عليه وقال محمد بن محبوب إن تركها أربعة أشهر بانت بالايلاء . فإن خطبها بتزويج جديد فله ذلك وقد إنهدمت اليمين . قال أبو سعيد إذا بانت وخطبها فقيل اليمين بحالها وقيل إن لم يطأ إلى أربعة أشهر بانت منه بالايلاء وقول لا إيلاء عليه لأنه قد وقع حكم الايلاء مرة ولا يرجع حكمه ثانية في يمين واحدة ولكنه لا يطأ ولا وقت عليه فمتى وطىء وقع الحنث وطلقت بمعنى الحنث إلا أن تبين منه بثلاث تطليقات ويبقى حكم ذلك النكاح فإذا رجعت بتزويج جديد فقيل اليمين بحالها ولا يهدمها إلا الحنث وقول تنحل عنه لانقضاء أحكام ذلك النكاح بمعنى الاتفاق .

بـاب ما يجـب بـه الايـلاء أو لا يجـب

ومن حلف بالطـلاق إن لم يكن سجن نزوى قبره فإنـه يدخـل عليه الايـلاء فإن مات قبـل أن تخلو أربعة أشهر وكان قبره في سجن نزوى ورثته وإن إنقضت الأربعة أشهر قبل أن يموت ويقبر في سجن نزوى بانت منه بالايلاء .

مسـألة :

ومن قال لزوجـاتـه وهن أربـع أيتكن أقـرب أجـلاً فهي طالق فإن الايـلاء يقـع لأنـه ممنـوع من وطئهن فإذا مر أربعـة أشهـر ولم تمت واحـدة منهن بن منـه بالايـلاء فإن ماتت واحـدة منهن قبل إنقضاء الأجل فلا يرثها لأنـه إنـما وقـع بها الطـلاق مع الموت فبذلك لم يجب له منها ميراث فإن متن جميعاً في وقت واحد فعندي أنه يرث ثلاثاً وإن مات هو قبل إنقضاء الأجل ورثنه .

مسـألة :

وإن قال لزوجتـه إن وطئتـك سنـة إلا مرة واحـدة فأنت طالق فما لم يطئهـا فلا يدخـل عليـه إيلاء وإن بقيت لا يطأها أربعة أشهر أو أكثر حتى تنقضي السنـة لم يدخـل عليـه إيـلاء لأنه في كل وقت له وطؤها فإن وطئها تلك المرة التي استثناها في أول تلك السنة أو بعد ذلك ثم تركها لحال يمينه حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء ولا يحنث بالطلاق لأن الحنث لم يقع بعـد فإن وطئهـا الثـانيـة بقـدر ما يجب الغسل ويلتقى الختانان وقع الحنث

بالطلاق وخرج من الايلاء . وإن أمضى الجماع قبل أن يردها بما بقى من الطلاق لما طعن ووقع الحنث فسدت عليه أبداً . وينبغي له إذا حلف بطلاقها ألا يطأها سنة إلا مرة واحدة أن يمسك عن وطئها وإذا بقى من السنة أقل من أربعة أشهر وطئها تلك المرة ثم أمسك حتى تتم السنة ولم يطأها إلا مرة واحدة كما حلف .

مسألة :

أبو محمد ومن حلف بطلاق زوجته لا يدخل عليها إلى سنة فإن دخلت عليه لم يحنث وإن لم تدخل عليه حتى تنقضي السنة خرجت بالايلاء . قال المصنف فيها نظر . فإن حلف لا يدخل على امرأته فلم يدخل عليها ولم يجامعها دخل عليه الايلاء كان لها السكن أو لم يكن إلا أن تكون مراغمة والمراغمة الهجران .

مسألة :

ومن حلف لا يأتي امرأته في أهلها فإن كانت ذهبت إليهم وهو كاره لم يلزمه الايلاء حتى يحلف لا يأتيها إلى منزل عليه الكينونة فيه . قال أبو الحواري وقول إذا خرجت إلى أهلها لم يقع عليه الايلاء . وقول يقع عليه الايلاء وقول إن خرجت بإذنه وقع الايلاء . وقول إن شرطت عليه السكن معهم وقع عليه الايلاء وإن لم تكن شرطت لم يقع عليه إيلاء خرجت برأيه أو بغير رأيه كذا عن ابن محبوب .

مسألة :

وإن قال لامرأته وقد ذكرت رجلاً أنت طالق إن لم تزوجي به . قال

هذا إيلاء وليس له أن يطأ فإذا مضى أربعة أشهر بانت بالايلاء وقد قالوا إن قال أنت طالق إن لم تصلِّ الليلة العتمة حاضت وحرمت عليها الصلاة فقالوا فلا تطلق قالوا . وإنما منعها من الصلاة الحيض ولو صلت وهي حائض لم تتم وكذلك هذه وذلك أن هذا الرجل لا يحل لها نكاحه ولو حلف بطلاقها إن لم تزوج بأبيها وابنها طلقت من حينها ولم يكن هذا إيلاء .

مسألة :

فإن قال إن لم يصل بفلان إلى موضع كذا فامرأته طالق فأبى فلان أن يلحقه فإن لم يفعل حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء . فإن قال إن لم أذهب بفلان فمضى به إلى بعض الطريق فرجع فلا حنث إذا لم يكن نيته أنه يرجع حين خرج به ولعل فيها خلافاً .

مسألة :

وإن قال أنت طالق إن لم تكوني بكرا فهذا إيلاء إن علم أنها بكر في أربعة أشهر وإلا بانت بالايلاء .

مسألة :

ومن شرط لامرأته دارها عند النكاح ثم أراد نقلها بانت فقال والله لا آتيك سنة حتى تنتقلي إلي فلم يأتها حتى مضت أربعة أشهر فعن أبي نوح أنها قد بانت بالايلاء لأن لها دارها ثم حلف على هذا ولم يأتها لم يدخل عليه الايلاء كان له أن ينقلها ولا يدخل عليها .

مسـألة :

قال أبـو عبـد الله من حلف لا يدخـل هذه القـريـة وفي تلك القرية امرأته فلم يدخلها حتى مضت أربعة أشهر أن امرأته تبين بالايلاء .

مسـألة :

ولـو حلف بطـلاقهـا إن لم تزوج بإبنها أو بأخيها طلقت من حينها ولم يكن هذا إيلاء .

مسـألة :

وقيـل إذا لم يكن عليـه شرط سكناها في تلك القرية فلا يدخل عليه إيلاء في الموجود عن أبي معاوية . وقال قوم يدخل عليه الايلاء .

مسـألة :

فإن قال والله لأخـرجن من الجـوف سنـة وزوجتـه في الجـوف أو كان بصحـار فحلف لا يدخـل الجـوف سنـة معى كل هذا في الايـلاء إختلاف وكذا عن محمد بن محبوب . فإن خرجت زوجته مراغمة فحلف لا يجامعها حتى ترجع إلى بيتها فخلت أربعة أشهر فلا يقع عليها الايلاء .

مسـألة :

ومن حلف لا يزور البيت وهـو إنـما راجع من عرفات فمضت أربعة أشهـر فعن زيـاد بن الـوضـاح عن محمـود بن نصر الخراساني عن غيره عن هاشم أنها تفوته بالايلاء إذا لم يزر البيت حتى تمضي أربعة أشهر .

مسـألة :

وإن قال لامـرأتـه والله لا أدخل عليها أخاف أن تشتمني ولا تقضى حاجتي فاجتنبها ليمينه أربعة أشهر فإن هذا إيلاء . ليس بمنزلة رجل ليس بينه وبينها الأخير لا يريد إجتنابها فقيل له أدخل عليها وأطلب لنا منها كذا فقـال والله لا أدخـل عليها وأخاف أن تشتمنى ولا تقضى حاجتي ثم خرج ولا يريد اجتنابها ليمينه بهذا لا أرى الايلاء داخلا عليه .

مسـألة :

قومنـا وإذا قال لأربـع نسـوة والله لا أقـربكن فهـومولى منهن فإذا أصاب ثلاثاً خرج من حكم الايلاء منهن وعليه للباقية أن يقف حتى يفىء أو يطلق ولا حنث عليـه حتى يصيب الأربـع وهـو قول الشافعي وغيره من أهـل الـرأي وغيرهم هو مولى منهن كلهن فإن تركهن أربعة أشهر بنَّ جميعا بالايلاء وإن جامع واحدة قبل الأربعة أو اثنتين أو ثلاثا سقط حكم الايلاء عمن جامع منهن ولا يحنث إلا بجماعهن كلهن وقال آخرون منهم إنما يكون موليا من الرابعة إذا جامع ثلاثا . وفي موضع إن حلف لا يطأهن لم يدخل عليه إيلاء ولو وطىء واحدة أو اثنتين حتى يطأ الثالثة ثم يدخل عليه الايلاء في الـرابعـة فإن لم يطأ حتى تمضي الأربعة بانت بالايلاء وحدها وإن حلف لا يطأ واحـدة منهن فإذا وطىء واحـدة حنث ولا حنث عليـه بعـد ذلك إذا وطىء من بقى .

مسـألة :

ومن قال لابنـه أمـك طالق إن قربت امـرأتـك إلى خمسة أشهر فلم يقرب الولد امرأته خمسة أشهر مخافة أن تذهب أمه من أبيه فلا إيلاء عليه .

مسـألة :

وإن حلفت هي بالصـدفـة لا يطأهـا حتى تأكـل هي من القيـظ فاعتـزلهـا ليمينهـا حتى مضت أربعة أشهر ثم أكلت مقاديم القيظ فلا بأس عليهـما جميعـا ولا يدخـل عليـه الايـلاء ولا إيـلاء عليها هي منه لأن المرأة لا إيلاء عليها . فإن أعطى رجل رجلاً مالاً على أن لا يطأ امرأته سنة فلا إيلاء فيه إلا أن يحلف له .

مسـألة :

ومن حلف لا يطأ زوجتـه أبـداً إلا مرة واحدة فتركها سنيناً فلا إيلاء عليه حتى يطأها مرة ثم إذا لم يطأها بعد ذلك حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء .

مسـألة :

ومن حلف لا يكلم امـرأتـه فلم يكلمهـا ولم يجامعهـا حتى مضت أربعة أشهر فليس هذا إيلاء .

مسـألة :

فإن قال هي طالق إن لم تقبـل أبـاه فقيـل إذا حلف على شيء من المعاصي طلقت من حينها وأكثر القول أنه مولى .

مسـألة :

أنس بن مالـك أن النبي ﷺ آلى من نسـائـه شهراً فلما مضى تسعة

وعشرون يوماً نزل النبي ﷺ إليهن فقالوا يا رسول الله أنك آليت شهراً فقال الشهر تسعة وعشرون يوماً . وروى عنه أنه آلى أن لا يدخل عليهن فليس هذا إيلاء لأنها يمين لا تمنع الجماع .

مسألة :

ومن حلف لا يطلب إلى امرأته حاجة فلم يطلبها حتى مضت أربعة أشهر فلا إيلاء عليه في ذلك .

مسألة :

محبوب ومن حلف لا يرى امرأته أربعة أشهر أو حلف لا يرى امرأته وجهه شهراً ثم غاب حتى مضت أربعة أشهر فلا تبين منه بالايلاء على هذه اليمين لأنها لا تحجبه عن وطئها لو أراد ذلك .

مسألة :

فإن حلف لا يطأها أربعة أشهر ليلاً أنه له أن يطأها نهاراً ولا يكون إيلاء فإن ترك وطئها ليلا ونهاراً لحال يمينه أربعة أشهر بانت بالايلاء .

مسألة :

أبو سعيد فإن قال لها يوم يموت زيد فأنت طالق فقيل تطلق من حينها وقيل هو ممنوع الوطء وتبين بالايلاء وقيل ممنوع الوطء ولا تبين بالايلاء . فإن وطىء في أول النهار ومات زيد في آخر النهار فقد وطىء مطلقة حرمت عليه فإن وطىء في أول الليل ومات زيد في آخر الليل فهو

مثل النهار لقوله تعالى : ﴿**ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال**﴾ فهو سواء في الليل والنهار .

مسألة :

وفي رجل عليه نذر إن وطىء امرأته فتركها أربعة أشهر إنه إيلاء .

مسألة :

فإن قالت المرأة لزوجها إن قربتني إلى خمسة أشهر فكل مالي لي صدقة على المساكين فلم يقربها حتى مضت أربعة أشهر فلا يدخل عليه إيلاء .

بـاب فيمـن آلى وظاهـر وطـلق وما أشـبه ذلـك

ومن طلق امـرأتـه طلاقا يملك فيه الرجعة ثم آلى منها وظاهر لحقها ذلـك كما يلحقهـا الطلاق ما كانت في العدة . وفي موضع فيمن طلق وآلى فإن انقضى أجـل الايـلاء قبل أجل الطلاق بانت منه بتطليقة واحدة وقيل بتطليقتـين وإن انقضى أجـل الطـلاق قبل أجل الايلاء ثابت بواحدة وإذا آلى الرجل من امرأته ثم طلقها فانقضى أجل الايلاء قبل أجل الطلاق لم تتزوج حتى ينقضي أجل الايلاء وإذا انقضى أجل الايلاء لم يتوارثا .

مسـألة :

ومن آلى بطلاق ثلاث إن فعل كذا ثم ظاهر من ساعته فإن إنقضت عدة الظهـار قبـل أن يجب الايلاء بالطلاق فقيل تذهب بتطليقتين وإن آلى بطلاق ثلاث وانقضت عدة الايلاء بالطلاق وقد كان ظاهر بعد ذلك بأيام فانها تبين بالايلاء وهي تطليقة واحدة وقول أنها تبين بالثلاث . قال والأول أحب إليَّ . وإن انقضت عدة الظهـار قبـل عدة الايـلاء بالطلاق خرجت بتطليقتين وهو خاطب من الخطاب ولا يطأها حتى يكفر ولا عدة عليه فإن وطىء حرمت وقـول أنهـا لا تحرم وبهـذا نأخـذ . وإذا حلف بالله لا يقارب امـرأتـه إن لم يدخـل دار فلان وهي عليـه كظهـر أمـه فمضى أجل الايلاء والظهـار في يوم واحـد فقـال هي تطليقة واحدة . قلت له فالكفارة إن كان آلى أو ظاهر إن لم يدخل دار فلان فلم يقربها أربعة أشهر قال عليه كفارتان كفـارة الظهـار وكفـارة الايلاء ولا يقربها حتى يكفر كفارة الظهار وأما كفارة

الايلاء فقيل إن شاء كفر قبل الوطء وإن شاء بعده . قال أبو عبد الله رحمه الله إذا جمع الايلاء والظهار فليس له قبل أن يطأها حتى يكفر وإنما يجوز له أن يطأها إذا آلا منها بالله أو بتحريمها عليه ولم يظاهر ولم يولِ بطلاق .

مسألة :

وإذا آلى منها إن لم يدخل بيت فلان وظاهر منها إن لم يدخل بيت فلان يعني لرجل آخر بيمينين مفترقتين فقيل تخرج باليمين الأولى وتنهدم الثانية .

مسألة :

اختلف أصحابنا فيمن ظاهر من امرأته ثم طلقها . محبوب أيما الأولين وقع قبل الآخر بطل صاحبه وخرجت بيمينه أبو عبيدة إن كانت إنما خرجت بالطلاق ثم خطبها من ذي قبل فليكفر كفارة الظهار من قبل أن يخلو أربعة أشهر إلا أن يكون إنما خرجت بالظهار . الربيع أي حين كفر أدرك إذا كان قد خطبها من ذي قبل قال وإنما أخرجه منه أجل الطلاق وذلك رأي ضمام وأبي نوح أيضا . قال أبو عبد الله إذا إنقضت عدتها من الطلاق من قبل أن يمضي أربعة أشهر من ظاهر منها بانت بتطليقة ولم يقع عليها إيلاء الظهار . وإن جاء تمام أربعة أشهر منذ يوم ظاهر منها بانت بتطليقة ولم يقع عليها إيلاء الظهار . وإن جاء تمام أربعة أشهر منذ يوم ظاهر من قبل أن تقضى عدتها من الطلاق بانت منه بتطليقتين وليس له أن يراجعها إلا بنكاح جديد ومهر جديد . وسواء ذلك ظاهر ثم طلق أو طلق ثم ظاهر .

مسـألة :

في الأثـر ومن آلى وظـاهر فانقضى أجل الايلاء وأجل الظهار في يوم واحد فقد بانت بتطليقة وهي أملك بنفسها . وقول تبين بتطليقتين . والتي تنقضى عدتهـا من الايـلاء والظهـار والطلاق في يوم واحد . فعن أبي علي أنهما تطليقتان . وإن انقضى أحدهما قبل الأخرى بانت بواحدة .

مسـألة :

ومن حنث في إيلاء أو ظهار وتوجها تزويجاً جديداً فإذا كانت باقية معه بشيء من الطلاق جاز فلا يطأها حتى يكفر كفارة الظهار ولا أجل عليه . والخلع تطليقـة والظهـار تطليقـة والايـلاء تطليقة . وإن كان طلقها تطليقتين قبل الايلاء فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره .

مسـألة :

فإن قال لامرأته إن دخلت دار فلان فهي طالق وإن وقفت على بابه فهي عليـه كظهـر أمـه وإن قضت من عنـده حاجة فوالله لا أقربها إلى سنة ففعلت ذلـك كله فقـد طلقت بدخـولهـا الـدار عليـه وعليـه كفـارة الظهار والكفارة ليمينه فإن لم يردها بعد الطلاق حتى تمضي عدتها بانت بواحدة . وإذا انقضت عدة الطلاق إنهدم الظهار . وإن لم تنقض عدة الطلاق حتى يخلو أربعة أشهر بانت بتطليقتين وإن وطئها وقد كفر من الظهار قبل إنقضاء الأربعة وقد ردها من الطلاق فعليه كفارة اليمين .

مسـألة :

أبو علي رحمه الله في التي تنقضي عدتها من الايلاء والظهار والطلاق

في يوم واحد فهما تطليقتان فإن ظاهر منهما في أشياء متفرقة ثلاث مرات أو في شيء واحد ثم إنقضت عدتها من ذلك كله في يوم واحد فلا شك في واحدة . قال أبو الحواري تبين بتطليقة واحدة وعليه لكل ظهار كفارة .

مسألة :

ولو قال هي طالق وينوي الظهار فهو طلاق ويلزمه الظهار فإن انقضى أجل الطلاق قبل أجل الظهار لزمته تطليقة واحدة وإن انقضى أجل الظهار قبل أجل الطلاق بانت بتطليقتين قول أبي الحواري .

مسألة :

وإن قال هي عليه كظهر أمه وينوي الظهار فهو طلاق ولا ظهار عليه .

بـــاب في الظهـــار من الزوجـة وأحكـــام ذلـك

قال الله تعـالى : ﴿والـذين يظـاهـرون منكم من نسـائهم﴾ وهـو الرجل يقول لامرأته أنت عليَّ حرام كظهر أمي وذلك إن الظهار والايلاء من طريق الجـاهليـة . ومن ظاهـر من امرأته فقد أتى إثما عظيماً وقال منكراً من القول وزوراً ووجب عليه الاستغفار والتوبة .

مســألة :

وإنما سمي الظهار ظهارا لأن الظهر مركوب والمرأة كذلك فإذا حرمها على نفسـه لزمتـه الكفـارة وإنما خص الظهر دون غيره لأنه موضع الركوب والمرأة مركوبة غشيت فكأنما قال ركوبك عليّ كركوب أمي في التحريم وهو من لطيف الاستعاده .

مســألة :

وكـان سبب الظهـار شكـاية خولة بنت حكيم امرأة أوس بن الصامت إلى النبي ﷺ من زوجها حين ظاهر منها . وفي الخبر أنها قالت أن زوجي ظاهر مني مع تقدم صحبتي وقد نثرت له كنـانتي وإن لي منه صبية إن ضممتهم إليه ضاعوا وإن ضممتهم إليَّ جاعوا إلى الله أشكوا عجزي وحزني قالت فما برحت حتى أنـزل الله ما أنـزل فدعـا رسـول الله ﷺ زوجهـا وقرأ عليه القــرآن وقــال أعتق رقبـه فقـال ما عنـدي ما أملك إلا رقبتي . قال فصم شهـرين متتـابعـين فقـال لا أستطيـع لأني لولم أكـل في اليوم الواحد ثلاث مرات لم أبصر . قال فاطعم ستين مسكينا قال لا أقدر إلا أن يعينني رسول

الله ﷺ قيل فأعانه النبي ﷺ بخمسة عشر صائما وأخرج أوس من عنده خمسة عشر صاعا فتصدق بها على ستين مسكينا فجمع الله بينه وبين أهله .

مسألة :

والظهار أن يقول لزوجته عليه كظهر أمه فإذا قال ذلك ولو ظاهر منها يوماً أو ساعة لزمه الظهار ولم يجز له وطئها حتى يكفر كفارة الظهار فإن وطئها قبل الكفارة فسدت عليه أبداً وإن خلا أربعة أشهر قبل أن يكفر بانت منه بالظهار .

مسألة :

ومن قال لامرأته ليست له بزوجة هي عليه كظهر أمه فلا كفارة عليه . ومن قال لامرأة ان تزوجها فهي عليه كظهر أمه ثم بدا له أن يتزوجها قال أبو نوح وضمام لا يمسها حتى يكفر وقول عليه الكفارة وله أن يطأ قبل أن يكفر وبه ويقول أبو عبيدة وعن جابر أنه لا يلزمه شيء . قال هاشم الخراساني لا ظهار عليه فيما لا يملك ولا عتاق وحجته الآية ﴿**الذين يظاهرون منكم من نسائهم**﴾ فليست هذه بامرأته ولا من نسائه .

مسألة :

قال أصحاب أبي حنيفة ظهار الذمي لا يصح الدليل لأنه شخص لا يصح منه الصوم فوجب أن لا يصح منه الظهار كالمجنون قال الشافعي

يصح . فإن ظاهر أو آلى من امرأته ولم يؤد إليها عاجلها فإذا أدى إليها فليكفر قبل أن يخلو أربعة أشهر فإن لم يفعل من يوم أعطاها بانت منه بالظهار .

مسألة :

ومن ظاهر من امرأته فمكث أربعة أشهر ثم مات أحدهما فلا ميراث بينهما قد بانت منه إن لم يكفر يمينه في الأربعة أشهر في يوم ظاهر منها .

مسألة :

ومن قال لزوجته إن قربها سنة فهي عليه كظهر أمه فإذا مضت أربعة أشهر ولم يقربها بانت منه بتطليقة . فإن أراد أن يخطبها فله ذلك فإن تزوجته ولم يكن ثم له فيها سنة وقد اجتمعا قبل أن يمضي الأجل الذي وقت فعليه كفارة الظهار فإن تزوجها فوطئها قبل أن تكون لها سنة فعليه كفارة الظهار وقد فسدت عليه ولكن ليتزوجها ويكف عنها حتى تنقضي السنة ثم يجامعها ولا كفارة عليه .

مسألة :

رجل ظاهر من امرأته ولم يكفر حتى مضت الأربعة الأشهر قال ليس عليه شيء في تأخير الكفارة ولا يطأها حتى يكفر . وقول أنها تبين بالايلاء لأنه ممنوع من وطئها وقول ولو كفر لم يطأ حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء حتى يكفر ويفيء . وقول إنما ذلك في الايلاء وأما في الظهار فإذا كفر فقد زال عنه المنع وليس للظهار حد مثل الايلاء .

مسـألة :

فإن بانت بالظهـار ثم تزوجهـا كانت معه على تطليقتين . والكفارة عليـه ولا أعلم اختـلافا وإنما الاختلاف في الوطىء قبل الكفارة فقول عليه الكفارة ولا يطأ حتى يكفر فإن لم يطأ ولم يكفر حتى تمضي أربعة أشهر بانت بظهار آخر ثم هي كذلك حتى تبين بثلاث تطليقات فإذا تزوجها بعد زوج لم يكن في ذلـك وقت والكفـارة بحـالها وقول لا وقت عليه إذا بانت بالأجل الأول في المسألـة الأولى ولكن لا يطأ وقت عليـه فإن وطىء قبـل أن يكفـر فسـدت عليـه . وقـول لا يطأ حتى يكفـر فإن وطىء لم تفسـد عليـه وعليه الكفـارة بحـالها . وقول عليه الكفارة . وقد انقضى أجل الظهار ولا يكون عليه أجل ثانٍ والكفارة دين عليه وله وطؤها .

مسـألة :

وإن ظاهر ثم طلق ثلاثا فتزوجت غيره ثم تزوجها فإنه يكفر ثم يطأ ولا وقت عليه فإن وطىء قبل أن يكفر فقيل تحرم عليه وقيل لا تحرم .

مسـألة :

كل زوج لم يقـع طلاقـه لصغـره أو جنونه أو كراهة لم يقع ظهاره فأما الزوجات فالظهار واقع بهن الصغيرة والمجنونة وغيرهن .

بـــاب في لفـظ الظهـــار وأحكام العـدة ووجـوب الكفـــارة

فالظهار الذي يحرم المرأة أن يقول لها أنت عليَّ كظهر أمي فهو ظهار بغـير اختـلاف بين أحـد من الناس إلا داود فإنه قال حتى يثنى هذا القول لقوله تعالى : ﴿**ثم يعودون لما قالوا**﴾ وروري عن بعض أصحاب الظاهر أن لا ظهار إلا بذكر الظهر والأم واحتجوا بقوله تعالى : ﴿**الذين يظاهرون منكم من نسائهم ما هن أمهـاتهم**﴾ . ومن جامـع ابن جعفر أن يقول هي عليه كظهر أمه أو ابنته أو أخته أو عمته أو جدته أو كرجل أو دابة أو نفسه أو نحـو هذا إذا أراد بذلـك الظهار . وفي موضع إذا قال أنت عليَّ كظهر أمي ثم قال لم أرد الظهار ولم يقبل منه ولزمه الظهار .

مســألة :

وإذا قال لها أنت عليَّ مثـل أمي حالفـاً بذلـك عليها فبين أصحابنا بذلك اختلاف منهم من ألزمه حكم الظهار ومنهم من لا يلزمه الظهار حتى يقصـده وينـويـه . الشيـخ أبـو الحسن أقول لا ظهار وهو كمن حرم زوجته وقيـل إن قال أردت بذلـك في الحق العظيم الحلف وهـذا هو القسم بعينـه لا أرى له نية وهو ظهار . وعن أبي معاوية لا ظهار عليه .

مســألة :

وإن قال إن جامعهـا فجـماعهـا عليـه كجـماع أمـه قال عليه الظهار ولا نيـة له وهـو قول الشـافعي وأصحـابـه كنحـو اختلاف أصحابنا . قال ولا أحفظ لأبي حنيفة في هذا هو القسم بعينه .

مسـألة :

ومن قال لامـرأتـه لا أكشف عن درعـك حتى أكشف عن درع أمي فإن عنى الجماع وقع عليه الظهار .

مسـألة :

فإن قال لزوجتـه أنت كأمي أو أختي أو كإبنتي فإن ذلـك لا يكـون ظهـاراً . ولا يمينـاً ولا غير ذلـك لأن ذلـك يتصـرف أن يكـون كأمه عنده في قدرها وحقها أو يكون كأمه في البر حتى يريد به غير ذلك . وإن قال إن فعلت كذا فهي عليـه كظهـر أمـه فلا يلحقـه ظهـار حتى تفعـل هي ذلك ولا يلزمـه حرمـة ولا إيـلاء ولا تبـين حتى يحنث ولا يلزمـه حرمة ولا إيلاء ولا تبين حتى يحنث ولا تلزمه الكفارة إلا بعد الحنث ولا يجزيه أن يكفر قبل الحنث لأن الظهار لا يلزمه حتى يفعل أو تفعل هي ما حلف بالظهار على فعله هذا في كل شيء إلا في قولـه هي عليـه كظهـر أمـه إن وطئهـا فإذا قال ذلـك كان موليـاً بالظهـار . فإن لم يطأ حتى تمضي أربعـة أشهـر بانت منـه بالايـلاء . فإن بانت ثم تزوجهـا فلا يطأهـا فوق ما يجب الغسل فإن لم يطأ بعد هذا التزويج حتى تمضي أربعة أشهر فقول تبين بالايلاء مرة ثانية وثالثة والقول فيه كالقول في المظاهر التارك للكفارة في البينونة بالايلاء في ذلك . وقـول لا تبـين منه بالايلاء ولا أجل عليه في ذلك . والذي يؤمر به هذا أن يطعن طعنـة بقـدر ما يلتقى الختـانان ويجب الغسل ثم هو حينئذ مظاهر من هذه المـرأة فإن أمضى هو الـوطء بعـد ذلك فسدت عليه وإن نزع من حينه كان مظاهراً وعليه الكفارة والقول فيه كما قد مضى في المظاهر في الكفارة والبينونة .

مسـألة :

وإن قال إن لم أفعل كذا وكذا فهي عليه كظهر أمه فليس له أن يقربها حتى يفعل وإن لم يفعل حتى يمضي أربعة أشهر بانت منه بالظهار وفي موضع بالايلاء .

مسـألة :

وكذلك إن قال لها إن لم تفعلي كذا وكذا فهي عليه كظهر أمه فلم تفعل حتى تمضي أربعة أشهر فإنها تبين بالظهار منه وفي موضع بالايلاء . وإن قربها قبل أن تفعل حرمت عليه أبداً وإنما تلزمه الكفارة في هذا إذا لم يقع الفعل منه ولا منها حتى تمضي الأربعة أشهر وتبين فإن أراد مراجعتها لزمته كفارة الظهار وفي الوقت عليه اختلاف وإذا فعلت له ما حلف عليه قبل التزويج أو بعده فقد برت وأرجو ألا كفارة عليه ولعل فيها رأيا آخر . قال أبو االحواري بهذا نأخذ .

مسـألة :

وإذا قال هي عليه كظهر أمه إن لم يفعل كذا وكذا فهو مولى بالظهار في كل شيء سوى قوله إن لم يطأها فإنه لا يكون موليا لأنه مباح له وطئها . قال غيره وقيل إن وطئها قبل أن تخلو أربعة أشهر فهي امرأته ولا كفارة عليه وإن خلت الأربعة أشهر ولم يجامعها بانت بالايلاء . وسائر ذلك من الايلاء فقال فهو مولى عليها بالظهار فيه فإن لم تفعل ذلك حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه بالظهار ولا يلزمه كفارة الظهار حتى تأتي حالة لا يقدر على فعل ذلك الذي آلا به . بالظهار فإن أتى ذلك كان مظاهراً وكان عليه أحكام

الظهار حينئذ . وقد مضى القول في ذلك . وما كان في حال يقدر فيه على فعل ما آلا به بالظهار فلا يكون عليه كفارة الظهار لأنه لم يحنث بعد . فإن بانت منه بالايلاء على ذلك ثم تزوجها فهو على جملة الايلاء كظهار فقول تبين بالايلاء مرة بعد مرة حتى تمضي بالثلاث على ما وصفنا وقول لا تبين بالابلاء ولكن لا يطأ حتى يبر فإن وطىء قبل أن يبر ويفعل فسدت عليه وقول لا تفسد ولا يؤمر أن يطأ حتى تفعل . وقول ينهدم ذلك ويطأ ولا إيلاء عليه في ذلك إلا مرة واحدة . والايلاء بالطلاق مثلا الايلاء بالظهار إلا أن الطلاق ليس فيه كفارة .

مسألة :

ومن ظاهر من امرأته ثم خرج قبل انقضاء الأجل ولم يعلم أين خرج وانقضى الأجل فإنها لا تبين بالظهار لأن القول في الكفارة قوله ولا تزوج حتى يصح موته وإقراره إنه لم يكفر . وفي موضع آخر من مظاهر ثم غاب فبانت امرأته بالايلاء فلها أن تزوج فإن قدم من غيبته وقال إني كنت كفرت فالقول قوله .

بـــاب فـي ألفـــاظ الظهـــار

والظهار لا يكون إلا نطقاً بإجماع وإذا قال معى أو أنت عندي كظهر أمي كان مظاهراً بإجماع فإن قال هي كظهر أمه ثم قال لم أنو بذلك ظهاراً فله نيته والله أعلم .

مســألة :

فإن قال هي منـه كظهـر أختـه أو كبطن أختـه فهو ظهار ولا نية له . وكـذلـك إن قال إن جامعها فجماعها عليه كجماع أمه أو أخته فعليه الظهار ولا نية له . فإن قال هي عليه كأمه ثم قال أردت في الخلق لم يقبل منه لقوله عليه .

مســألة :

فإن قال أنت عليَّ كظهر ابنة عمي لم يكن ظهار أو إن قال كظهر ابن عمي فهـذا ظهـار ويعتبر كل هذا بالمحرم من النساء . وإن قال كظهر هذه الحرمة المشركة فليس بظهار وإن قال الحربيات المشركات فهو ظهار .

مســألة :

فإن قال عليه كظهر أمه يوما أو شهراً فتركها كذلك ثم وطئها قبل أن يكفر حرمت عليه .

مســألة :

ومن قال هي عليه كظهر أمه يعني في الحرمة أو كظهر أخته أو كبطن

أمـه أو كبطن أختـه أو إبنتـه فهـو ظهار . جابر بن زيد هو ظهار وقال الظهر والبطن من الأم سواء ووافق في هذا قول الشافعي . وخالف في ظهر الأب وقال لا يكون ظهاراً مالك . هو ظهار .

مسـألة :

وإن قال انت عليّ كظهـر أبي نسخـة كامـرأة أبي أو كبعض جوارح ذات محرم منه أو كبعض جوارح الرجال مثل إبنه أو أخيه أو غير ذلك أو دابة أو نفسـه أو كظهـر امـرأة ميتـة أو كيـد أمه أو رجلها أو عضو من أعضائها أو كظفر أو شعر مما هو غير بائن منها يريد بذلك الظهار فكل ذلك يكون ظهراً .

مسـألة :

فإن قال أنت عليّ كظهر أمي إن لم ثم سكت وإنما أراد أن ذهب إلى السـوق ثم إلى بعـد ذلك السوق فإن الظهار واقع عليه إذا قطع الكلام ولم يصـل استثنـاؤه كذلك الطلاق والعتاق يقع كذلك قال عن موسى بن علي إلا أنه لو عنى هذا في الحكم لكفينا عنه . وقيل يقع وليس هو مثل الايمان لأنه لو حلف بالله أو بصدقة ماله أو بالحج . وقال إن لم حتى يسمى بالفعل .

مسـألة :

وإن قال هي عليه كظهر أمه وينوي الطلاق فهو طلاق ولا ظهار عليه وإن قال هي عليه طالق وينوي الظهار فهو طلاق وقال بعض يلزمه الطلاق

والظهار جميعاً . وفي موضع إذا قال هي عليه كظهر أمه وهو يريد الطلاق فقول هو طلاق وليس بظهار وقول أبي علي هو ظهار وليس بطلاق . ومنه في الطلاق ليس بشيء حتى ينويه . وقول طلاق وظهار جميعا . وكذلك إن قال أنت طالق وينوي الظهار فالاختلاف فيه مثل الأولى .

مسألة :

وإن قال لامرأته عليه حرام كحرمة الظهار فعن سليمان بن عثمان أنه يلزمه كفارة اليمين والظهار .

مسألة :

واختلفوا فيمن قال أنت علي كفرج أمي قال وهو ظهار وقال قوم إن قال كفرجها أو كبطنها أو كبدنها أو كجسدها فهو ظهار وإن قال كيدها أو كرجلها أو قال كشعرها عليّ كظهر أمي كان باطلاً .

مسألة :

فإن قال أنا مظاهر ولم يقل هي عليه لم يلزمه الظهار فإن أراد فعسى يلزمه . وفي موضع إن أراد به الظهار فهو ظهار .

مسألة :

وإن قال أنت في الشهر الثاني عليّ كوالدتي فجائز له وطؤها إلى الشهر الثاني . وإن قال لا تحلين لي حتى تحل لي أمي فلا أراه ظهاراً .

مسـألة :

ومن قال لامرأته يا أمي أو يا أختي أو يا بنتي فلا بأس بذلك إذا أراد به لطفا كذا عن أبي جابر محمد بن علي .

مسـألة :

وإن قال لها أنت في الظهار فهو ما نوى وإن لم ينو شيئا فليس بشيء .

مسـألة :

وإن قال إن عدت تكلمين أختي فأنت عليّ أو عندي مثلها وإن قال نويت مثل أخلاقها فنيته مقبولة وسواء أحضر بنيته في ذلك أو لم يحضرها فلا فساد عليه .

مسـألة :

وإن قال لامرأته هي منه كظهر أمه أو كظفر أمه ونوى غير الظهار فله نيته .

مسـألة :

وعن أبي علي وإن قال لها أنت عليّ كظهري فلا أرى عليه شيئا إلا أن ينوى به أنها عليه حرام كحرمة نفسه فهو ظهار .

مسـألة :

وإن قال هي عليه كظهر حمارته أو كبقرته أو جمله ونوى ذلك بفرجهن

هذا يلزمه الظهار ولا يلتفت إلى قوله لأن هذا هو الظهار وليس قوله علي كقوله لي والمنفعة يكون له والمضرة يكون عليه ومن أوجب على نفسه شيئا ثم أحاله عن نفسه لم يقبل منه في الحكم وأما قوله كظهر حمارته أو دابته فعليه كفارة الظهار . وقول عليه كفارة يمين يكون بمنزلة الايلاء كأنه قال هي عليه حرام لأنه إنما كان التظهر لعلة الضمير كالظهار من الأم ومن هو مثلها من النساء من ذوات المحارم ولم يكن في الدواب ولا ينفعه احالة قوله إلى ذلك في الحكم .

مسألة :

وإذا قال لزوجته هي عليه كظهر من يحرم عليه نكاحه فهو ظهار ومثل ذلك لو قال هي عليه كظهر أمه أو أخته أو كظهر عمته أو خالته أو ابنته أو جدته أو كظهر رجل أو هي عليه كظهر رجل أو هي عليه كظهر مجوسية أو أزواج النبي ﷺ أو كل من يحرم نكاحه أبداً أو قال هي عليه كظهر الدواب والبهائم كان ظهاراً .

مسألة :

وإن قال هي عليه كظهر هذه المجوسية وكذلك إن قال كيهودية أو نصرانية فلا ظهار لأنه يجوز له تزويجها وقول عليه كفارة يمين لأنه يمكن أن تسلم ويتزوج بها .

مسألة :

وإن قال هي عليه كزوجة أخيه لم يكن ظهاراً لأنه يمكن أن يفارقها

أخوه ويتزوج هو بها . وإن قال كظهر ابنة عمه فليس بظهار وإن قال كظهر ابن عمي فهو ظهار .

مسـألة :

فإن قال هي عليه كظهر امرأة ميتة أو امرأة قد وطئها حراماً أو مجلودة في الزنا فكل هذا ظهار لأن نكاح هؤلاء لا يحل له أبداً . وقال من قال في الملاعنة والمجلودة والتي كان وطئها حراما إن ذلك ليس بظهار . وقال أبو الحواري أما الملاعنة والمجلودة فليس فيهما ظهار . وأما التي وطىء حراماً فإن فيها ظهاراً لأنها لا تحل له أبداً وقيل في المرأة البائنة منه بحرمة والتى زنى بها والمجلودة من الزنا اختلاف .

ما يجوز للمظاهر من زوجته
وفي ظهار المرأة من زوجها
وما يجوز له فيها وفي إنكاره للظهار

وقيل المعنى في قوله من قبل أن يتماسا يعني الوطء قال أبو الحواري وبهذا نأخذ . وإن مس المظاهر فرج امرأته أو نظر إليه قبل أن يكفر فلا فساد عليه إلا في الوطء . وإن عبث بها في غير الفرج فسالت النطفة حتى دخلت في الفرج بلا أن يدخلها فليس ذلك مثل الوطء . وإن تعمد لايلاج النطفة في الفرج فذلك كمن وطىء ولا بأس في نومه عندها في الأربعة أشهر قبل أن يكفر إذا لم يجامع .

مسألة :

أبو الحواري ومن ظاهر من امرأته ثم أنكرها أو إقرانه عَنِابا الظهار بغيرها وقد سمعته فلم تصدقه ولم يكفر كفارة الظهار حتى انقضت أربعة أشهر بانت منه كما تبين المطلقة فإن أرادها فلها أن تجاهده بما قدرت وإن لم تقدر إلا بقتله فإن لها ذلك . وأما في الأربعة أشهر فليس لها أن تقتله إلا من أن يطأها أول وطأة فإذا وطئها أول وطأة فقد حرمت عليه أبداً ولهذا أن تجاهده بما قدرت وإن لم تقدر عليه إلا بقتله كان لها ذلك حلالاً . اختلف في ظهار المرأة من الزوج قال قوم ليس بشيء . وبه قال الحسن ومالك والشافعي وأبو حنيفة وبه يقول أصحاب الرأي . قال أبو الحسن إن ظاهرت المرأة من زوجها لزمها الظهار على قول ولا وقت عليها ولا يكون

الـزوج ممنـوعـاً من الجـماع في ذلـك مثل الرجل ومثله عن أبي محمد . وإن قالت لزوجهـا أنت عليّ مثـل أبي أو كظهـر أمي ففيـه اختـلاف قول يمين يكفرها وقال بعض هو ظهار ومنهم محمد بن محبوب .

مسـألة :

وإذا قالت لزوجهـا إن لم ترد الثـوب اليوم إلي الليل فأنت عليّ كأبي لا أساكنك هذه السنة فإذا لم يرده لزمها كفارة الظهار بلا وقت .

بـاب في الظهـار من الزوجـات على معـان شـتى

ومن ظاهر وأراد ظهاراً واحداً لم يلزمه إلا واحد بإجماع .

مسـألة :

ومن قال لواحـدة من نسـائـه أنت كظهر أمي ثم قال للأخرى وأنت أيضا ثم قال للأخرى وأنت أيضا فأرى عليه أربع كفارات وكذلك الايلاء أيضـا يجرى مجرى الظهـار إن شتت بينهن فهي أربـع ايـمان جمعت كنحوما جمع المظاهر فأرادها يميناً واحدة .

مسـألة :

عمـر بن الخطـاب رحمـه الله فيمن ظاهـر في أربـع نسوة بمرة واحدة فعليه كفارة واحدة وإن فرق بينهن فلكل واحدة قبل كفاره وان حلف مرارا على شيء واحد قبل أن يكفر فإنما هي كفارة .

مسـألة :

ومن ظاهـر من أربـع نسـوة له بكلمـة واحدة أو كلمة بعد كلمة هن عليه كظهر أمه فعليه منهن كفارة قال الشافعي في أصح قوليه قال أبو حنيفة إذا ظاهر من أربع نسوة فإنه يصح ظهاره قال الشافعي لا يصح .

مسـألة :

قال أبو عبد الله فإن قال فلانة عليه كظهر أمه ألف مرة أن تزوجها .

فعلى قول من يقـول أن الكفـارة على من ظاهـر ممن لا يملك فإنـه يلزمـه كفارة ألف مرة وعلى القول الأخير لا يلزمه . وقال إن قوله إن عليه الظهار ألف مرة لا وقت عليـه وأكـره له أن يلابسهـا فإن فعـل لم أر بأساً . قال أبـو الحـواري إن كان هذا ظاهر من هذه المرأة وليست له بزوجة ثم تزوجها من بعـد فليس عليـه كفـارة هكذا قال أبو المؤثر وأبو جعفر ونبهان بن عثمان عن جابر بن زيد .

مسـألة :

أبـو علي فيمن قال هي عليـه كأمـه مرتين ولم ينو طلاقاً ولم يوقت فهذا قد ظاهر فليكفر كفارة واحدة .

مسـألة :

ومن ظاهر من زوجته في مقاعد شتى في شيء واحد فإنما عليه كفارة واحدة ويكون في وقت الأربعة أشهر من أول ما ظاهر . وإن ظاهر منها في أشيـاء مختلفـة بكلمة واحدة فقال هي عليه كظهر أمه إن كلم فلاناً أو دخل إلى فلان أو أعطى فلانـا كذا فكلما فعـل واحـداً من ذلـك حنث وإن فعل ذلك جميعاً فلكل واحد كفارة وإن تركها حتى تبين بالأول فإن مضى الأجل الثـاني وهي بائنـة منـه لم يلزمه وإن معنى وهي معه فقد ردها بتزويج جديد ولـزمـه أيضـاً الكفارة وإن مضى الأجل ولم يكفر بانت بالظهار وقال من قال لا وقت عليه .

مسـألة :

ومن آلا من امـرأتـه فبقى من عدة الايـلاء شهران ثم ظاهر فلم يجد تحريـراً فإن كان قد بقى شهـران فصامهما أدركهما وإن انقضى أجل الايلاء قبل أن يتم صيامه بشهرين بانت منه بالايلاء ولا أرى يجزى عنه الاطعام .

مسـألة :

وإن قال لزوجته إن دخلت دار فلان فأنت عليّ كأمي أو كلمتي فلاناً فأنت عليّ كأمي ففعلت ذلك فعليه كفارتان .

بـاب في ظهـار العبيـد وإيلائهـم وفي الإيلاء والظهار منهم والكفارة في ذلك

ولا ظهـار ولا إيـلاء ولا طلاق إلا بإذن مولاه وعليـه الكفـارة في مال سيـده فإن لم يكفـر عنـه طلقت امرأته . وقيل إذا أذن له مولاه فلا يكفر إلا ويلزمـه في ذلـك ما يلزم الحـر من الوقت والكفارة وقال بعض ولا يطأ حتى يكفر كفارة الظهار بإذن مواليه .

مسـألة :

وإن ظاهر العبد فكره مولاه أن يتم له فلا أرى عليه ظهاراً وله أن يطأ فإن قال له سيده قد أجزت لك ذلك فقال الفضل بن الحواري ليس ذلك بشيء إلا أن يقـول له أذهب فظـاهـر فإن ظاهر لزمه وأجله أجل الحر أربعة أشهر . وإن وطىء قبل أن يكفر حرمت عليه وإن كانت أمة ففيها اختلاف .

مسـألة :

وإن قال السيـد لامـرأتـه عنده هي عليه كظهر من يحرم عليه نكاحه لحقها الظهار .

مسـألة :

وإذا ظاهـر العبـد أو آلا فقول أربعة أشهر وقول شهران وقول أرسلوا ما أرسل الله .

مسـألة :

وإذا كفـر السيـد عن ظهـار عبـده كان ككفـارته عن نفسه العتق ثم الصـوم ثم الاطعـام ولا يجزيـه الصوم عن ظهار عبده دون عتقه . فإن أذن لعبده أن يكفر يمينه فإنه يكفر بالصوم ولا يجوز له غيره الفرق بينهما أنه إذا ألزم السيد نفسه الكفارة عن ظهار عبده كان عليه أن يكفر بما يقدر عليه من الـترتيب في الكفـارة وهـو قادر على العتق فلا يجوز غيره فإذا رد إلى العبـد كفـارة يمينـه التي هي فعـل العبـد ونيته كان عليه أن يكفر بما قدر عليه من الكفارة ولا قدرة له على شيء سوى الصوم .

مسـألة :

فإن قال له اعتق نفسـك عن ظهـارك فذلـك جائـز ويعتق نفسـه ولا ينوي شيئاً لأن العبد لا نية له إنما النية للسيد فإذا نوى سيده عتقه عن ظهـاره فأمـره فأعتقهـا أجـزاه ولا حاجـة بالعبد إلى نيته وإن قال إن شئت فأعتق نفسك وإن شئت فأطعم وإن شئت فصم فما فعل من ذلك أجزاه .

مسـألة :

قومنا اختلفوا في الظهار من الاماء فقول كفارة تامة وقول لا ظهار إلا من الـزوجـة بذلـك قال الشافعي وأبو حنيفة . وقول الحسن إن كان يطأها فظهـار وإن كان لم يطأهـا فكفـارة يمـين . وقـول عطاء بن أبي رباح عليه نصف كفارة الحرة كالعدة .

مسـألة :

وأما إذا آلا من أمته التي يطأها فليس الأمة التي يطأها بالملك في هذا

مثـل الـزوجـة ولا يكـون عليه منها إيلاء ولكن إذا وطئها كفرّ يمينه إن كان حلف عن وطئها .

مسـألة :

قال أبو سعيد في رجل قال لأمته هي كأمه قال المصنف لعله أراد هي عليه كأمه . قال معى أنه قال في ذلك اختلاف قال بعض أنها تكون بذلك كأمه كان يطأها أو كان لا يطأها . وقال بعض أنه لا يقع عليه بذلك شيء إلا أن يريد به العتق أو يريد به الظهار .

مسـألة :

وفي الجامع إن ظاهر من أمته التي يطأها لزمه الظهار وعليه أن يكفر قبـل أن يطأ ولا وقت عليـه فإن وطـؤها فسد عليه وطئها أبداً وإن ظاهر من أمته التي لا يطأها فإن أراد وطأها فليكفر قبل ذلك كفارة الظهار .

مسـألة :

ومن ظاهـر من زوجتـه وهي أمـة فأجلهـا في ذلك عندنا كأجل الحرة وكذلك الكفارة .

بـاب فـي كفــارة الظهــار

والمظاهر إذا كفر ونوى أنه عن ظهاره فقالت لم أعلم ذلك فهو إلى نيته .

مســألة :

وإذا قال أنه قد كفر عن ظهاره فقد قالوا انه مصدق في ذلك ووسعها المقـام معـه إذا قال ذلـك في الأربعـة أشهـر أو بانت منـه ثم راجعها بنكاح جديد ثم قال إنه قد كفرّ عن ظهاره فهو المصدق في ذلك .

مســألة :

ومن لزمتـه كفـارة الظهـار فمات قبل أن يكفر فلا شيء عليه ولا مرأته الميراث ما لم ينقض أربعـة أشهـر أجـل الظهـار . وقـال غيره وأمـا قومنـا فاختلفـوا في المظـاهـر يمـوت أو تموت هي قبل أن يكفرّ قول الحسن ومالك يتوارثان ولا يكفرّ وقول الشافعي وغيره يكفرّ وترث قال غيره ترث على كل حال وإن كان عزم بقلبه على أن يقربها ثم ماتت فعليه الكفارة . قال غيره قيـل لا شيء عليـه لأن الكفارة إنما هي تحلة للزوجة وقد مات ولا مرأته منه الميراث . قال غيره ومن ظاهر فأصابه جنون لا يفيق منه فأعتق في جنونه أو صام أو أطعم فذلـك لا يجزيـه وتفـوته إلا أن يكون قال حين اعتق هذا عن ظهـاري فإذا قال ذلـك لم أخـرجهـا منه وإن كان جنونا يصح منه ففعل فيما يلزمه في حال صحوه أجزاه .

مسـألة :

وإذا أعطى المظاهر ثقة إطعام المساكين وأخبره ذلك الثقة أنه قد رفعه إليهم أنه يقبل قوله ويغني ذلك عنه .

مسـألة :

وإذا أخذ في الصيام ثم مرض ولا يجد عتقا ولا إطعاماً فإذا مضى أربعة أشهر ولم يصنع منهن شيئا بانت بالإيلاء .

مسـألة :

ومن ظاهر وهو شيخ كبير ولا يقدر على صوم وليس عنده رقبة ولا يقدر على الاطعام ويخاف أن تفوته امرأته فإن أعانه المسلمون من عندهم فلا بأس بذلك .

مسـألة :

وقيل فيمن ظاهر من امرأته ثم كفرّ قبل أن يخلو أجل الظهار ثم لم يطئها بانت بالظهار .

مسـألة :

فيمن ظاهر من زوجته ثم تركها حتى بانت منه ثم كفرّ ثم تزوجها قال عسى أن ذلك لا يجزى لأنه لو ظاهر في ذلك الوقت عنها لم يقع ظهاره عليها لأنها في غير ملك .

مسـألة :

فيمن ظاهـر من زوجتـه وهي أمـة ثم عتقت فاختـارت نفسهـا ثم تزوجها من ذي قبل أنه لا يجوز له وطؤها حتى يكفر . وكذلك إن اشتراها لم يجز له وطأها بملك حتى يكفرّ كفارة الظهار .

بـاب في صـــفة مـن يلزمـــه العتـــق في الحرية والصيام والإطعام وفي لفظ العتق

قال الله تعالى : ﴿فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا فمن لم يجد فصيام شهـرين متتـابعـين فمن لم يستطـع فإطعـام ستـين مسكينا﴾ فالمظاهر ليس بمخير ولا يجزيه الصوم إذا وجد العتق ولا الطعـم مع القدرة على الصوم فإن فعل لم يسعه .

مســألة :

ومن لزمه الظهار فعليه العتق وإن لم يملك رقبة وله مال ما إذا باع منه فاشـترى رقبـة كفـاه وعياله بقية ماله إلى إدراك ثمرة أخرى فليبع ما فضل عن ذلك . وان لم يكن له مال يكفيه وعياله الى ادراك ثمرة أخرى ويفضل منها أيضا فليس عليه أن يبيع ولا يضر بعياله ويجزيه الصوم .

مســألة :

ومن لم يجد العتق فصـام ثم وجـد العتق وهو يصوم فعليه العتق ما لم يكن قضى الصوم فاذا قضى الصوم فلا عتق عليه ولو وجد .

مســألة :

في لفظ العتق . ومن أراد أن يعتق رقبة عن ظهار ويشهد على ذلك قال اشهدوا أني أعتقت غلامي هذا لوجه الله عن كفارة لزمتني في الظهار . ومن ظاهـر ولـه عبـد آبق لا يقدر عليه جاز له الصوم فإن وجد قبل أن يفرغ

من الصوم أعتقه ولم يجز عنه ما صام فإن وجده بعد ما صام بشهرين أجزاه الصوم .

مسألة :

ومن ظاهر وله عبيد ونخل وماء وأرض وعليه من الدين ما يحيط بجميع ماله من المال فلا عتق عليه وعليه الصيام .

مسألة :

وفي مظاهر لا يستطيع الصيام إلا صوم شهر ولا يستطيع النفقة إلا نفقة شهر إنه إن صام شهراً وأطعم ستين مسكينا فقد قضى كفارته فإن وجد بعد ذلك أطعم ثلاثين مسكينا .

مسألة :

وإن أطعم حتى بقى عليه شيء من المساكين ثم قدر على الصوم فإنه يصوم وإن كان قد أطعمهم كلهم ثم قدر فقد إكتفى .

مسألة :

ومن شق عليه الصيام وهو ممن يستطيع الصوم في رمضان إذا حمل على نفسه فعليه الصوم في الظهار ولا يجزي عنه إلا ذلك عندنا .

مسألة :

ومن ظاهر فمرض حتى أفاق وقد بقى أقل من شهرين فإنه يطعم والمرض عذر .

بـاب العتق في كفـارة الظهـار ومن يجـزى ومن لا يجـزى

قال الشيخ أبو الحسن رحمه الله وإن أعتق المظاهر رقبة مؤمنة مصدقة بتوحيد الله فذلك المأمور بة ويعتق رقبة بالغة تقدر على المكسبة لنفسها .

مسـألة :

فإن أعتق أعـور بعـين أجـاز بعض ذلك . وقال آخرون حتى تكون رقبة مؤمنة سالمة الجوارح تقدر على المكسبة .

مسـألة :

ولا يجوز عتق المجوس وقد أجاز بعضهم عتق يهودية أو نصرانية وفي نفسي من ذلك ولا أحب إلا رقبة مسلمة وقد صلت الخمس قال أصحاب أبي حنيفة الرقبة الكافرة تجوز في الظهار وقال الشافعي لا تجوز .

مسـألة :

ويجوز أن يعتق صبياً إذا عاله إلى أن يبلغ . فإن مات قبل بلوغه كان عليه الذي يلزمه لنفقته إلى بلوغه يجعله في ثمن رقبة تعتق . وقول يعول به صبياً إلى بلوغه قال أبو الحواري هذا الذي نأخذ به صبياً مثله في مثل حرة يوم مات وقول يتصدق به على الفقراء .

مسـألة :

ولا يجوز عتق المدين عن الظهار .

مسـألة :

فإن ظاهـر من أمتـه ولم يكن معـه غيرهـا فنقـول يعتقهـا عن نفسها ولا يجزيـه الصيـام لأنه يملك رقبة وبه قال أبو حنيفة وخالفه الشافعي فقال لا يلزمه إعتاقها . قال أبو الحواري عن أبي المؤثر يجزيه الصيام .

مسـألة :

وإن أعتق عن ظهار عبداً له فيه شريك فذلك جائز وينوي عند عتقه أنـه يضمن لشـريكـه حصته قال أصحاب أبي حنيفة إذا أعتق نصف عبد بينه وبين آخر فإنه يجوز قال الشافعي لا يجوز . وقيل لا يجزيه لأن لشريكه الخيار إن شاء بيع العبد ولو أعتق عبدين له من كل واحد نصفه فعلى القول الأول جائز وعلى القول الآخر لا يجوز . وكذلك لو أعتق عبداً من الغنيمة قبـل أن تقسم ولـه أكثـر من عبـد ولـو أنه اشترى عبداً بالمضاربة بينه وبين صاحب له لم يجز واحـداً منهـما وقـول إن كان يستـوى أقـل من ثمنـه الذي اشترى به أو ذلك الثمن نفسه أجزى رب المال لأنه لا حق للآخر فيه .

مسـألة :

وإن أعتق عبد ولده عن ظهار أجزى عنه لأنه قد أتلفه .

مسـألة :

فإن أعتق عبـداً له غائبـاً لا يعلم أنـه حي أو ميت لم يجز عنـه .

ولا يجزى أشل اليد أو الرجل ولا من أشل أصابعه إلا كثر ما زاد على النصف من أصابع اليد فإن كان النصف إلى ما دونه أجزى عنه .

مسألة :

ويجوز الأعرج ولا يجوز المقعد الذي لا يقوم . ولا يجوز مقطوع الرجل الذي لا يمشي عليها ولا المريض حتى يبرأ من مرضه . والمجروح في رأسه وهو يجيء ويذهب وإن كان ساقطا من جرحه فلا يجوز .

مسألة :

وأما المجذوم والمجنون فلا يجزى عن الواجب وإن كان البرص فاحشا لم يجز والأصم يجوز في الكفارة . ولا يجوز مقطوع الشفة التي لا يبل منها الريق فإن كان يبل الريق جاز . وإن كان فيه جرح ثاقب وقد برىء أو لم يبرأ فإنه يجوز إذا كان بدنه صحيحا .

مسألة :

ومقطوع الأنف إذا قطع مارنه لا يجوز . فإن كان مقطوعاً منه أقل من المارن فإنه يجوز . ولا يجوز العبد المقطوع الذكر والمضروب في ظهره حتى حدب وذهب جماعه ولا المجنون الذي لا يفيق أحيانا ويعتريه أحيانا في ظهار ولا إيمان ولا يجوز الخصى .

مسألة :

وإن كان عبد قد قرب للقتل من قصاص حق فأعتقه معتق عن ظهار أو إيمان أو خطأ فإنه يجزيه إذا كان موحداً .

مسـألة :

ومن اشترى للعتق فلا يجوز .

مسـألة :

ومن اشترى أباه أو أمه أو من عتق إذا ملك ففيه الاختلاف وقولنا لا يجزيه .

مسـألة :

فإن قال إن كلمت فلان فأنت عليّ كظهـر أخي واشهـدوا أنهـا إن كلمت فلانـاً فغـلامي حر عن كفـارة الظهـار فقال محمد بن محبوب قد كفرّ وقال الوضاح لم يكفرّ رجع أبو عبد الله عن قوله هذا .

مسـألة :

وقالوا أنه يجزى ولو الزنا إذا ضمن بنفقته حتى يبلغ ويكفرّ نفسه .

مسـألة :

فإن أعتق ما في بطن أمته عن ظهار فإن ولدت قبل أن تمضي أربعة أشهر أجزى عنه .

بـاب في فسـاد العتق في كفـارة الظهـار والوطء في ذلك

ومن ظاهـر ولـه عبـد فلم يكفـرّ حتى مات عبده فلا يجزيه الصوم . ومن كان يقدر على الصوم فمضى شهران فلم يصم ثم مرض في الشهرين الآخرين من الأجل لم يجزه أيضا الإطعام . قال أبو الحواري يجزيه الإطعام إذا بقى ما يجزيه إن هو صام هكذا حفظنا .

مسـألة :

ومن أعتق عبـداً عن ظهـار ووطء ثم صح أنـه حر . عن أبي عثـمان فسدت عليه . وإن أعتقه ووطء ثم استحق أنه مملوك له مستحق فلا يفسد عليه وعليه أن يعتق مكانه عن ظهاره . وعن موسى بن علي قال أحسب أنه مثل الحر وتفسد عليه امرأته قيل فإن صح أنه والده فيشبه الاختلاف وعليه البدل على قول من يقول لم تحرم .

مسـألة :

ومن اشـترى عبـداً بعبـدين إلى أجل ثم أعتقه عن الظهار ووطىء زوجته فلا يجوز وقد حرمت عليه زوجته . فإن اشتراه شراء فاسداً ثم أعتقه فذلك جائز ولا تحرم عليه .

بـاب في صـــيام كفـــارة الظهـــار

وإذا لم يجد المظـاهـر عتقاً فليصم شهرين متتابعين فإن انقضى أجل الظهار والصيام في يوم واحد فقيل يدرك وقيل لا يدرك قال بالأول نقول .

مســـألة :

وإذا وطء المظاهر في ليالي الصوم للظهار لم يقطع ذلك حكم التتابع وكذلك إن وطء نهاراً ناسياً . قال أبو حنيفة يقع التتابع . قال المصنف لعله يريد وطء غير التي ظاهر منها .

مســـألة :

والصائم عن الظهار إذا استقبله بالهلال صام شهرين متتابعين يعتد منها بالأهلة . وإن اعترض للأيام صام ستين يوماً .

مســـألة :

ومن عرض له مرض وقـد صام شيئـاً ثم برىء استأنف صومه وليس له أن يسافر حتى يتم فأما المرض فإنه لا يملكه قال أبو عبد الله إذا صح من مرضه فليصل صيامه ولا يتوانى وليس أشد من رمضان .

مســـألة :

فإن قطـع على المظـاهـر شهـر رمضان أو يوم الفطر فصام شوال قبل إنقضاء الأجل أجزى عنه لأنه جاء من الله .

مسـألة :

وأجمعـوا أن من صام بعض الشهـرين ثم أفطر من غير عذر أن عليه أن يستأنف الصوم . اختلفوا فيه إن أفطر من مرض قول مالك وابن عباس والحسن يبنى وقول يستأنف وللشافعي قولان .

مسـألة :

واختلف في الإفطـار إذا كان مسـافراً فأجاز ذلك بعضهم إلا متتابعاً فإذا صام تسعـة وخمسـين يومـاً ثم أفطر فظن أنه استكمل الشهرين ثم ذكر فصـام يومـاً فإن كان في الأربعـة أجـزى اليـوم وحده وإن كانت الأربعة قد انقضت فقـد بانت منـه . وإن كان قد وطء قبـل صوم ذلـك اليوم فسدت عليه امرأته .

مسـألة :

وإن صام احدى وستين يوماً فأراه جائزاً وإن زاد .

مسـألة :

ومن لزمـه كفـارة الظهـار ولم يكن معـه ما يعتق وعجـز عن الصـوم لا لعلة به ولكن لشدة الحر فإن عليه الصيام ولا يجزيه الإطعام حتى يكون بمنـزلـة من يجوز له الإفطار في شهر رمضان ويصبح صائما حتى يخاف على نفسـه المـوت وإذا خاف أفطـر ثم رجـع فيصبح صائما للغد فاذا خاف على نفسـه أفطـر فلا يزال على هذا الحـال . فإذا مضى الأجـل قبـل إنقضـاء الشهـرين فليطعم ستـين مسكينـا وإن أطعم من قبـل أن يفعل ما وصفت ووطىء امرأته حرمت عليه أبداً .

مسـألة :

وإن بلي بأمر خاف على نفسه واحتاج أن يفطر فله أن يفطر كما يجوز في شهر رمضان بقدر ما يحيي به نفسه ولكن يجعل البدل مبالغاً إلى صيامه للكفارة وإلا فسد عليه صيامه . وعن أبي علي رحمه الله في مثل هذا إن ذلك ليس بأشد من رمضان ويجوز البدل في الأربعة أشهر وإن لم يبدل على أثر صومه . قال أبو الحواري وبالأول نأخذ .

مسـألة :

وإذا صام المظاهر شهراً ثم طلق ثم صام الكفارة وهي بائنة عليه ثم ردها أو تزوجته أجزته تلك الكفارة .

مسـألة :

وإذا صام المظاهر الشهرين الآخرين أجزاه فإن كان قد تسحر فيهما فهو مصبح أو كان عليه بدل من الشهرين بسبب عذر فلا بأس أن يبدله في الشهر الخامس وأما المتعمد فلا عذر له وإن انتقض صومه لم أر له البدل في الخامس وأخاف أن تفوته .

مسـألة :

ومن خاف أن لا يقدر على الصوم لضعف في بدنه بلا مرض فقد قيل أنه لا يجزيه الإطعام حتى يصوم ويجهده ويخاف على نفسه ثم يكون له أن يفطر ويطعم .

مسـألة :

وإذا صام المظاهر ثم سافر فعليه الصيام حتى يتم الكفارة ولا يجزيه الإطعام فإن أفطر في سفره انتقض عليه وفي جواز الإفطار في كفارة القتل وغيرها اختلاف ما عدا رمضان في الكفارات فلا أرى كفارة الظهار مما يلحقه الاختلاف أم لا لأنه قيل لا يسافر في كفارة الظهار .

بـاب فيمن فرط أو لم يفرط حتى فاته صيامهما ما يلزمـه والحــرية والجــواز لـه

وقيل المظاهر إذا ضيع يوماً واحداً من أول الأجل فقد ضيع فإن عاقه أمـر عن إتمـام الصيـام لم يخير بالإطعـام . وفي موضـع من كان يقـدر على الصوم ومضى شهران ثم مرض لم يجز الإطعام . قال أبو الحواري إذا بقى ما يجزيه إن هو صام .

مســألة :

ومن ظاهـر ولبث شهـران لم يصم ثم صام الشهـر الثـالث ثم مرض حتى بقى أكثـر من شهـر وخـاف الفوت فقالوا فاتته وليس له أن يطعم لأنه فرط ولم يصم من حين ظاهـر قال أبـو الحـواري يطعم ثلاثـين مسكينـاً وقد أجزاه لأنه استأنف الصوم وباقي من الوقت ما يجزيه .

مســألة :

وإذا صام شهـراً من أول الأربعـة ولم يفطـر ثم مرض ولم يقـدر على الصيام ولم يجد عتق رقبة وخاف الفوت فإنه يطعم ثلاثين مسكينا فإذا صح فليصم شهـراً مكـان ذلـك الشهر الذي لم يصمه وقال آخرون يطعم ستين مسكينا . فإذا صح فليصم شهراً . قال أبو عبد الله وهذا قول والدى رحمه الله وأنا آخذ به . قال أبو الحواري إن لم يصح حتى خاف الفوت وهو فوت الأجـل أطعم بقـدر ما بقى عليـه من الأيـام إن كان شهـراً أو أقـل أو أكثـر ويجتزى به وليس عليه صوم بعد ذلك إذا انقضى الأجل .

مسـألة :

والمظاهر إذا كان آخر صومه يوم الفطر أو يوم النحر فلا عذر له وتخرج منه امرأته .

مسـألة :

ومن ظاهـر ثم إرتـد عن الإسلام ثم رجع إلى الإسلام وقد بقى من أجل الظهار يوم أو يومان وهو ممن لا يجد العتق وقد فرط في الصوم في إرتداده حتى خلا الأجـل فلا نرى له الإطعـام إذا كان ممن يطيق الصـوم لأنـه فرط أشد التفريط ولو كان مريضاً في حال إرتداده رأيت المريض له عذرا وأجزاه الإطعام .

مسـألة :

وإذا صام المظـاهـر شهراً في كفارته ثم طلق امرأته أتم صيام الكفارة وهي بائنة عنه ثم ردها أجزته تلك الكفارة وكذلك لو كفرّ الكفارة كلها من بعـد أن يطلقهـا ثم رجـع فردهـا أو تزوجهـا أجـزتـه تلك الكفارة وإذا ترك المظاهر صوم شهرين وصام الشهرين الباقيين أجزاه ذلك .

مسـألة :

وقيـل المضيـع الذي لا يجزيه الإطعام هو الذي يتوانى في الصوم بلا عذر حتى يبقى من أجـل الظهـار أقـل من شهرين ثم يحدث له أمر لا يقدر على الصيـام فإنـه لم يعتق فاتتـه امـرأته لا يجزيه الإطعام ما لم يكن كذلك أجزاه الإطعام إذا لم يقدر على الصيام .

مسـألة :

وقيـل في رجـل ظاهـر فمـرض شهرين ثم صام شهراً ثم مرض فلم يقـدر أن يصـوم . قال بعض الفقهـاء يطعم ثلاثين مسكينا قبل أن يمضي أربعة أشهر ولا يقرب امرأته حتى يصوم شهراً إلى الشهر الذي كان صامه من حين ما صح ثم جامع فإنه عسى إن لم يدرك بالصيام أدرك بالإطعام . وقـال أبـو عبـد الله رحمـه الله إن وطئهـا من قبل أن يصوم وقد كان أطعم لم تفسـد عليـه لأنـه إنـما أطعم وقد صار في حد عذر والمعنى في قول الله تبارك وتعالى : ﴿**من قبل أن يتماسا**﴾ يعني الوطء . قال أبو الحواري وإذا أطعم ثلاثين مسكينا اجزاه عن صيام الثاني . قال أبو الحواري وبهذا نأخذ .

بـاب من يجـزي إطعـامه في الظهـار ومن لا يجـزي

ولا يطعم في كفارة الظهار أهل الذمة ولا اليهود ولا النصارى ولا في فطرة رمضان ولا من كفارة جزاء الصيد ولا من وجب عليه في الحج ولا من كفارة شهر رمضان وفقراء المسلمين أحق بذلك .

مسـألة :

ومن أطعم المساكين ووطء ثم علم أن منهم غنياً أو مملوكاً فسدت عليه امرأته وإن علم بهما قبل الوطء أطعم مكانهما قبل أن تمضي أربعة أشهر ويدرك . وأما الذمي ففيه اختلاف قول يطعمون في الظهار وقول لا يطعمون . وقول يطعمون في الايمان ولا يطعمون في الظهار وعن محمد بن محبوب أحب إليه أن لا تحرم المرأة على زوجها بإطعام الذمي .

مسـألة :

ومن لم يجد في قريته ستين مسكينا أطعم من فقراء قريته من وجد والباقي من أقرب القرى إليه .

مسـألة :

ويجوز أن يصرف الإطعام في المكاتب وقال الشافعي بأنه لا يجوز . ولا يجزى المظاهر أن يطعم أحداً من أولاده الذين ملتزم عولهم .

بـاب في الإطعـام في كفـارة الظهـار ومن يجـزي

وإذا لم يستطـع المظـاهـر الصـوم أطعم ستـين مسكينـا أكلتين غداء وعشاء أو أكلة بعد أكلة . واختلف في الأكلتين فقيل كلاهما فريضتان وقيل الفريضة أكلة والسنة أكلة ولا تطعم مشركاً ولا عبداً لأنه مال .

مسـألة :

ابن جعفـر وإنـما الإطعـام لمن لا يستطيـع الصـوم فإنه إطعام ستين مسكينا أكلتين غداء وعشاء أو أكلة بعد أكلة . واختلف في الأكلتين فقيل كلاهما فريضتان وقيل الفريضة أكلة والسنة أكلة ولا تطعم مشركاً ولا عبداً لأنه مال .

مسـألة :

ابن جعفـر وإنـما الإطعـام لمن لا يستطيـع الصـوم فإنه إطعام ستين مسكينـا أكلتـين غداء وعشـاء أو عشـاء وغداء أو يعشيهم مرتين أو يغديهم مرتين . وإن أطعم ثم تركهم أياماً ثم أطعمهم الأكلة الثانية فلا بأس وقيل يستحب أن يطعمهم غداء وعشاء ولا يطعمهم أكلة في إثر الأخرى .

مسـألة :

ولا يجوز أن يطعم في الظهار إلا من قد أخذ حوزته من الإطعام من الصبيان وكذلك في كفارة الايمان وليس في ذلك حد في السنين ولكن بالنظر

إذا رأى أنـه قد أخـذ حوزتـه من الطعـام . قال المصنف أرجـو أني وجدت صفة الذي قد أخذ حوزته الذي أنه هو الذي يأكل عند الغداء ما يكتفى به إلى العشاء ومن العشاء ما يكتفى به إلى الغداء والله أعلم .

مسـألة :

وأما البالغ فهو مجزى لمن أطعمه ولو كان قليل المرزية إذا كان صحيحاً .

مسـألة :

وأما المريض فلا يجزى إطعامه ولكن يعطى بالكيل وكذلك الصبي .

مسـألة :

والإطعـام يطعمهم ما يشبعهم ولا ينقص عليهم . وإذا قالـوا انهم قد شبعوا فهم المصدقون وأحب أن يسألهم حتى يقولوا ذلك .

مسـألة :

وإذا طبخ لهم طعاماً فأطعمهم منه شبعهم أجزاهم غداء وعشاء .

مسـألة :

ومن أطعم مسكيناً واحداً في كفارة الظهار ستين يوماً لم يجزه لأن الله أمـرنـا بإطعـام ستـين مسكينـاً والقائل بأن إطعام الواخد يجزى عن الستين محتاج إلى دليل .

مسـألة :

فإن أطعم المساكين في أيام أو أشهر فقد أجازوا ذلك إذا أحصى المساكين .

مسـألة :

وقيـل في المظـاهـر أنـه إذا كان لا يستطيع الصيام فأطعم عن بعض كفـارتـه ثم استطـاع الصـوم فعليـه الصـوم لما بقى فإن صام منه شيئا ثم لم يستطع الصوم جاز له ما قد صام مما لم يكن أطعم وكان له أن يطعم عن ما بقى عليـه من الكفـارة إذا لم يستطـع وما أطعم فيحال مالا يستطيع الصوم لا يلزمه أكثر من ذلك .

مسـألة :

وإذا أطعم المظـاهـر خبـز ذرة أو خبزا أو أدام سمك فإذا أطعمهم ما يقوم طعامهم وغداءهم جاز قيل فإن أطعم رزاً أو بقلا أو تمراً وحده . قال أما الرز والبقلِ فيجزي إذا شبعوا منه في الموضع الذي طعام بلادهم . وأما التمر وحده فلا يجزي إلا في المواضع التي يقرى عليه فيها وذلك مثل السوال حيث يقرى على التمر . وأما خبز الشعير فيجزى مع الادام إن شاء الله .

بـاب في تفـريق كفـــارة الظهـــار بالإعطـــاء

والمظاهر إذا أراد أن يفرق على الفقراء فليفرق مثل ما يلزمه في كفارة الإيـمان والصلوات كل ذلـك سواء وهـو من البر نصف صاع لكل مسكين ومن الـذرة ثلاثـة أربـاع المكـوك . وقيـل إن كانت ذرة طيبـة أجـزاه أربعة أسداس وذلك إذا علم أنها تجزي المسكين لإدامه وغدائه وعشائه وقيل ذرة الباطنه يعطى منها مكول لكل مسكين .

مســألة :

ولا يجزي اطعام المريض ولكن يعطى بالكيل وكذلك يعطى للصبي الذي لم يأخـذ حوزتـه إذا كان يأكل طعامه بعد حولين يحولان له يعطى له مثل ما يعطى لغـيره أن يطعمـه ولا بأس أن يعطى له من يطعمـه إذا كان يأكـل الطعـام ولـو لم يحل له حولان لأنـه إذا ردد عليه استفرغه . قال أبو الحواري الذي حفظنا أنه لا يعطى في ذلك إلا الفطيم وبه نأخذ .

مســألة :

وإن أطعم ثلاثين مسكينا حيا فإنه يجزيه .

مســألة :

ويعطى من الشعير مثل البر نصف مكوك وقيل بل هو مثل الذرة .

مسـألة :

وإن أعطى تمراً فبالقيمة يقدم البر أو الشعير كما يكون في السوق ثم يعطى تمراً بقيمته .

مسـألة :

وقيل لو أن رجلاً كانت عليه كفارة الظهار فأعطى ثقة واحدا لإطعام المساكين وأخبره ذلك الثقة أنه قد دفعه إليهم أنه يقبل قوله ويغني ذلك عنه . ومن لم يجد في قريته ستين مسكينا أطعم من فقراء قريته من وجد وأطعم من بقى من أقرب القرى إليه .

بـاب في وطء المظـاهر قبل إتمام الكفارة وفي فساد ذلك وانتقاضه

وإذا وطء المظاهر قبل أن يكفر فسدت عليه قال ولا أعلم أنهم فرقوا بين العمد والخطأ والنسيان في الوطء والله أعلم .

مسـألة :

وإن جهـل المظـاهـر فظن أنـه يجوز له وطء امـرأتـه إذا أطعم ستـين مسكينـا أكلة واحـدة ووطئهـا فلا فسـاد عليـه في الجهـالـة ويـرجـع يطعم بأعيائهم أكلة ثانية فإن غابوا أو ماتوا أو لم يقدر على أحد منهم حتى تمضي أربعة أشهر بانت منه امرأته . قال أبو الحواري يطعمهم أكلة ثانية بأعيائهم فإن غاب واحـد منهم أو أكثـر ولم يقدر عليه أو مات حرمت عليه امرأته أبداً هكذا حفظنا وقول أنه يطعم ستين مسكينا أكلتين فإن عرفهم وهم أغياب فليمسـك عن الـوطء حتى يقدموا فيطعمهم فإن فعل فوطىء بعد أن علم أن عليـه إطعـامهم ثانية فسدت عليه وعليها العدة بالحيض من يوم حرمت أو ثلاثة أشهر إن كانت ممن لا تحيض .

مسـألة :

وإذا ارتـد أحـد ممن أطعم أو استغنى فلا يأمن أن يكـون قد فسدت عليـه إذا كان قد وطىء وأمـا قبـل الـوطء فيبـدأ بإطعام غير أولائك . قال أبـو الحـواري أمـا المـرتد فإن أطعمه أكلة ثانية أدرك امرأته وأما إذا استغنى أحد منهم فإنه لا يدرك امرأته وقد حرمت عليه .

مسـألة :

روي أن رجـلاً ظاهـر ثم أطعم ستين مسكيناً غذاءهم ثم وطىء ثم جاء إلى النبي ﷺ فأخـبره قال النبي ﷺ فما كنت جديـر أن تصنـع اذهب فعشهم ولا بأس عليك من أهلك . وإنما ذلك لمن أطعم ستين مسكنا كما قال الله تعالى فإن أطعم أقل من ستين مسكيناً ولو أكلتين ثم وطىء فسدت عليه . فإن أكل المظاهر مع المساكين مما أطعمهم ولم يدر أنه منه فعليه أن يبدله .

مسـألة :

ومن غير الكتاب من الضياء من أطعم المساكين من الظهار ثم دخل على مسكين فأكل معه ولم يدر أنه مما أطعمه أن عليه أن يطعم المساكين مثل ما أكل عنده .

مسـألة :

أبـو عبـد الله رجل ظاهر ولا يجد عتقاً ولا يطيق الصوم فأطعم ستين مسكينا كل مسكين ربعا من حب بر ثم وطىء قال هذا عندي والذي أطعم أكلة واحـدة سواء إلا أن يكـون معكم ف ذلـك أثر فالأثر أولى وأرجو على القياس إذا وطىء بجهالة أن لا تفسد عليه إذا تم لهم الباقي .

مسـألة :

فإن أطعم مجوسيا ثم وطىء فسدت عليه امرأته .

مسـألة :

فإن صام لظهاره وكان آخر يوم في الشهرين يوم الشك فأتمها ووطىء زوجتـه ولم يصـح عنـده من رمضـان ثم صح بعد ذلك أنه من شهر رمضان فليس في تحريمها الاختلاف . قال ويعجبني أن لا تفسد عليه وتبدل يوماً مكانه .

مسـألة :

في الـواطىء بعـد إطعـام الأكلة أنـه إن كان على الجهالة والظن أنه يجوز له إذ قد أطعم ستـين مسكينـا فيعـذر ولا تفسـد عليـه إذا أدركهم فأطعمهم بأعيائهم ثانية ولا يجزيه إن لم يدركهم بأعيائهم قبل تمام الأربعة أشهـر ويعيـد من يوم الـوطء المطلقـة . فإن أطعم ستين مسكيناً كل واحد لقمة ثم وطىء ثم أطعمهم في الأربعة الأشهر كل واحد أكلتين فلا يبين لي أن يدركها . ولا يجزيه أن يطعم مسكينا واحداً أو ستين يوماً كل يوم أكلتين ووطء على الظن أنه يجزيه فلا يدركها .

مسـألة :

ولا يجزيـه أن يطـعـم أحـداً من أولاده الـذين يلزم عولهم . فإن أطعمهم ووطىء فسـدت عليـه . وكذلك الوالدين على مذهب من لا يجز له يطعمها زكاته . وكذلك من يلزمه عوله بالزامه من قرابته إلا ما وقع فيه الاختلاف فإنه يختلف فيه .

مسـألة :

فإن أطعم فقراء أهل الذمة من اليهود والنصارى ففيه اختلاف قال

ولا يعجبني ذلك إذا وجد المسلمين فإن فعل ووطىء فالذي لا يجيز ذلك ويفرق بينهما والذي يجيز ذلك لا يفرق بينهما قيل فإن وجد المسلمين وأطعم فقراء المجوس أو المشركين من أهل الحرب أو أهل العهد ووطىء فيعجبني إذا وجد المسلمين أن لا يجوز في أهل الذمة وأما التحريم فلا يعجبني ذلك ما وافق قول أحد من المسلمين وأما قبل الفعل فنأمره أن لا يفعل فإن فعل وأطعم فقراء المجوس والمشركين فالله أعلم وأرجو أنه يوجد أن بعضهم لم يتقدم على فساد إذا كان قد أطعمه الفقراء . قال وإذا أطعم من يجوز له أن يعطيه زكاته ولا يكون ضامنا في الإجماع أنه يلحقه الاختلاف .

مسألة :

ولا يجوز له أن يعطي أهل الحرب من المشركين من الصدقة على حال لأنهم يقطع المواد عنهم فكيف يعطون من مال الله .

بـاب في تحـــريم الـزوج زوجتـــه على نفســـه

قال الله تعالى : ﴿**يأيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك تبتغى مرضات أزواجـك**﴾ وذلـك أن حفصـة زوج النبي ﷺ رأت النبي ﷺ مع جاريتـه مارية وهي أم ولده إبراهيم فلم يدخل البيت حتى خرجت مارية ثم دخلت حفصة فقالت رأيت من كان معك فقال لها أكتمي عليّ ولا تخبري عائشة ذلـك ولـك عليّ أن لا أقـربهـا فأخـبرت حفصـة عائشـة فلم تزل عائشـة بالنبي ﷺ حتى حلف لا يقـرب ماريـة فحرمها على نفسه وأنزل الله الآية وجعل الله فيها الكفارة قال ﴿**قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم**﴾ يعنى كفارة أيـمانكم في سورة المـائـدة ﴿**إطعـام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيـام ثلاثـة أيـام**﴾ فأعتق النبي ﷺ رقبـة في تحريم ماريـة فجامعها بعد ذلك فولدت له إبراهيم .

مســألة :

فمن قال لامـرأتـه أو لجاريته أنت عليّ حرام فليكفرّ يمينه وإن نوى طلاقـاً فله ما نوى وعن ابن عبـاس أنـه إن قال الحـرام يمـين في بعض التفسـيران في هذا فضيلة للنبي ﷺ على يعقـوب عليهما السلام لأن النبي عليـه السـلام حرم ما كان حلالاً له فأجـاز الله ذلك عليه وهو قوله عز وجل ﴿**كل الطعام كان حلاً لبني اسرائيل إلا ما حرم اسرائيل على نفسه**﴾ .

مســألة :

وإن قال إن لم أفعل كذا فامرأته عليه حرام ثم وطى قبل أن يمضي

أربعة أشهر ولم يفعل فعليه كفارة يمين ولا تفسد عليه امرأته وإن فعل قبل الوطء فلا كفارة عليه وإن قال إن مسها فهي عليه حرام كان قد حرمها عليه لزمه كفارة .

مسألة :

فإن قال لها أنا عليك حرام فلا نرى عليه فيها بأساً إلا أن يكون عنى بذلك طلاقا يحرمها على نفسه .

مسألة :

فإن قال هي عليه حرام كحرمة الطلاق فعن أبي عثمان أن عليه يمينا وتطليقه وفي موضع سألت أبا زياد قال يلزمه يمين وتطليقه . قال غيره كذلك معنا لو قال أنت عليَّ حرام كحرمة الظهار كان عليه كفارة يمين وكفارة الظهار وكذلك إن قال أنت عليَّ حرام كحرمة أمي أو أختي فهو مظاهر ومؤلى عليه كفارة يمين وكفارة يمين الظهار . وفي أثر عن موسى بن علي أن قال لامرأته هي عليه حرام كحرمة الطلاق فهي تطليقه إلا أن ينوي أكثر من ذلك وإن قال هي عليه حرام كحرمة الظهار فهو عندنا ظهار والله أعلم .

مسألة :

فإن قال هي عليه حرام إلى خمسة أيام إن مسها فلم يمسها تلك الأيام فلما إنقضت مسها فلا شيء عليه . فإن قال هي عليه حرام إلى الليل فإنه حرم ما أحل الله له وعليه كفارة يمين .

مسـألة :

فإن قال لامرأته أنت عليّ حرام فحلال له وطؤها قبل أن يكفر وليس هذا مثل الظهار .

مسـألة :

وإن كان صائما فقال لها أنت اليوم عليَّ حرام يعني لأجل صومه فهو ما نوى ولا بأس عليه وإن كان مرسلا فعليه الكفارة .

مسـألة :

وإن قال لامرأته أنت عليَّ حرام إلى يوم الدين فليكفر وإن لم ينو شيئا فليس بشيء . وإن قال فرجك عليّ حرام فعليه الكفارة .

مسـألة :

فإن قال شعرك عليّ حرام أو يدك أو رجلك أو شيء من جوارحها لا يريد بذلك تحريم الوطء فهو تحريم وإن نوى به طلاقا فهو ما نوى وإن لم ينو طلاقا فهو يمين فإن وطئها قبل أن تمضي أربعة أشهر فهي امرأته وله أن يكفر بعد إنقضاء الأربعة الأشهر إن شاء وإن لم يطأ حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالايلاء . وإن كان غائبا كفّر يمينه قبل انقضاء الأربعة أشهر ثم لم يزل بعد ذلك غائباً سنة فلا إيلاء عليه وإن لم يكفر يمينه سنة فهي عليه يمين .

مسـألة :

وإن قال فرجي عليك حرام ونوى أنه تحرم تحريما فعليه الكفارة وإن الحنث وطؤها حتى تمضي أربعة أشهر بانت بالإيلاء .

مسـألة :

ومن قال لها وجهي من وجهـك حرام ولم يرد به الطـلاق فعليـه كفارة وإن ترك وطأها أربعة أشهر بانت بالإيلاء .

مسـألة :

وإن قال لزوجتـه قد وقـع بيننـا حرمـة عظيمة ولم يقع شيء فلا بأس عليهما وذلك كذب منه .

مسـألة :

وإن قال أنت عليّ حرام كحرمة ظهر امرأة ليست منه بشيء فلا ظهار عليه إلا أن تكون المرأة يحرم عليه نكاحها ثم تحل له في حال آخر فإن ذلك يلزمه يمين . فإن قال مثل هذا الرجل فإن عنى ما يحرم نكاحه لزمه الظهار وكذلك مثل هذه الدابة يعني نكاحها .

مسـألة :

أبـو محمـد من قال لها إن كنت حزنت اليـوم فأنت عليّ حرام فقـالت نعم حزنت فلا تحرم عليه ولا يقبل قولها .

مسـألة :

عن أبـي علي فيـمـن قال حرم الله عليّ ما أحـل الله أو حرمت على نفسي ما أحل الله لي أو الحلال عليّ حرام فهو عندنا سواء وفيه كفارة يمين .

مسـألة :

وإذا قالت المرأة لزوجها أنت عليّ حرام فعليها كفارة يمين فإن قالت أنا عليك حرام فلا شيء عليها .

مسـألة :

وإن قال أخرجي فقد حرمت عليّ فلا يلزمه شيء إلا أن تبين الحرمة ما هي .

مسـألة :

ووجـدت فيـمـن قال لزوجتـه أنت عليّ حرام إن لم تمري تزوجي بزوجين أنه إذا لم ينو ذلك طلاقا لم يلزمه شيء .

مسـألة :

فإن قال لامـرأتـه هي عليـه كلحم الخنـزير فلحم الخنزير قد يحل له عند الاضطرار فهي يمين .

مسـألة :

وإن قال أنـا عليـك حرام كما حرم عليك أبوك فليس بظهار وإن قال أنت عليّ مثل هذا الجذع فلا ظهار .

مسـألة :

ابن روح فإن قال لها دعيني فإني حرام عليـك حرام ولم ينـو لها طلاقا

ولا تحريما فقد كذب في قوله بل هو حلال لها إلى أن تبين منه بطلاق أو حرمة ولها عليه يمين إن اتهمته فلا نرى بلفظه هذا طلاقاً .

مسألة :

ومن قال لامرأته أنت عليّ حرام فعن أبي جابر محمد بن علي أن عليه كفارة عتق رقبة فإن لم يجد كسى عشرة مساكين لكل مسكين ثوب فإن لم يجد أطعم عشرة مساكين فإن لم يجد صام ثلاثة أيام . قال أبو الحواري هو مخير في العتق والكسوة والإطعام فإن لم يجد صام ثلاثا وهو أحبهما إليّ وفي بعض القول إنها يمين مثل الإيمان المرسلة والكفارة واحدة .

مسألة :

فإن قال هيّ عليه حرام وينوي الطلاق فهو طلاق .

مسألة :

أبو سعيد فيمن حرم زوجته على نفسه إن فعل كذا ثم قال لها إن فعلت فقد طلقت وقال إنه لم يرد به طلاقا وإنما هو ظن أنه إذا حرمها على نفسه فقال لها إن فعلت فقد طلقت فإن صدقته المرأة على ما أراد من ذلك ولم تحاكمه لم يقع الطلاق إذا كانت نيته . وأما إن لم تصدقه وحاكمته ما قر بذلك اللفظ وفعلت المرأة الذي حلف على فعلها طلقت في الحكم لأنه قد قيل إذا كان بين المرأة وزوجها كلام حتى ظن أنها قد طلقت به فأخذ الناس يسألونه أطلقت امرأتك قال نعم وإنما نيته في ذلك الذي جرى . فقالوا إذا كانت تلك نيته فلا يقع عليه طلاق إلا أن يصح ذلك عليه وتحاكمه هي

ولا تصدقه على نيته فإنه يحكم عليه بالطلاق في قوله للناس أطلقت زوجتك فلانة قال نعم وكذلك قوله إن فعلت كذا فقد طلقت فإذا فعلت ذلك وقع الطلاق في الحكم إلا أن تصدقه في نيته هذه يكون هو أهلا للتصديق مع المسلمين وأما إن قال إن فعلت كذا وكذا فقد طلقت فان كان قد طلقها قبل ذلك أو طلقها غيره وقال انه انما اراد ذلك فالقول قوله في ذلك مع يمينه وان قال ان فعلت كذا أو كذا فقد طلقت فالقول فيه أنه يقع الطلاق إلا أن تصدقه ويكون على ما وصفت لك وإن قال إن فعلت كذا وكذا فقد طلقت فهذا يخرج على المعهود إلا أن يكون عنى بذلك طلاقا . وأما قوله إن فعلت كذا فقد طلقت ولم يكن هو طلقها ولا غيره قبل ذلك فقد وقع الطلاق الآن ولا نية له في ذلك فافهم الفرق .

مسألة :

فإن قال هي عليه حرام إن وطئها فهو مؤلى لأنه إن وطئها وحنث عليه الكفارة لقوله هي عليه حرام إن وطئها .

بـاب في عـدة النسـاء وما يجـوز منهـن وفيهـن

العـدة هي حق لله تعـالى أراد أن يذهب بها عن عبـاده الشبهـة وفي موضـع أن العـدة هي حق للزوج على المـرأة قال الله تعـالى : ﴿**فـما لكم عليهن من عدة تعتـدونهـا**﴾ . وكذلك القول في الصغيرة وإن كان الفرض لا يلزمهـا إلا العـدة من حقـوق الـزوج . وقيـل العدة فرض على المرأة في الموت ولا حق فيها للزوج لأنها تجب وإن لم يدخل بها وليس سبيل العدة في الطلاق سبيلها في الموت .

مسـألة :

والعدة خصلتان طلاق ومدة . والمدة على ثلاثة أوجه مدة هي عدد أيـام ومـدة إقـراء وهي حيض ومدة وضوع حمل . فالمدة التي هي عدد أيام هي عدة المتـوفي عنهـا زوجها وعدة من لم تبلغ الحلم . والمؤيسة والحجة في هذا قول الله تعـالى : ﴿**والـلائي يئسن من المحيض**﴾ الآية . وقال الله تعـالى : ﴿**واولات الأحـمال أجلهن أن يضعن حملهن ومطلقـة لا عدة عليهـا**﴾ وهي التي لم يدخـل بها زوجهـا . والعـدة تجب على الحرة بارتفاع ملك الزوج عن البضع .

مسـألة :

والعـدة في الطـلاق والـوفاة على أربعة أضرب أحدها ثلاثة قروء . والثاني ثلاثة أشهر . والثالث أربعة أشهر وعشر . والرابع وضع الحمل .

مسألة :

ويجب على المعتدة أن تعتد بقصد وارادة لأنها عبادة تعبدها الله تعالى بها ولا تأتي إلا ببينة . قال الله تعالى : ﴿**وما أمروا إلا ليعبدو الله مخلصين له الدين**﴾ وقال النبي ﷺ الأعمال بالنيات ولكل امرىء ما نوى قال أصحابنا إذا أتى عليها وقت العدة يقول مذ فورقت بالطلاق أو الموت فقد سقطت العدة عنها .

مسألة :

ومن طلق زوجته ثم جعل يقبلها أو يأخذ بيدها ثم ردها فهي امرأته وقد أسا فيما صنع من تقبيله ومسه . ولا يجوز للمطلق واحدة أو اثنين أن ينظر من مطلقته إلى شيء مما يحرم على غيره قال أبو معاوية ليس الظهار مثل الطلاق والمظاهر يدخل عليها بغير إذن ولا تستتر منه وينظر إلى فرجها إن شاء وتنظر إلى فرجه ولا يمسها حتى يكفرّ والمطلق لا يحل له شيء من ذلك .

مسألة :

ومن نظر إلى فرج مطلقته قبل ردها أو مسه فلا تحرم عليه بذلك وهذا عن بشير وقال بشير يستر هذا عن الجهال وبه يقول أبو علي وقال محمد بن محبوب أنها تفسد عليه بذلك وإن جامعها قبل الرد فهو حرام مفرق ولا تحل له أبداً . وقد قيل إن كانت مختلعة فمس فرجها بيده أو نظره لم يجز ردها وقد حرمت عليه لأنها أملك بنفسها وهو قول عبد المقتدر .

مسـألة :

ومن طلق زوجتـه واحـدة أو اثنتـين ثم وطىء قبل المراجعة بالاشهاد بالبينة فإنها تحرم عليه من قول أصحابنا لا نعلم بينهم في ذلك اختلافا وهو ما رواه ابن عبـاس وعن ابن عبـاس أنـه قال يحد وروى أن عمـر بن عبـد العزيز كان يرى التفرقة بينهما . جابر كان يرى عليه الرجم .

مسـألة :

روي أن رجـلاً أتى ابن عبـاس فقـال أني طلقت امـرأتي واحدة ثم راجعتهـا بغـير بينـة فقال ابن عباس فسدت عليك امرأتك وعصيت ربك واتخذت آيات الله هزوءًا .

مسـألة :

ولا يحرمهـا النظـر إلى فرجهـا أومسه باليد . واختلفوا في مس فرجه فرجها ظاهراً من غير إيلاج الحشفة . قال الشافعي وداود لا تحل له إلا أن يشهـد على رجعتهـا فإن وطىء لم تحرم عليـه وقـد عصى ربه ويرجع يشهد على رجعتهـا فانظـر في هذا القـول متهما ما أضعفه في الظاهر وما أقبحه في البـاطن والظـاهر إذا أباحا حظرا وحللا ما حرما فكيف يكون الحلال حراماً في حال واحدة . وقال الشافعي لا تصح الرجعة بالوطء والقبلة وغير ذلك من الأفعـال وقـال أبـو حنيفـة عليـه أن يشهد فإن وطئها أو نظر إلى فرجها أجزاه وهو يقوم عنده مقام الاشهاد وهذا أقبح وأشنع من قول المتقدمين والله أعلم وبالله التوفيق .

مسـألة :

وعدة الحرة من الحر والعبد سواء .

مسـألة :

عن قتادة أنه كان يقول في المطلقة واحدة إن لزوجها وتشرف له وتتصنع له ولا يرى لها رأسها ولا بطنها ولا ينام معها في البيت قال وهذا رأينا ويستأذن .

مسـألة :

وله أن يبيت معها في بيت واحد . ومن طلق زوجته وله منها أولاد فلا يدخل إلا بتسليم .

بـاب في عـدة المتوفى عنهـا زوجهـا بالأيـام

الأصمص الـراجح من النساء التي يموت زوجها يقال مميته وفاقد . وعـدة المتـوفى عنهـا زوجهـا هي عدة أيـام أربعة أشهر وعشراً . ولقول الله تعالى : ﴿**والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً يتربصن بأنفسهن أربعة أشهـر وعشـراً**﴾ . وإنـما قال يتر بصن وبـدأ الخـبر عن الـرجل لأن المعنى للنساء في الفعل وهذا جائز أن يذكر الإسم ويكون تمام خبره في الإسم .

مسـألة :

وإن مات عنهـا زوجهـا قبـل الجـواز فعـدتها عدة المميته أربعة أشهر وعشراً ولها الميراث والصداق تام . فإن قال قائل إنما تجب خوفاً من الحمل وهذه معلوم أن لا حمل بها فلم وجب عليها العدة . قيل له ان العدة وجبت للعبـادة المحضـة الا ترى ان الصغـيرة والمـؤيسه من النساء لا يحملن وقد خوطبتا بالعدة فكذلك هذه العدة عليها عبادة وإن لم يكن بسبب حمل والله أعلم .

مسـألة :

قيـل لأبي العـاليـه لم هذه العشـر مع الأربعـة الأشهـر قال ينفخ فيه الروح واختلف في العشر التي مع الأربعة الأشهر . قال مالك والشافعي هو على الليل والنهار . قال الأوزاعي على الليل فإن قال لم قيل عشراً فقد قيل لأن عدة كل مدة فيهـا يوم وليلة فلذلـك أتت عشـراً . قال الأوزاعي إنـما حذف الهـاء لأنـه ذكر العدد لا المعدود ونظيره من صام شهر رمضان وأتبعه

بست من شوال وإنما أراد الايام لا شك . وقال زيد في عدة المميته لمكان ارثها وجعل من لا يرث تبعاً لمن يرث .

مسألة :

والتي يملك الزوج رجعتها إذا مات زوجها وهي في العدة رجعت إلى عدة المميته تستأنفها مذ مات . وإذا كان لرجل امرأتان فطلق أحدهما ثلاثا ثم مات ولم يعلم التي طلقها فقال عليهما جميعا أن تعتد ثلاث حيض وأربعة أشهر وعشراً إذا لم يعلم المطلقة منهما فتأخذ بالثقة في ذلك . وكذلك كل رجل مات عن زوجته وكانت في وجه يجب عليها العدة بالحيض ووجه بالشهور اعتدت العدتين جميعاً .

مسألة :

ومن طلق زوجته اثنتين ثم راجعها ثم طلقها الثالثة ثم توفى قبل أن تنقضي عدتها فعن بن محبوب لها الميراث وعدتها عدة المطلقة وإنما يكون عدتها المميته إذا طلقها واحدة أو اثنتين ومات وهي في العدة استأنفت عدة المميته .

مسألة :

كانت عدة المتوفى عنها زوجها سنة لقوله تعالى ﴿**متاعاً إلى الحول**﴾ ثم جاء قوله ﴿**يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً**﴾ فهذه الآية بعد الآية الأولى في التنزيل وإن كانت بالتأليف قبلها .

مسألة :

واختلف في كيفية العدة فقال بعض أن هذه العدة نسخت تلك وقيل إنما نسخت ما زاد على أربعة أشهر وعشراً لا غير . وبه يقول أبو حنيفة فلذلك قال إن المميته لا تنتقل لقوله تعالى : ﴿**متاعاً إلى الحول**﴾ غير اخراج .

مسألة :

الضياء إذا كانت المتوفى عنها زوجها حاملاً فعدتها أبعد الأجلين إلى أن تضع حملها أو تمر الأربعة أشهر والعشرة أيام وفيه بين قومنا اختلاف . قال بعض الصحابة إذا وضعت الحامل ما في بطنها فقد حلت ولو كان زوجها على السرير والآية محتملة للقولين .

مسألة :

وإذا انقضت عدة الإيلاء أربعة أشهر فلا تزوج إن كانت حاملاً حتى تضع حملها فإن تزوجت بعد الأربعة أشهر وهي حامل قبل أن تضع حملها ولم يدخل بها حتى وضعت فقول يثبت النكاح ولا يفرق بينهما وقول لا يثبت ذلك ويفرق بينهما لأن النكاح وقع قبل أن تنقضى منها أسباب الحمل فإ وطئها قبل أن تضع حرمت عليه بذلك ولا أعلم فيه اختلافاً .

بـاب ما يجـوز للمميتة ويكـره لهـا في العـدة

قال الله تعـالى : ﴿**والـذين يتـوفـون منكم ويذرون أزواجاً وصية لأزواجهم يعني نسـائهم متـاعـاً إلى الحول**﴾ غير اخراج وكان هذا في أول الإسلام إذا توفى كان لها السكنى والنفقة في بيته سنة ولا يخرجها الورثة فإن خرجت من قبـل نفسهـا قبل الحول فلا جناح عليهن فيما فعلن في أنفسهن من معروف يعني أن يتزين ويتشرفن ويلتمسن الأزواج ثم صارت منسوخة لقوله ﴿**يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا**﴾ الآية .

مسـألة :

المميتـة التي مات عنهـا زوجهـا ويقـال لها أيضـاً الفاقد كما قالوا للتي غاب زوجهـا مغيب والتي غزا زوجهـا مغـربة في حديث قد كانت احداكن نقعد سنة حتى إذا مر كلب لفعته ببعرة أي رمته بها يقال لفعت الشيء إذا رميت به .

مسـألة :

ابن جعفـر ويكـره للمتـوفى عنهـا زوجهـا أن تتطيب وتلبس حليـا ولا تلبس الثياب المصبوغة بالعصفر والزعفران ولا الحرير إلا أن يكون معها إلا ثوب مصبـوغ فلا بأس أن تلبسـه لغـير الـزينـة كذلـك قيل لا تكتحل بالأثمـد إلا من علة في عينهـا . ويكره الدهن الطيـب ورخص الزهري في الدهن فيه الريحان وكره ذلك مالك ورخص الكل في ثياب البياض .

مسـألة :

وفي روايـة عن أم سلمـة أن المميته نهيت عن لبس المعصفر والممشق والحلى والخضاب والزينة .

مسـألة :

وأمـا الصبيـة فقيـل ليس ذلـك عليها ولا على الأمة والذمية . وإنما ذلك على المرأة الحرة المسلمة .

مسـألة :

وللمتـوفى عنهـا زوجهـا أن تخرج حيث أرادت وشاءت وتنتقل حيث شاءت قال أبـو حنيفـة المميتـة ممنـوعـة من الطيب والزينة بإجماع . عن أم سلمـة عنـه عليه السلام أنه نهى المتوفى عنها زوجها أن تكتحل وقد قيل أن صفيـة اشتكت عينهـا وهي حادة على زوجهـا ابن عمر حتى كادت عيناها ترمضـان من الـرمض وهـو الـذي يظهـر على العـين إذا هاجت وقـد قيـل ترمضان والرمض وهو شدة الحر على الحجارة فيشبه حر عينها بذلك .

مسـألة :

الضيـاء ، والمميتـه عليها الاحداد إجماعا والرجعيه لا تحب عليها . قال المصنف فيه نظر . وتلبس من الثياب مالا تكون به متزينة أومالا تصل به إلى غيره لعدم ملكها عنه .

مسـألة :

وفي الحديث «لا ينبغي لأحد أن يحد على ميت أكثر من ثلاثة أيام»

إلا المرأة فإنها تحد على زوجها أربعة أشهر وعشراً . ويقال أحدت المرأة فهي محد وحاد وهو التسليب . والتسليب هو معنى الإحداد في الأموات إلا أن الإحداد في الزوج خاصة . ويقال أحدت المرأة وحدت ولغة النبي ﷺ حدت تحد إذا تركت الكحل والزينة بعد وفاة زوجها وأصل ذلك من المنع أن تمنع نفسها من ذلك . وإنما سميت الحدود في الأرض منه ورجل محدود عن الرزق ومنه تسمى السجان حداداً .

قال الشاعر :

يقول لي الحداد وهو يسوقني إلى السجن لا تجزع فما بك من بأس

قال المصنف الإحداد الإمتناع من الطيب والزينة ومنه اشتقت الحدود لأنها تمنع من ركوب موجباتها ومنه سمي البواب حدادا لأنه يمنع الدخول وفي المثل يبارى الملوك بالحدادين يعني البوابين كذا وجدت .

مسألة :

اختلف قومنا في الإحداد وهو صفة من صفات العدة قال قوم لا يجب أصلاً وذكر ذلك عن الحسن تعلقا بحديث أسماء بنت عميس فإنه جاء نعى زوجها جعفر بن أبي طالب من حرب مؤته فقال لها النبي ﷺ «تلبسي ثلاثا» ولم يكفرها لعله لم يأمرها بالإحداد وذهب قوم إلى وجوبه تعلقا بحديث زينب بنت جحش قالت سمعت رسول الله ﷺ يقول : «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً» .

مسـألة :

والإحداد هو من الأمر القويم الذي أمر عليه الرسول وكانت العرب تفعله .

قال الشاعر :

ألا ليت شعـري عن غزال تركتـه إذا ما أتـاه مصـرعي كيف يصنـع
أيـلبس أثـواب الـسـواد محدداً على مالـك أم فيـه لبعـل مطمـع

مسـألة :

واختلف قومنا في الإحداد للمطلقة ثلاثاً فعن قول الشافعي القديم يجب ذلك عليها وبه يقول أبو حنيفة وفي قوله الحديث لا يجب ذلك عليها وهو قول مالك لأنها معتدة من طلاق قياساً على الرجعة . وأولى بها بعدة تنـوع بعـده تليه أنواع الزمان والحمل والإقراء فاشبهت عدة الرجعية وأيضاً فإن الإحداد من الأمر القديم ولم يكن إلا في الوفاة .

مسـألة :

قال أبـو حنيفـة الإحداد على الصغيرة وأظنه يقيس المحدودة عليها الارتفاع القلم عنها .

مسـألة :

وروى عن النبي ﷺ أنـه قال المتـوفى عنها زوجها «لا تلبس المعصفر ولا المـمـشـقـة ولا الحلى ولا تختصب ولا تكتحـل» وممن قال به مالـك والشافعي وأصحاب الرأي ورخص في لبس السواد عروة بن الزبير ومالك والشـافعي وأصحـاب الرأي وعن ابن عمر وعائشة وأم سلمة أنهم نهوا عن

لبس الحلى كله وبه قال مالك وأصحاب الرأي . وكان عطاء لا يكره الفضة إذا كان عليها حين مات . وإن لم يكن عليها لم تلبسه وكره لها الخضاب سعيد بن المسيب وروى عن ابن عمر وأم سلمة .

مسألة :

روى أن نساءً قتل أزواجهن يوم أحد فشكين إلى عمر الوحشة فأذن لهن أن يتزاورن نهاراً ولا يبتين . وخروج المميته نهاراً جائز لأن بعضها في مال نفسها فتحتاج أن تدبر أمرها وتحتاج إلى الخروج .

مسألة :

قال جابر طلقت خالتي فخرجت لجداد نخل لها فزجرها عن ذلك رجل فأعلمت النبي ﷺ فقال : «أخرجي لجداد نخلك لعلك أن تصدقي منه بشيء» وهذا لأن نخل المدينة قريبة منها فكانت تخرج نهاراً وتعود حاجة وضرورة .

بـاب في التعـريض للميتـة والمطلقـة في العـدة

قال الله تعـالى : ﴿**ولا جنـاح عليكم فيـما عرضتم به من خطبـة النسـاء أو اكننتم في أنفسكم**﴾ فقد أذن الله في التعريض للمميته ونهى عن المواعدة والتعريض أن يقول لها ما كان لك من حاجة فاتركيها أو ابديها لنا وتقول هي ما أحب إلينا ما جمع الله بيننا وأشباه هذا من القول .

مسـألة :

ويكـره التعـريض للمطلقـة بالإيـلاء ما دامت في العدة ولا بأس به للمميته . ومن نوى خطبتها في نفسه فلا بأس عليه أن يرفع معها الشيء أو يعرض عليها الحاجة والله أعلم .

مسـألة :

قال المصنف في قوله تعالى : ﴿**إلا أن تقولوا قولاً معروفا**﴾ أي غير حرام ولا منكر وهو أحب على نفسك ولي فيك رغبة وأشباه ذلك . وروى عن النبي ﷺ أنه قال لفاطمة بنت قيس : «إنتقلي أم شريك ولا تفوتينا[1] بنفسـك» وقيـل التعـريض ما لم يكن معها يذكره ويقصده بوجه من الوجوه طال أو قصر هذا مذهب الكلام .

مسـألة :

والتعـريض أن يقـول لها كم راغب فيك وكم منتظر لانقضاء عدتك

---

(١) في القرطبي تسبقيني بنفسك .

وإن وفق الله بيننا أمراً كان ما جرى هذا المجرى أو شبهه ولم يخرج عن حكمه والله أعلم .

مسألة :

وإن أرسلت المميته إلى رجل وهي في العدة إني لابد لي من زوج وهو أحب الناس إليّ فإن أحب تزويجي فليذهب إلى فلان ولي فقد أمرته أن يزوجه فقال الرجل إنها في العدة لا تحل لي أن أطلبها في العدة فإذا انقضت العدة نظرت في ذلك فليس المرأة ها هنا كالرجل وإنما حجر ذلك على الرجال أن يعارضوا النساء في عدتهن إلا أن يقولو قولاً معروفاً كما قال الله . قال الشيخ مالك بن غسان القول المعروف يقول الرجل لها نحب لو قضى الله بيننا معروفا ليس غير ذلك .

مسألة :

والمميته إذا كانت في العدة فجعل رجل يستخف لها طمعاً بتزويجها وعارضها بالقول إلى أن قال لها فلان خذي غير ي فأجابته إلى ذلك وإنما استثنته إلا أن يقضى الله ذلك . وحلفها وحلف هو أيضا يمينا بالله وآلى فعليه الحج إني لا نكثت عليك ولا رجعت عنك ولا أحدث امرأة غيرك فإنه إذا عارضها هذه المعارضة فأجابته إلى ذلك وهي في عدتها فلا يجوز أخذها وفسد الذي بينهما . وإنما أجازوا المعارضة للمرأة في عدتها إذا كان زوجها قد مات أن يقال لها نحب لو قضى الله بيننا معروفاً فأما ما على غير هذا فلا يجوز ذلك وأما المرأة فسالمة في طلبها إذا كانت قد استثنت إلا أن يقضى الله ذلك فإذا لم يجز له تزويجها فذلك ما لم يقضه الله . وأما الرجل أن تزوج غيرها فعليه ما قد جعل على نفسه .

مسـألة :

وعن التعـريض للمطلقـة هل يفسـدهـا قال ذلـك في موضـع ما هو محجـور بمعنى العـدة كالمـواعـدة في موضع ما هو محجور . وقيل أن المطلقة واحـدة كالـزوجـة في أحكـامها واختلفوا في البائنة بحرمة والمطلقة ثلاثاً لأن هنـالـك أسبـاب البعـولـة والمميتـه فقد أجازوا التعريض لها باتفاق ومنعوا مواعـدتهـا باتفاق . فإن قال قائل الخطاب يمنع المواعدة يحتمل الأدب قيل له وجدنا موضعاً من التنزيل يوجب تحريم ذلك نصاً بغير تفسير فإن ادعى نظر في قوله فإن يخرج له معنى وإلا فقد خرج له معنى وإلا فقد خرج عما مضى عليـه المسلمـون وقـال بعض الفقهـاء من خراسـان لو قال لها إذا انقضت عدتك حملتك إلى مكة إنه لا يتزوجها .

مسـألة :

والمميتـه إذا دخـل عليها أخوزوجها فقال أني لأحق بمال أخي وولده في غيري فقـالت نعم إنـك كذلـك فما أقـول إنهـا تفسـد عليه بهذا القول ويفسدها عليه المواعدة والأنعام وما يشبه ذلك .

مسـألة :

وإذا خلا للمميته أربعة أشهر وعشر أيام فأرسل إليها في الخطبة وهي حامـل ولا تدري فلما استبـان ذلـك من بعد فإني أخاف أن تفسد عليه لأنه أرسل إليها في الخطبة وعاقدها وهي حامل لم تنقضِ عدتها .

بـاب في عـدة المتوفى عنهـا زوجهـا بالحمـل

وإذا كان المتـوفى عنهـا زوجهـا حاملاً فعدتها أبعد الأجلين أن تضع حملها أو تمر الأربعة أشهر والعشرة أيام .

مسـألة :

وإذا توفى زوج المرأة ولـه رقيق فلهـا أن تضـع جلبـابها عندهم لأن نصيبها منهم ولا يحل لها منهم أحد أن تتزوجه .

مسـألة :

والمميته الحامل إذا وضعت بعد شهرين فتزوجها رجل ولم يدخل بها هل له تزويجها إذا انقضت عدتها ولا يضر تزويجه لها في العدة ولا يشبه ذلك المـواعـدة قال إذا لم يكن بينهـما مواعـدة في العـدة وإنما ظنا ذلك ينقضى به العـدة جهـلاً منهـما بانقضـائها وأحكامها فيتركوا حين علموا فساده فله أن يتزوجها بعد انقضاء العدة تزويجاً جديداً إن أراد ذلك بمهر جديد والتزويج الأول لا يثبت منه شيء إذا كان قبل إنقضاء العدة ولم يدخل بها .

مسـألة :

واختلف النـاس في المميتـه فقـول إذا وضعت حملهـا حلت للأزواج وقول أبعد الأجلين وهو قول أصحابنا وهو المعمول به ويؤخذ عن أبي أبكر المـوصـلي إذا تزوجت المميتـه قبل أن تخلوا أربعة أشهر وعشر . وقد وضعت حملها فالذي يسبق إلى نفسي أنه لم يحرمها وقد وقع في قلبي الشك بتجديد النكاح من بعد انقضاء أبعد الأجلين .

بـاب ما يجـوز للمطلقة البائنة في عدتهـا وما أشـبه ذلـك

والمطلقة لا تعتكف ما كانت في العدة ولا تبيت عن بيتها ولا تحج إلا التي عليها حجة الفريضة . فإنها تحج إن أرادت وهو قول عمر والشافعي .

مسـألة :

والمطلقة واحدة تخرج في حاجتها وتصل رحمها وترجع ولا تنام إلا في بيتهـا وإن مات ميت من أرحـامهـا فلا بأس أن تخرج إليهم وتـرجع تنام في بيتها وإن كان غير رحم فلا أحب لها ذلك وتعود المريض في أرحامها وتعود جيرانها وتعزيهم إن مات لهم ميت أيضا . وتخرج إلى العيدين وهي بمنزلة غيرها من النساء في الخروج إلى العيدين .

مسـألة :

والمطلقـة ثلاثاً لا تختصب ولا تكتحل ولا تخرج حتى تنقضى عدتها لأنـه ليس له أن ينكـح أختها حتى تنقضى عدتها . والمطلقة واحدة واثنتين لها أن تختصب إن شاءت تغائظ به زوجها ولا تخرج إلا بإذن زوجها إلا في شيء واجب . ولهـا أن تقعـد متزينة إن شاءت بهيآت بأحسن ما تكون من الهيئة من غير أن يرى منها شيئا .

مسـألة :

والمختلعه تخرج وإن لم تخرج وشاء زوجها إخراجها أخرجها والملاعنه

والمتوفى عنها زوجها تخرج .

مسـألة :

والذي يفرق بينها وبين زوجها أو يموت عنها وقد كان نكاحها فاسداً فليس عليهـا أن تتقى من الطيب والثيـاب ما تتقى المطلقـة والمتـوفى عنهـا زوجهـا ولا يضـر هذه وأم الـولـد المنعتقـه والميت عنهـا سيـدها أن تبيت في منازلهن لأن هذه ليست بعدة نكاح صحيح .

بـاب في العـدة بالحمـل

قال الله تعـالـى : ﴿وأولات الأحمـال أجلهن أن يضعن حملهن﴾ فكل معتدة وضعت حملها فقد انقضت عدتها بوضع حملها ولو وجبت عليها العـدة وقـد ولـدت بعض ولـدهـا فإنهـا تعتـد تمام وضعه تنقضى عدتها في ساعتهـا ولهـا أن تزوج ولا يحل جماعهـا حتى تطهـر وتغتسل من نفاسها ولو وضعت ولـدهـا إلا المميتـه فلا تنقضى بوضـع حملها إلا أن يكون قد تم لها أربعة أشهر وعشرة أيام . والله أعلم .

مسـألة :

والمطلقـة إذا وضعت ولـداً واحـداً وبقى آخـر فان زوجهـا يدركهـا وكذلك ان كان واحدا خرج بعضه فلزوجها ردها ما لم تضعه كله . وكذلك لو كان ثلاثـة فله ردهـا ما لم تضـع الثالث إلا ما حكى قول شاذ عن عكرمة أنها إذا ولدت الأول فقد بانت وهذا خلاف القرآن .

مسـألة :

من طلق زوجته ثم حاضت ثلاث حيضات ثم تزوجت زوجاً غيره فلما دخـل بها استبـان بها حمل فاعتـزلهـا وأشهـد الأول على ردها ثم ولدت لأقل من ستة أشهر من يوم تزوجها الآخر وأقل من سنة في نسخة سنتين من يوم طلقها الأول فإن الولد للأول ويدرك ردها . فإذا ردها ووضعت حملها فقـد انقضت عدتهـا ولا يطأهـا إذا طهرت من نفاسها حتى تعتد من الآخر ثلاث حيضـات قيـل لأبي عبـد الله فهي طاهـر فكيف تعتـد وقـد وضعت

حملها . قال إنها تعتد من الزوج الآخر للسنة إذا كان قد دخل بها .

مسـألة :

ومن طلق امرأته وهي حامل ولم يعلم فتخبره ولا تكتمه ذلك وإذا بقى الولد في بطنها عشر سنين أو أقل أو أكثر فلا تزوج حتى تضع ما في بطنها فإن حاضت فهي مستحاضة . كذلك إذا مات الولد في بطنها فمكث سنة أو سنتين لم يحل لها أن تزوج حتى تضع ما في بطنها حياً كان أو ميتاً .

مسـألة :

امرأة أسقطت سقطاً ميتا ثم أسقطت آخر بعد ثلاثة أيام ففي هذا وفي الأول اختلف ونحن نحب أن نأخذ في هذا بالاستحاطة في العدة والصلاة والرجعة أن تكون إذا طهرت على ما وضعت وتنقضي عدتها بذلك الحيض وإن كان يأس من مطلقها فلا تزوج حتى تحيض ثلاثاً كل حيضه ثلاث أيام تامة لحال الاستحاضة وكذلك تكون عدتها من السقط الأول لعلة الزوج الأول الذي طلقها ولا يمكن له ردها وكذلك في الأربعين للنفاس من السقط الأول لحال الصلاة وأما التزويج والوطء فحتى تنقضي الأربعون مذ أسقطت الآخر قال أبو الحواري قولاً إذا أسقطت سقطا بينا حلت للأزواج وقول حتى تستبين من السقط خارجة يد أو رجل أو أذن تفرض عدتها ويحل للأزواج .

مسـألة :

فإن أسقطت سقطا ولم يتبين له جارجة فلا تحل للأزواج ولا يدركها زوجها وليس عليه لها نفقة وتعتد ثلاث حيضات . وقول إذا دام بها الدم

ثلاثة أيام في السقط جعلته حيضة وحيضتان من بعده وانقضت عدتها .

مسـألة :

في المطلقة يضرب ولدها في بطنها فقيل ليس لها أن تزوج ما دام بها ذلك الحمل في بطنها وهذا القول عندنا قال وقد حفظنا قولا ثانيا أنها إذا انقضى الوقت الذي يلزم المطلق فيه الولد وهو سنتان جاز لها التزويج . فإن ولدت بعد ذلك فقد حرمت على زوجها الآخر إن كان دخل بها وإن لم تلد شيئا فهي زوجته ويطأها ولم نحفظ في العدة شيئا غير أنا نقول إنها تعتد بعد السنتين عدة المطلقة ثم تزوج على القولين فيسأل عن هذا القول صحيح أم لا .

مسـألة :

ومن طلق زوجته ثم حاضت حيضتين أو ثلاثاً ثم استبان ولدها فأنكر الزوج فليس هذا بشيء قد حاضت وليس ذلك له . قال المصنف فيها نظر .

مسـألة :

ومن طلق امرأته وهي حامل ثم أسقطت سقطا بينا فقد انقضت عدتها وهي أملك بنفسها . والمرأة تنقضى عدتها بالمضغة والعلقة لأن ذلك سمى حملاً وقال بعض أصحابنا لا تنقضى عدتها إلا بما كان له جارحة بينة ومنهم أبو الحواري . وقال بعضهم حتى يعلم ذكراً أو أنثى وإذا اخرج المولود ميتاً انقضت العدة لأن إسم ولد يقع عليه وإن كان ميتا وفيه اختلاف

بين الفقهـاء . قال المصنف لعله يعني الاختـلاف الذي تقدم وما اشبهه في حد ما تنقضى به العدة . قال أبو الحسن تعتد المرأة في العلقه بعدة الحيض ثم تغتسل وتصلي أحوط لها وأما المضغة فقيل تفوت زوجها ولا تزوج حتى تحيض ثلاث حيضـات . وقيـل حتى يكون بين الخلق وقد قيل حتى يعلم ذكراً أو أنثى .

مسـألة :

قيـل حمل إلى أبي سعيـد الاصطخـرى مضغة فأفتى أن لا تنقضى العـدة بها فأحضـر القـوابـل فألقـوها في ماء جار فانتشرت وبان الخلق فيها فرجـع عن فتـواه . وقيـل المضغـة مبتـدأ خلق الانسان وأما مضغة الحامل تكون أربعة أقسام . قسم يكون خلقا مصوراً يعرفه الخاصة فهذا تنقضى به العدة وتكون أم ولده والثاني يكون خلقا مصوراً أهل الخيرة والبصيرة من النساء فكذلك أيضا والثالث أن يلقى دما أو علقة فلا حكم له والرابع أن تلقى مضغة وفيه اختلاف .

بـاب ما يوجب العدة والرجعة من الخلوة والوطء وتكرير العدة

وإذا كان الطـلاق بعـد الخلوة والـزوج منكـر للدخـول فلا رجعة له وكذلك الرتعا ولو كان زوجها محيوباً أو خصياً فخلا بها ثم طلقها فلا رجعة له وكـذلـك إن كانت حائضـاً أو صائمـة في رمضـان أو محرمـة فخلا بها ثم طلقها فلا رجعة له . وإن كان الزوج ادعى الدخول وقد خلا بها وأنكرت المرأة فالزوج يملك الرجعة وإن كان لم يخل بها وادعى الدخول بها فكذبته المرأة فلا رجعة له عليها .

مسـألة :

ومن ملك امـرأة ثم أغلق عليهـا باباً أو أرخى عليها سترا أو خلا بها من ذلـك ثم طلقهـا فقـالت هي وهـو إنـه لم يطأها فقيل تصدق فيما لها من الصـداق ولا تصـدق فيـما لله عليهـا من العدة وتكون عليها العدة وقد قيل غير ذلك أنه لا عدة عليها وكذلك عرفت في بعض الآثار .

مسـألة :

ومن ملك امرأة ثم افتضها بأصبعه ثم طلقها فلا عدة عليها كذلك إن مس فرجها بفرجه ولم يولج فلا عدة عليها حتى يولج أو يقذف الماء على الفرج فعليها العدة .

مسـألة :

وإذا تزوجت المـرأة في عدتهـا من الطـلاق ودخل بها الآخر فرق بينها

وبين الآخر وعليها عدة واحدة من الأول والآخر ثلاث حيضات منهما جميعا بلغنا نحو من ذلك عن معاذ بن جبل رحمه الله وقالوا إن العدة تدخل في العدة وهو قول بعض فقهاء المسلمين إلا أنها لا تحسب بشيء من العدة ما دامت مع الزوج الآخر في سبيل الزوجية حتى يفرق بينها ويعلم بفساد ما دخلا فيه ولا نعلم اختلافا . وقيل لا تدخل عدة في عدة وهو أكثر القول .

مسألة :

قال الشافعي إذا وجب على المرأة عدتان لرجلين لم يتداخلا بل يجب عليها أن تأتي بكل واحدة على الانفراد . قال أبو حنيفة تداخل العدتان فتأتي بثلاثة أقراء عنهما . وأما الشافعي فيقول أنهما حقان مقصودان لازمان كاملة الحرمة كما لو جرح رجلين وأتلف مالهما قال المخالف لسنا نسلم أن العدة حق لآدمي بل العدة حق لله تعالى بدلالة أن الزوج لا يملك اسقاطها . ولو كانت حقا له لملك اسقاطها . قال الآخر الدليل على أنها حق للزوج قوله تعالى : ﴿**فما لكم عليهن من عدة تعتدونها**﴾ دليله أن لهم عليهن بعد المس .

بـاب في عـدة المطـلقـة والمـختلعـه بالحيض ومتى يدركهـا زوجهـا

قال الله عز وجـل : ﴿**والمطلقـات يتربصن بأنفسهن ثلاثـة قروء**﴾ فهـذا يعم كل مطلقـة إلا ما خصـه النص فلو لم تستقبـل إلينـا بيـان حكم المطلقات لكان الواجب أن يجرى على كل من وقع عليه اسم مطلقة ثلاثة قروء وإذا لم يذكـر فيهـا صغـيرة من كبـيرة ولا مؤيسـة من غير مؤيسـة ولا حامل من حامل ولا مدخول بها من غير مدخول بها . فلما قال واللائي يئسن من المحيض الآيـة . علمنـا أنـه قد خص المـؤيسـة والصغـيرة من الجملة فقـد خص المطلقـة التي لم يدخل بها فإن قال قائل ما تنكر أن تكون الآيـة منسـوخـة بهذه الآيات قيل له لا يجوز ولا يقضى على آية قد أحكم تنـزيلهـا بنسـخ بغـير دليـل . اختلف النـاس في القـروء فقول هو الحيض الـدليـل قولـه عليه السلام : «دعي الصلاة أيام اقرائك» وبه يقول شيخنا أبـو الحسن وابن عبـاس والخليل بن أحمد وهو قول أهل العراق . وقول أنه الطهر استدلالاً بقول الأعشى . شعر :

لما ضاع فيها من قروء نسائكا

قال أبـو عبيـدة وكـل قد أصـاب لأنـه خروج من شيء إلى شيء فخـرجت من الطهـر إلى الحيض ومن الحيض إلى الطهـر . وأظنـه أنا من قولهم أقـرأت النجـوم إذا غابت . قال غيره القـروء الـوقت لهما يقـال رجع فلان لقـروه ولقـرابـه أي لوقتـه الـذي كان يرجـع فيه بالحيض يأتي الوقت والطهـر يأتي لوقت وقـال إني السكيت القـروء الطهـر والحيض وهـو من

الأضداد . وأما قولهم قد أقرأت النجوم إذا غابت أي خرجت من طلوع إلى أقول ويسمى القرآن قرآنا لأنه يخرج القارىء من آية إلى آية ومن قصة إلى قصة فقد خص المطلقة التي لم يدخل بها أن لا عدة عليها لقوله تعالى : ﴿**إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها**﴾ وخص للحامل بقوله : ﴿**وأولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن**﴾ فهذا خصوص والأول عموم والخاص يعترض على العام ولا يعترض العام على الخاص والله أعلم .

مسألة :

وما لم تغسل المعتدة بالحيض رأسها وفرجها من الحيضة الآخرة بعد الطهر فلزوجها أن يراجعها في الطلاق الرجعى فإذا اغتسلت ذلك فقد فاتته . وعن ابن محبوب والمطلقة إذا لم ترد حتى حاضت ثلاث حيضات ثم ردها المطلق في الثالثة وقد طهرت غير أنها لم تغتسل بعد أنه لا يدركها .

مسألة :

اختلف الناس في المعنى الذي تنقضى به العدة فقول إذا طهرت من الدم من الحيضة الثالثة فقد بانت وحلت للأزواج وقول إذا انقطع الدم من الثالثة . وقول إذا اغتسلت من الثالثة فقد بانت وحلت للأزواج وبه يقول أبو حنيفة .

مسألة :

تنازعوا في الغسل هل هو من العدة أم لا ؟ داود ليس هو من العدة .

مسـألة :

وإن غسلت بماء نجس فقيل أنها تفوت الأول ولا تزوج حتى تغسل بماء طاهـر . قال أبـو المؤثر إذا اغتسلت بماء نجس وهي لا تعلم أنه نجس فهو لا يدركها . وأما إذا كانت اغتسلت بالماء النجس عمدا وهي تعلم أنه نجس فهـو يدركهـا ما لم تعـد الغسل . قال بعضهم هذه لا تخلوا أن تكون حائضـا أو طاهراً فإن كانت حائضا أدركها وإن كانت طاهراً فتحل لغيره .

مسـألة :

وإن أخـرت الغسـل بعد الطهر حتى يمضي وقت تلك الصلاة التي حضرت لحال رد زوجها فقد فاتته ولا تنتفع بذلك .

مسـألة :

وإن جعلت الغسـل في رأسهـا ولم تغسله بالماء فإنه يدركها وروى إن أبا موسى الأشعري رد امرأة كذلك إلى زوجها إذا راجعها فقال له عمر لو فعلت غير ذلك لأوجعت رأسك .

مسـألة :

واعلم أن الغسـل لا يقـوم مقـام الغسـل بالماء الخالص فإذا غسلت المـرأة فرجهـا ورأسهـا بالماء فقد خرجت من الحيض ولو لم تغتسل البدن إلا أنهـا نجسـه ولا تحل لها الصلاة حتى تغسل بدنها كله ولو أنها غسلت بدنها كله ولـو غسلت الفـرج والـرأس لم يخرج من حد الحيض ولـو غسلت بدنها وفـرجهـا كله ولم تغسـل رأسهـا فهي على حيضهـا وإن وطئهـا فقد وطىء حائضاً ولو غسلت رأسها وفرجها ولم تغسل بدنها ثم وطئها لم يفرق بينهما .

وقيل في المعتدة إذا ردها زوجها وقد جعلت الغسل في إحدى شقي رأسها فإنها يدركها فإن كانت قد أغشت رأسها كله الغسل ولم تفض عليه الماء فقد بانت وقول لا تبين حتى تصب على رأسها الماء القراح وتغسله .

مسألة :

والزوج يملك الرجعة ما لم تتكلم المرأة بانقضاء العدة . وإن تكلمت بذلك بعد الطلاق فيما يمكن من مثله انقضاء العدة صدقت ولا رجعة له عليها بعد الكلام ولا يسأل على هذا بينه . وإن اتهمها في هذا فأراد يمينها فليس له ذلك عليها .

مسألة :

وإذا حاضت المطلقة ثلاث حيضات ثم مد بها الدم يوماً أو يومين فإن مطلقها لا يدركها .

مسألة :

وإذا طلقت المرأة وهي حائض فلا تحسب تلك الحيضة من عدتها وعليها ثلاث حيضات غيرها .

مسألة :

فإن طلق امرأته واحدة ثم تركها حتى بقى من عدتها عشرة أيام لحقها الطلاق كله فقيل تستأنف العدة من الطلاق الآخر وقيل العدة من الطلاق الأول فإذا مضت العشرة الباقية تزوجت وجاز لها وهذا معنا الأكثر والمعمول به .

مسـألة :

فإذا طلقها ثم رجع إليها ثم طلقها قبل أن يطأها فإنها تبتدىء العدة وبهذا يقول بعض أصحاب الظاهر . وأجمعوا أنه إذا طلقها ثم راجعها ثم مسها ثم طلقها أنها تعتد من الطلاق الثاني .

مسـألة :

اختلف الناس في عدة المختلعه فقال قوم عدتها كعدة المطلقة وهذا قول أصحابنا وقال قوم عليها العدة وهي حيضة واحدة وقال قوم لا عدة عليها والحيضة استبراء ولا تسمى عدة .

مسـألة :

قال محمد بن محبوب أنا أخذ بقول من قال أن أكثر الحيض عشرة أيام وأقله ثلاثة أيام إلا في المطلقة .

مسـألة :

والتي تكون في سفر ولا تجد الماء فإذا تيممت من طهر الحيضة الثالثة فقد انقضت عدتها ولها أن تتزوج إن شاءت وليس لزوجها الأول أن يراجعها وإن راجعها بعد أن طهرت قبل أن تتيمم فذلك له إلا أن تكون أخرت التيمم والغسل حتى فات وقت الصلاة وقد رأت الطهر فلا يدركها . قال أبو الحواري حتى يتيمم لصلاة فريضة أو نافلة وإلا فإن زوجها يدركها . وقال من قال حتى يتيمم لصلاة فريضة ثم لا يدركها . وفي موضع إن كان في سفره فتيممت في وقت الصلاة حين طهرت في الثالثة

وهي تعلم أنها تدرك الماء في وقت الصلاة إن زوجها يدركها . وقال بعض المسلمين إن أدركت في الوقت فقول تبدل وقول لا تبدل . والتيمم لا يقع إلا في وقت الصلاة وقول إن التيمم لها مباح فإذا تيممت وصلت أو لصلاة وترها فقد تيممت وأما الماء فمتى غسلت في وقت صلاة أو غير وقت صلاة فقد فاتته .

بـاب في عـدة المطلقـة إذا اختلف حيضها أو لم يتم

أبـو عبـد الله رحمـه الله ومن طلق زوجتـه تطليقة فحاضت حيضة أو حيضتـان ثم حاضت الثـالثـة فمد بها الدم فإنه لا يدركها إن ردها وليس له عليها رجعة إذا انقضت أيامها التي عودت تطهر عليها وليس لها أن تزوج ما دامت من ذلـك اليـوم والثـاني حتى يستمر بها فإذا استمر بها فلها أن تزوج لأنـه قد بان أنهـا مستحـاضـة فإن ردها زوجها الأول في اليوم واليومين فرق بينهما وإن تزوجت فيهما فرق بينهما .

مسـألة :

وعدة المستحاضة التي لا ينقطع عنها الدم ثلاثة قروء واقراؤها تلك الأيام التي تعرف أنها حيضها والاستحاضة لا تحسب من العدة .

مسـألة :

وإذا رأت المطلقـة الـدم في الحيضـة الثالثة يومين ثم طهرت وصلت فقيـل ليس لزوجهـا الأول أن يراجعهـا وقد انقضت عدتها منه وليس لها أن تزوج حتى تحيض الثالثة حيضة تامة وقال قوم تتم عشرة أيام بتلك الثلاث وليس عليها أن تنتظر حيضة أخرى وقد حاضت ثلاثة أيام . وإن تزوجت قبـل تمام العـادة فالنكـاح فاسـد في القـولين جميعاً ولو لم يجز بها إلا بعد تمام العادة وإن لم تحض الثالثة إلا يوماً فلا نعيد بذلك إلا على قول من يقول أن

أقل الحيض يوماً فلا يبعد أن يكون بتمام ما هو يوجب لحكم الحيض أن تكون به انقضاء العدة .

مسألة :

والتي تحيض يومين ثم تحيض حيضتين تامتين فقيل لا يدركها زوجها ولا تزوج حتى تحيض ثلاث أقل كل حيضة ثلاثة أيام على قول .

مسألة :

قال أبو محمد ومن طلق زوجته وكان وقتها أن تحيض عشراً فحاضت ثلاث حيضات خمساً خمساً فقد بانت منه ولا يجوز أن تزوج بغيره .

مسألة :

أبو محمد والمرأة إذا كانت تعتد بالحيض فحاضت حيضتين مثل ما عودت تحيض ثم حاضت الثالثة مخالفة للأولتين ناقصة أو زائدة فقالوا أنها قد فاتت الأول ولا يجوز لها أن تزوج حتى يتفق لها ثلاث حيضات متساويات . وفي الزيادة اختلاف . وأما إن كانت الحيضة الثالثة ناقصة فقالوا أنها لا تحل لها أن تزوج حتى تحيض الرابعة موافقة للأوليين فقد انقضت عدتها ويجوز لها أن تزوج . فإن كانت الرابعة مخالفة للأوليين ووافقت الثالثة فلا ينقضى عدتها حتى تأتي الخامسة فإن وافقت الخامسة الرابعة والثالثة فقد صار ذلك عادة لها وقد تحولت عادتها إلى هذه الثلاث حيضات التي اتفقت لها وقد انقضت عدتها بهن . وإن كانت الخامسة مخالفة للجميع فهي تعد من العدة ولا يجوز لها أن تزوج حتى تنقضى

ثلاث حيضات متواليات على حال واحد وأما إن كانت حيضتها الثالثة من الثلاث الأوليات زائدة ففيها اختلاف قال قوم قد حاضت مثل حيضتيها الأوليين وزيادة فقد تمت لها الحيضة ولا تغيرها الزيادة وقد انقضت عدتها ويجوز لها التزويج وقال قوم من الزيادة أنها قد انتقلت عاداتها ولا يحل لها أن تزوج حتى تبين بثلاث متفقات لا زيادة فيهن ولا نقصان .

مسألة :

وقيل في المرأة التي تحيض فيكون حيضها يوماً وليلة عادة لها تعرف بذلك نفسها فإن طلقت ولم تكن حاضت قط ثم حاضت يوماً وليلة أو يوماً واحداً فإن عدتها تنقضي بثلاث حيضات في ثلاثة أشهر وإن حاضت ثلاثا في أقل من ثلاثة أشهر لم تنقضِ العدة ولا يدركها زوجها بعد انقضاء ثلاث حيضاتها أولئك فإن كانت تحيض حيضاً كاملاً وطلقها فحاضت حيضة غير تامة أو أقل من ثلاثة أيام فإنها تبين من مطلقها ولا تحل للأزواج حتى تحيض ثلاث حيضات كوامل إلا أن تتابع لها ثلاث حيضات ناقصة مثل ما ذكرنا فإن ذلك يكون حيضا وتعتد به لأنه قد صار وقتا لها . ونحب أن تأخذ في الحيض بالاحتياط فتنقضي العدة من مطلقها إذا حاضت ثلاث حيضات بين كل حيضتين طهراً عشرة أيام هيّ فيهن تصلي ولو كانت كل حيضة أقل من ثلاثة أيام ولا تزوج حتى تحيض ثلاثاً .

مسألة :

ومطلقة كان حيضها عشرة فجاءها وقتها ثلاثة أيام فإذا كان ذلك في الحيضة الثالثة فليس لزوجها أن يراجعها ولا نحب أن تزوج حتى تحيض

حيضة تامة عشرة أيام كما عودت وأحب أنا أن تتم عشرة أيام بتلك الثلاث التي كانت في الدم .

مسـألة :

عن هاشم في مطلقة كان وقت حيضها تسعة أيام فحاضت يومين ثم انقطع عنها الدم قال إن لم يراجعها الدم فقد انقضت عدتها .

بـاب في عـدة المـرأة إذا انقطع حيضهـا أو لم تحض

وإذا كانت المطلقة ممن تحيض فعدتها إلى أن تحيض ثلاث حيضات أو باثنتين من الحيض وإذا حاضت حيضة ثم انقطع عنها الدم وكانت هيّ ممن تحيض فعدتها ثلاث حيض وإن طال ذلك . وإن كانت هيّ ممن تحيض كل سنة حيضة فطلقها فحاضت حيضة واحدة ثم عرض لها ورجع فانقطع عنها فعدتها ثلاث حيض وإن طال ذلك .

مسـألة :

امـرأة طلقهـا زوجهـا وهي ممن تحيض فقعـدت عن الحيض ثلاث سنـين أو أكثـر ففي أكثـر قول أصحـابنا فيما عندي أن عدتها بالحيض حتى تصـير بحـد من يائس من المحيض . وقلت لما كانت قعـدت عن الحيض سنة أو أكثر اعتدت بالشهور وتزوجت قلت هل يجوز لها ذلك أم يفرق بينهما فمعى على هذا القول يفرق بينها وبين زوجها وإذا وافقا قول أحد من أهل العلم فهما على ولايتهما . وقلت هل تعلم أنه قال أحد من أهل العلم أنها تعتد بالشهور إذا خلا لها سنة لم ترد . فأحسب أنه قد قيل فيما قد جاء من آثـار أصحـابنـا القـديمـة إذا إرتـابت المـرأة فلم تر حيضـاً ولم يتبين لها حمل ووقعت الـريبـة فأحسب أنـه قد قيـل أنهـا إذا مضت سنة وهي على سبيل الريبة لم تبين لها حيض أو حمل فهي مستراببة وعدتها الشهور ولقوله تعالى : ﴿**فـإن ارتبتم فعـدتهن ثلاثـة أشهر**﴾ . قال غيره قد قيل هذا وقال من قال تعتـد تسعـة أشهـر لريبة الحمل ثم بالشهور وهو قول جابر ومسلم وعمر بن

الخطاب رحمه الله فيما يوجد عنهم وبه قال مالك والشافعي وأهل العراق . وعن قتادة وسعيد بن المسيب من قومنا وقال من قال تعتد سنتين لأن الولد يلحق إلى سنتين ثم تعتد بالشهور بعد ذلك والله أعلم .

مسألة :

والتي لم تحض وهي امرأة ثم طلقت فإنها تعتد من الاحتياط سنة . تسعة أشهر للحمل وثلاثة أشهر للعدة لتخرج من الشبهة لأنها امرأة لم تحض قط . والمرأة التي لا تحيض قط قال أصحابنا تعتد سنة .

مسألة :

أيضاً وقد وجدت عن ابن عباس إذا حاضت المرأة حيضة واحدة حين بلغت ثم طلقها زوجها ولم يرجع إليها الحيض وانتظرت أشهر ولم يأتها الحيض فإنها ترجع تعتد سنة تسعة أشهر للحمل وثلاثة أشهر للعدة مكان ثلاث حيضات . ومن الجامع أن المطلقة إذا لم تر الدم إلا دفعة ثم طلقت إن عدتها سنة ثم قد خلت للأزواج وكذلك لو رأت الدم يوماً واحداً أو يومين فعدتها سنة على هذا إلا أن تكون حاضت أقل الحيض ثلاثة أيام .

بـاب في تصـــديق المـــرأة في العـــدة

قال الله عز وجـــل : ﴿**ولا يحل لهن أن يكـــتـــمـــن ما خلق الله في أرحـامهن إن كن يؤمن بالله واليـوم الآخـر**﴾ . أبو عمر الحيض والحمل . قال علقمة الحيض . عن ابن عبـاس عن أبي بن كعب كان من الأمانة أن ائتمنت المـرأة على فرجهـا . وقال ابن عبـاس يعني الحمل لأن النساء كن يطلقن عند الطهر وكانت المرأة تطلق وهي حامل فتخفي حملها حتى يشهد الرجل الطلاق كله وقد كتمت الحمل للتزويج فنهاهن الله أن يكتمن الحمل .

مســألة :

والمـرأة مصـدقـة في انقضـاء عدتهـا فإذا قالت أن عدتها قد انقضت يسقط قبل ذلك منها وانقضت عدتها وقيل لا يمين عليها في ذلك . وإن لم تعلم أنهـا حامـل فقـالت اليـوم الثاني إنا هذه الليلة ولدت ولم ير عندها ولد فإنها تصدق فيما ادعت وتزوج وإن قالت بعد ذلك أني قد كذبت والآن قد تبت فلا يقبل منها وإن صدقها فلا صداق عليه لها وقد حرمت عليه .

مســألة :

وأقـــل ما تصـدق المـرأة إذا قالت أن عدتهـا قد انقضت في شهـر مذ طلقت على أنهـا قد حاضت ثلاثـاً فذلـك تسعة وعشرون يوماً وقال بعض أقل ذلك تسعة وثلاثون يوماً على أنها طاهر عشراً ثم حائض ثلاثا ثم طاهراً ثم حائض ثلاثا ثم طاهراً ثم حائض ثلاثاً فذلك تسعة وثلاثون يوما .

مسـألة :

والـزوج يملك الـرجعـة ما لم تتكلم المـرأة بانقضاء العدة فيما يمكن صدقها ثم لا رجعة له عليها ولا يسأل على هذا بينة . وإن اتهمها الزوج في شيء من هذا وأراد يمينها فليس له ذلك عليها وإن قال الزوج أخبرتني أمس أنك لم تحيضي شيئا وصدقته كان له الرجعة عليها وإن كذبته لم يكن له أن يستحلفها .

مسـألة :

أتت امـرأة علي بن أبي طالب فقـالت إني طلقت وحضت في شهـر واحـد ثلاث حيض فقـال علي لشـريـح قل فيهـا قال شريح ينظر نساء من أهلهـا ممن يرضى دينهن وأمـانتهن فإن قلن أنهـا حاضت في شهـر ثلاث حيضـات وطهـرت عنـد كل حيضة صدقت . قال علي . قالون . وقالون كلمة بالرومية معناها أصبت .

مسـألة :

ومن طلق زوجتـه فلما خلا شهـر أو شهـران أشهـد بردهـا فقالت قد حضت ثلاثاً ثم عادت فقالت حضت حيضة أو حيضتين فهي مصدقة إذا رجعت . وإن شاء رجع إليها على ما وصفت إلا أن تتم قولها مذ انقضت عدتها ولا يضرها قولها قد حضت إذا رجعت عن ذلك .

مسـألة :

ومن تزوج امـرأة في بقيـة من عدتهـا غلطـاً ثم علمت بعد ذلك هل

على الزوج أن يصدقها فقال فيه اختلاف فقول عليه تصديقها في ذلك إذا قالت غلطت وقول ليس عليه تصديقها في ذلك إذا قالت أنها غلطت إذا لم يقل أنها إنقضت عدتها . وإذا قالت انقضت عدتها وثبت عليها الاقرار بذلك لم يكن لها تصديق في الحكم إذا وصفت ما ينقضى به العدة . فإن اعتزلها فنفقتها على الأول فإن كانت حاملاً من الآخر فنفقتها على الآخر لسبب الحمل .

بـاب في انقضـاء عـدة المـرأة قبـل علمهـا بالبينـونة

رجل أقر أنه طلق زوجته منذ أربعة أشهر أو أكثر قال معى أنه يثبت إقـراره بطـلاقهـا مذ أقـر فيما يجب عليه من حجة الطلاق ولا أعلم في ذلك اختـلافـا . وفي انقضاء العدة اختلاف فقيل تنقضى إن كان قد خلا وقول أبي عبـد الله عليهـا العـدة وعليـه نفقتهـا إلى الـوقت الـذي علمت فيـه بالطـلاق . فإن كان غائبـاً وليس له بالطـلاق بينـة فعليـه نفقتها إذا أقر أنه طلقهـا ثلاثـاً بلفظ واحد أو واحد بعد واحد إلى أن علمت ولا تزوج حتى تعتد مذ علمت بالطلاق ثلاث حيضات وإن صح بالبينة كان ذلك جائزاً . على كل حال .

مسـألة :

اختلف أصحـابنـا في المـرأة يأتيها خبر وفاة زوجها أو طلاقه لها بعد انقضاء المدة التي تعتد فيها قال أكثرهم أن عدتها قد انقضت بمرور الوقت ولو لم تنو ذلـك ولم تعتقـده . وقـال بعضهم كالنشاذ من قولهم لا يكون ما مضى من الأيام التي لم تعلم بوفاة الزوج منها أو طلاقه من عدتها وعليها إذا علمت أن تقصـد إلى فعـل ما تعتد به لأن العدة عبادة ولا تؤدى إلا بقصد ونية وهذا أرجح القولين عندنا في باب النظر . ويدل على صحة هذه المقالة ما أجمعوا عليـه أن المـرأة إذا خلا زوجهـا بها ثم فارقهـا فاتفقـا على أنـه لم يطأ فإنهـما مصـدقان في ذلك ولها نصف الصداق . وهو قول ابن مسعود ولا يصدقان

في العدة التي أوجبها التي أوجبها الدخول قال الله تعالى : ﴿**يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء**﴾ وقال ﴿**يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشراً**﴾ والتربص هو الانتظار فكيف تكون متربصة ولم تعلم بالتربص ولا تربص وجب عليها .

مسألة :

وقيل إنما تكون عدة المرأة من يوم طلقها زوجها والذي مات من يوم مات والذي قعد من يوم قعد والذي ظاهر من يوم ظاهر منها لا من يوم بلغها ذلك إذا كان غائبا ولم تعلم فإذا كان إنما بلغها ذلك وقد انقضت عدتها من يوم مات أو طلق أو فقد أو انقضت أربعة أشهر منذ ظاهر منها ولم يكفر فقد حلت للأزواج ولا عدة عليها بعد ذلك إذا لم تكن حاملاً غير أن المفقود زوجها إذا خلت أربع سنين منذ فقد فلا يحل لها أن تزوج حتى يطلقها وليه وتعتد بعد الطلاق عدة المميتة .

بـاب في عــدة اللواتي بحــرمة أو غلــط

وعدة المرجوم عنها زوجها عدة المطلقة وفي بعض الكتب عدتها عدة المتوفى عنها زوجها والله أعلم .

مســألة :

قال أصحابنا أن المطلقة ثلاثا والمختلعة والملاعنة والمختارة نفسها كل هؤلاء بائنات لا ميراث لهن في العدة ولا للأزواج منهن وعدتهن على كل حال ثلاث حيضات أو ثلاثة أشهر .

مســألة :

وكل امرأة لزمتها العدة من زوج إذا طلقها أو خالعها أو حرمت عليه من قبل بحرمة وقعت بينهما أو وطئها في دبرها أو في حيضها متعمداً أو عاينته في زنا أو عاينها في زنا أو أقرت عنده بزنا ولم ترجع عن إقرارها أو صدقها أو أقر عندها بزنا ولم يرجع عن إقراه وصدقته أو بان من بعد ما وطئها أنها أخته من الـرضـاعـة أو النسب أو تزوجهـا على أختها ووطئها كل هذا يقع به الحرمة وكـل هؤلاء تقـع عليهن العـدة بالحيض ثلاث حيضات فإن كن قد أيسن من المحيض فثلاثة أشهر .

بـاب في عـدة الـصـبـيـة وزوجـة الـصـبـى والخصي والمجبـوب

وإذا مات زوج الصغـيرة فإن على أوليـائهـا أن لا يزوجـوهـا حتى تنقضى عدتها والصغيرة غير متعبدة بالعدة كما يعبد بها من بلغ من النساء ولكن العبادة على الأولياء أن يأخذوها بمثل الفعل الذي يلزم من تعتد من النسـاء المتعبـدات بالطلاق والموت كما يأخذونها بالطهارة والصلاة ويلزمونها الصيام وإن كانت غير مخاطبة بذلك ولكن على الأولياء أن يأخذوها بالعدة ولا يزوجـوهـا إلى انقضاء المدة وهذا باتفاق وليس على الصغير الكف عما أخذ على من بلغ من النساء في حال العدة من اللباس[1].

مسـألة :

في عدة الصبيـة المطلقـة قال أبـو عبد الله إذا كانت في حد البالغات وقـد حضن أتـرا بهن فعـدتهـا أبعد الأجلين . قلت فكيف قال تعتد تسعة أشهر للحمل لعلها حملت فإذا انقضت التسعة الأشهر أعتدت أيضا ثلاثة أشهر فذلك سنة ثم تحل للأزواج . قلت فإن حاضت قبل أن تكمل السنة بيوم قال تهمل ما كانت فيه وترجع تعتد ثلاث حيضات .

مسـألة :

إذا مات الصبي عن امرأته قبل أن يدخل بها وظهر بها حمل بعد موته

---

(١) في نسـخة البـوائن .

فعدتها أربعة أشهر وعشراً ولا ينظر إلى الحمل لأنه منه وإنما حدث بعد موته . ولو كان الحمل قبل موته وهو صبي رضيع ثم مات عن امرأته وهي حامل من فجور فعدتها أن تضع حملها . وليس على زوجة الصبي إذا مات عنها عدة الوفاة وعليها عدة المطلقة استبراء لرحمها إن كان دخل بها وكان مثله ينزل الماء . وإن كانت حاملاً فوضع حملها على كل حال كان الحمل قبل موته أو بعد موته . ولا تلحقها عدة الوفاة إلا من الزوج البالغ .

مسألة :

وإذا طلق الخصي أو مات فهو والصحيح في الولد سواء . وكذلك المجبوب إذا كان ينزل الماء وقيل لا عدة على زوجة المجبوب وفي موضع آخر إن العدة على امرأة الخصي والعنين إذا خلا بها لأنهما لا يكون منهما المني وأما المجبوب فلا .

مسألة :

والصبية ليس عليها من الصبي عدة المتوفى عنها زوجها وكذلك إن بلغ الصبي فغير التزويج ثم مات وقد جاز بها في صباه فليس عليها منه عدة لأنه لم يكن زوجاً تثبت عليها منه العدة فإن طلقها بعد بلوغه وقد رضى بتزويجها وكان قد جاز لها في صباه وهي بالغ معنى أبي الحسن أن عليه الصداق كامل إذا رضى بها بعد بلوغه وإن لم يرض بها فليس عليه صداق . وأما الصبيه إذا مات زوجها فعن الشيخ أن تزويجها وعدتها وميراثها موقوف فإذا بلغت فإن رضيت به زوجاً كان عليها هنالك العدة ولها الصداق كامل ولها الميراث منه بعد أن تستحلف يمينا بالله لو كان حياً

لرضيت به زوجاً وإن لم ترضى به زوجاً فلا عدة عليها ولا ميراث لها ولا صداق لها إلا أن يكون دخل بها فعليه الصداق في ماله .

مسألة :

والصبي إذا دخل بزوجته الصبية في صباه ثم طلقها في صباه أن تزويجه وطلاقه كله موقوف فإن أتم التزويج والطلاق بعد بلوغه فعليها عدة المطلقة وإن فسخ التزويج لم يثبت عليها عدة .

بـاب في عــدة الصــغيرة والمؤيســة الكبيرة

وإذا كانت المـرأة ممن لا تحيض من كبر أو صغـر فعـدتهـا ثلاثة أشهر الــدليــل على ذلـك قول الله تعـالى : ﴿**والـلائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللاتى لم يحضن**﴾ .

مســألة :

وإذا اعتدت الصغيرة بالشهور ثم حاضت من قبل أن تكمل العدة استأنفت العـدة بالحيض فإن حاضت حيضـة واحدة أو حيضتين ثم انقطع عنهـا فلا تعتـد بالشهـور حتى تصير في حد من تأيس من المحيض وإياسها منه أن تبلغ السن الذي من بلغه من النساء لم يحضن . فإن أتاها بعد ذلك حيض اعتـدت بما حاضت من قبـل وتعتـد ثلاث حيضات . وقال من قال إذا بلغت ستـين سنـة فقـد أست من المحيض . وتعتد بالشهور فإن جاءها بعـد ذلـك دم وهي تعتـد بالشهـور فعـدتها بالشهور وإن جاءها الحيض في وقت تحيض فيه بعض النساء وبعضهن لا يحضن فيه فعدتهن بالحيض فإن أيست قبل الستين كان لها أن تعتد ثلاثة شهور بظاهر الآية . فإذا اعتدت بالأشهــر عنـد وقـوع الإيـاس لها ثم طرأ عليهـا الحيض اعتـدت بالحيض ولا أعلم في هذا اختلافا . ولو تركنا الظاهر ما وجب عليها أن تعتد بالإقراء بعد ما اعتدت بالأشهر عند وقوع الإياس غير أني لا أعلم أن أحداً رخص لها في ذلـك فإن قيـل لم وجب عليهـا الـرجوع إلى الحيض في العدة قيل له النـاس في هذه المسألـة على قولـين . فقال الأكثرون تستأنف وقال آخرون تتم الحيض وقـد وردت الآيـات والآثـار بالعدد ولا ذكر لعدة بعضها شهور

وبعضهـا إقـراء فوجب أن تأتي بثـلاثـة إقراء إذ غير منكر أن تدخل في عدة فتنتقل إلى غيرها كرجوع المطلقة الرجعيه إلى عدة الميتة بإجماعهم .

مسـألة :

وإذا اعتـدت بقـروء أو قروءين ثم أيست وجب عليها أن تعتد ثلاثة أشهر كالأولى .

مسـألة :

قال أبـو محمـد ومن طلق زوجتـه الصغيرة وقد مضى من الشهر أيام فالعـدة تكـون من رأس الشهـر عنـد الهـلال ولا تحسبن تلك الأيام لها من العـدة وهـذا أكثر القول عند أصحابنا إلا أنه قد قال بعضهم وليس العمل عليـه أنهـا تعتد من يوم طلقها وكذلك عدة الكبيرة التي لا تحيض مثل عدة الصغيرة في الأيام .

مسـألة :

ولا تيأس المـرأة إلا أن تبلغ ستـين سنـة على ما وجـدنـا من الآثـار واختلفـوا في الخمسـين فقـول يحد الإياس وقول لا تيأس إلا بالستين وقول خمسة وخمسون سنة .

بـاب في عـدة الأمـة والذميـة في الطـلاق والوفـاة والحمـــل

وعـدة الأمـة بأحـد شيئـين بارتفـاع الملك والتحـريم وعـدتهـا على النصف من عدة الحرة إلا الحامل فإنها يستوى معها في المدة وطلاقها اثنتان وعدتها بالحيض حيضتان وفي الشهور شهر ونصف وهو خمسة وأربعون يوماً لعـدم معـرفـة النصف من ذلـك فقد روي عن بعض الفقهاء لو استطعت لجعلت للأمة حيضة ونصف وجدته عن عمر رحمه الله .

مسـألة :

وروى عن النبي ﷺ أنـــه قال طلاق الأمـــة تطليقتـــان وقـــرؤ هـــا حيضتان . وقال الظاهر عدة الأمة عدة الحرة ولا فرق بينهما إذ الله لم يخص أمة من حرة .

مســـألة :

والعدة على الأمة هي عدتها من الحر والعبد وكذلك الحرة تعتد عدة الحرة من الحر والعبد .

مســـألة :

والعـــدة من الأمـــة من زوجهـــا الحـــر والعبـد إن كانت ممن تحيض فحيضتـان وطـلاقها تطليقتان . وإن كانت ممن لا تحيض من كبراً أو صغر فعدتها شهر ونصف والأمة المميته عدتها شهران وخمسة أيام من الحر والعبد

وقال قوم عدتها أربعة أشهر وعشراً جعلوها مثل الحرة لعموم الآية وإن كانت حاملاً فأبعد الأجلين من الأيام والوضوع .

مسألة :

واختلفوا في الحر يطلق المملوكة والمملوك يطلق الحرة فقال قوم الطلاق بالرجال والعدة بالنساء وهو الحجة إن الله خاطب الرجال بالطلاق والنساء بالعدة وهو قول زيد بن ثابت وابن عمر وابن عباس ومالك والشافعي وقال قوم الطلاق والعدة بالنساء وروى ذلك عن علي و ابن مسعود وبه قال أبو حنيفة والحسن وابن سير ين وروىعن ابن عمر أنه قال الطلاق بأيهما يرونه وبه قال الأوزاعي وقال الحسن الطلاق والعدة بالنساء ليس من قبل الرجال إن كان حراً وهي أمة فطلاقها طلاق الأمة وإن كان عبداً وهي حرة فطلاقها طلاق الحرة . وكذلك عبد أو أمة وبه يقول أصحابنا .

مسألة :

ابن جعفر في الأمة التي كان سيدها يطأها ثم يموت فتركها فتلك أمة فعدتها حيضتان وقال من قال حيضة واحدة . وفي الضياء وبه يقول بن عمر ومالك والشافعي وقال قوم أربعة أشهر وعشر ورفع ذلك عن علي وغيره وقيل ثلاث حيضات وبه قال عطاء والثوري وأصحاب الرأي . وقالت طائفة نصف عدة الحرة المميته وهو قول عطاء وطاووس وقتادة . وعن الحسن قول خامس أنها إذا عتقت فعدتها حيضه وإن مات عنها ثلاث حيض .

مسـألة :

ابن جعفـر وإن أعتقهـا قبـل موتـه فتعتـد ثلاث حيض ثم تزوج إن شاءت إذا مات وهي في العدة .

مسـألة :

وأمـا التي دبـرهـا سيـدها فعتقت بسبب التدبير أو بسبب ولدها منه فهـذه عدتهـا عدة المميتـه أربعة أشهر وعشراً وإن طلق الرجل زوجته الأمة تطليقتـين ثم مات أو اعتقت في عدتهـا فعـدتهـا عدة الحـرة المطلقـة ثلاث حيضـات لأنهـا قد كانت بانت منـه كما تبـين الآمـاء بتطليقتين وإن طلقها واحدة فهو يملك الرجعة وإن اعتقت في عدتها فعدتها ثلاث حيضات عدة الحرة . وإن مات وهي في العدة وقد اعتقت ورثته اعتقت قبل موته وعدتها عدة الحرة المميته أربعة أشهر وعشر . وقال من قال إذا اختارته بعد العتق .

مسـألة :

وقيـل إذا قال زوج الأمـة المطلقـة إني كنت راجعتهـا في العـدة وقال ذلـك بعـد انقضـاء العـدة وقـال المـولي صدق وقالت الأمة لم يراجعني كان القـول قول سيـدهـا إذا كان على ذلـك نيتـه لأنـه لو زوجها لجاز عليها ولو كرهت وهـو أملك بها من نفسهـا . وقـال بعض الفقهاء في التي كان مولاها يطأهـا ثم مات وهي حامـل منـه إنهـا تعتق بولـدهـا وعـدتها أبعد الأجلين الوضع أو مضي أربعة أشهر وعشر . وقال من قال لأنها عتقت بعد موته بما في بطنهـا وعنـدي أنهـا تعتق إذا ولـدت وورثها ولدها لأنه قد قيل إن خرج

ولدها ميتا ولم يكن لها منه ولو غيره إنها أمة إذا طهرت من نفاسها حلت للأزواج . وإن اعتقها في حياته فعدتها أن تضع حملها .

مسألة :

ومن أعتق سرية ثم أراد أن يتزوجها فلا عدة عليها .

مسألة :

ومن كانت له جارية لا يطأها فأعتقها وتزوجها رجل فلا عدة عليها وهي أعلم بنفسها . وإن كانت مدبرة فعتقت قبل موته فلا عدة عليها .

مسألة :

اجمعوا أن الأمة المطلقة الحامل عدتها وضع حملها .

مسألة :

والمكاتبة عدتها عدة الحرة .

مسألة :

وإذا طلقت الأمة تطليقة ثم ادركها عتاقه في العدة فعدتها عدة الحر . وإن كان طلاقا لا يملك فيه رجعة أو كانت مميته ثم أدركها عتاقة في العدة فقيل عدتها عدة الحرة وقيل عدة الأمة .

بـاب في عــدة الذميــة والمشــركة

قال أبو محمد الذمية من المسلم كعدة الحرة من غيرها . وقال بعض على الـذميـة ثلث عدة الحـرة والأول عندنا أكثر وبه يقول مالك والشافعي وأصحاب الرأي .

مســألة :

قال الشافعي على الذمية العدة والإحداد . وقال أبو حنيفة لا عدة عليها ولا إحداد .

مســألة :

كل امـرأة خرجت من دار الحـرب مسلمـة وخلفت زوجها كافراً فلا عدة عليها ولها أن تزوج إن لم يكن بها حمل فإن كان بها حمل فلا تزوج حتى تضع وقيل عليها العدة استبراء لرحمها ثلاث حيضات . وكذلك المرأة من أهـل الحـرب تسبـا ولهـا زوج من دار الحـرب فلا عدة عليهـا ولمـولاهـا أن يستبرئها بحيضه وإن أسلمت أو كانت ذمية . وإذا أسلمت زوجة المشرك اعتـدت منـه ثلاث حيضـات فإن أسلمت ثم مات من يومـه اعتدت أيضا بالحيض لأنـه قد قطـع الإسـلام الـذي بينهـما . وإن أسلم وهي في العـدة أدركها على نكاحها وهي زوجته فإن مات وهو مشرك ثم أسلمت فإنها تعتد عدة المميته ولها منه الميراث لأنه مات وهي زوجته ولم يدخل في الإسلام .

مســألة :

والمطلقـة من أهـل الكتـاب طلاقـا بائنـا أو المميتـة ليس عليهـا ترك

الطيب ولا الحلي لأن الذي هي فيه من الشرك وترك فرائض الله أعظم من ذلك .

مسـألة :

ومن غير الكتـاب وجـدت في جواب أبي سعيـد في الذمية إذا كانت تحت مسلم فطلقها فاعتدت بحيضة وطهرت ثم أسلمت قبل الغسل كان عليهـا تستأنف حيضتـين عدة المسلمـة ولا يدركها زوجها لأنها قد انقضت عدة التزويج الثابت عليها حكمه وإنما لحقها لاستبراء رحمها .

بـاب الدعــوى في الحــكم بين الزوجــين

في العدة والرد والتزويج الثاني وكفارة الظهار وما أشبه ذلك

ومن طلق زوجتــه ومضت مدة من مثلهـا ما ينقضى عدتهـا ثم جاء إليها فأشهد على ردها فقالت قد انقضت عدتي فلا يقبل منها . وإذا قالت قبل أن يردها قد انقضت عدتها فالقول قولها والفرق بين ذلك أنها لو قالت قبـل أن يشهـد على ردهـا لكانت أمينة في نفسها غير متهمة ما لم تكن علة تقـع بها شك أو أمـر ترفعـه بهذا القـول . فإذا أشهد على ردها فقد ملكها وصار أملك بها من نفسها وقولها هذا دعوى منها والدعوى لا تقبل ولا تلزمه وله ردها .

مســألة :

وكل مطلقة ثلاثا ادعت انقضاء عدتها والتزويج والوطء وفرقه الثاني وانقضــاء عدتهـا منـه من زمـان يمكن ذلـك ولم نعلم خلاف ما قالت جاز التزويج بها ولم يلزمها بيان من الذي تزوجها . وفي موضع إذا ادعت ذلك من مدة ممكنـة قبـل قولهـا وجـاز أن يتزوج بها بإجماع . وفي موضع آخر قال لا يصح ذلك على أصولهم لأن التزويج حق والحق إذا ثبت لم يقبل إلا بصحة .

مســألة :

وأجمعوا أنه إذا قال كنت راجعتك في العدة بعد انقضائها وأنكرت أن القـول قولهـا مع يمينهـا ولا سبيـل له إليـه إلا في قول أبي حنيفـة فإنه كان لا يرى يمينا في النكاح ولا في الرجعة وقيل أنه إذا ادعى ردها في العدة فلا

إيمان من ذلك فإذا ادعى أنه أعلمها بالرد في العدة فبينهما الإيمان يحلف على أنه ما أعلمها بالرد في العدة ويحلف هو بعد أعلمها بالرد في العدة .

مسألة :

وإذا ادعت على زوجها أنه راجعها وهو ذاهب العقل ثم لم يحدث لها رجعة حتى انقضت عدتها فالقول قوله لأن الرجعة إليه دونها وهي في العدة تدعى ابطالها ولا يكون لها ابطالها إلا بالبينة .

مسألة :

ومن تزوج امرأة ثم فارقها ثم ردها الزوج الأول ودخل بها ثم قالت أن زوجها الثاني الذي فارقها لم يكن وطئها وصدقها الزوج الذي فارقها أنه لم يكن وطئها فعن أبي عبد الله فيما أحسب فأني أقول لا يقبل قولها ولا قول الزوج الذي قالت أنه لم يدخل بها إلا أن يصدقها الزوج الآخر على قولها فذلك إليه ويفارقها وإن لم يصدقها فذلك له ولا بأس عليه بالمقام معها كانت ثقة أو غير ثقة .

مسألة :

ومن طلق زوجته ثم توفى فقال الورثة قد انقضت عدتك وقالت المرأة لم تنقض عدتي فالقول قولها تصدق فيما قالت . وفي موضع ولو راجعها الأول ثم أنكرت الدخول بعد الإقرار تصدق . قال غيره وذلك إذا أقرت بعد أن تعلم أن الآخر جاز بها أو أغلق عليها بابا أو أرخى عليها حجاباً ولو أقر الزوج بذلك حتى تقر هيّ بذلك ثم لا يقبل انكارها وإن قال لامرأته في

العـدة قد راجعتـك فقـالت مجيبـة له قد انقضت عدتي فقيل أن قوله ذلك رجعة إذا كانت بينة ولا تصدق بعد الرد .

مسـألة :

فيمن أشهد على رجعة زوجته ثلاث مرات كل مرة شاهدين فقالت المرأة لم يبق له عليّ رجعة قال الزوج أنه أشهد على رجعتها من غير طلاق القـول قول المـرأة أم الـزوج . قال القول قول الزوج حتى تعلم أنه أشهد على طلاق .

مسـألة :

عن محمد بن محبوب امرأة تزوجها رجل ثم دخل بها وطلقها وهي ممن تحيض فبقيت ما شاء الله ثم ملكها آخر فقالت بعد أن ملكها إني لم أحض ثلاث حيضـات بعـد أن طلقني زوجي الأول أوقالت اعتدت بالشهور قال لا تصدق على ذلك دخل بها الآخر أو لم يدخل بها وعليها أن تطلب البرآن .

بـاب في رد الزوجـــات

قال الله تعالى : ﴿وبعولتهن أحق بردهن﴾ في ذلك يعني في الذي تطلق واحدة أو اثنتين أجمعوا أن الرد يثبت بغير مهر ولا عوض . ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن النبي ﷺ طلق حفصة ثم راجعها في العدة وطلق زوجته سودة أيضاً واحدة وراجع الرجعة بعد الطلاق أكثر ما يقال بالكسر .

مسـألة :

فأما المطلقة فترد وإن كرهت والمختلعة لا ترد إلا برأيها فإذا أراد ردها بشهادة شاهدين عدلين والمختلعة لا يجوز إلا برأيها وحضرتها مع الشاهدين أو يعرفانها الشاهدان من بعد وتقبل ما رد عليها من الصداق . وأما المطلقة فبحضرتها أو بعرفانها .

مسـألة :

والرد لا يكون إلا باللسان الدليل على ذلك قول الله تعالى : ﴿وأشهدوا ذوي عدل منكم﴾ ولا تقع الشهادة إلا على القول باللسان . ومن قال أن المراجعة تكون بغير كلام فعليه الدليل كما لا يكون نكاح ولا طلاق بغير كلام لأن النكاح تحليل بعد التحريم وكذلك الرجعة تحليل بعد التحريم والتحليل بالتحليل يشبه ويقاس وأولى أن يقاس بعضه ببعض ولا يقاس بالتحليل بعد التحليل .

مسـألة :

وأجمعوا أنه إذا راجع زوجته باللسان كان ذلك رجعة وتنازعوا في غير

ذلك . وأجمعوا أن المطلق ليس له أن يطأها إذا لم يرد بذلك الرجعة لأن الناس في تلك المسألة على قولين أحدهما أنه غير جائز له الوطء والتلذذ من غير أن تحدث رجعة باللسان والقول الأخير أنه ليس له ذلك إلا أن يريد بذلك الرجعة ومجموع القولين بوجب أن الطلاق قد اكتسب التحريم والجهة الأخرى أن الطلاق لو لم يؤثر شيئا لم يكن في قوله : ﴿**وبعولتهن أحق بردهن**﴾ في ذلك فائدة .

مسألة :

وأجمع المسلمون جميعاً أن المختلعة جائز لمن خالعها أن يتزوجها وهي في الاستبراء . قال المصنف وجدت أن التزويج في العدة أقوى من الرد والله أعلم .

مسألة :

والمختلعة والمختارة نفسها والبائنة بالإيلاء والظهار في رد أزواجهن لهن ما كن في العدة اختلاف وقول يجوز وقول لا يجوز إلا بولي وشاهدين وصداق لأنه نكاح مستقبل بعد فسخ . لا يجوز رد البائنة بالظهار والإيلاء إلا بتزويج جديد وولي وشاهدين .

مسألة :

وإذا أراد الزوجان المراجعة بعد انقضاء العدة أو في العدة كان لهما ذلك فيما دون الطلاق الثلاث وليس لوليها منعها من ذلك . قال الله تعالى : ﴿**وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن**﴾ يقول : فانقضت عدتهن ﴿**فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن**﴾ الآية . نزلت في معقل منع أخته لما

طلقها بن القداح الأنصاري وبانت منه أن ترجع إليه وقال والله لا أردها أبداً فلما قرأ عليه النبي ﷺ الآية قال رغم أنفي رغم أنفي لأمر الله والمعاضله التضييق والمنع .

مسألة :

قال المصنف والمطلقة واحدة أو اثنتين قرؤها كاف ما كانت في العدة فإذا انقضت العدة لم تجز إلا بتزويج جديد وولي على قول أكثرهم وشاهدين وأما المختلعة والمتبرية فأكثر القول إن ردها في العدة جائز وهو قول من رآه طلاقاً وأما من رآه فسخاً فيحتاج إلى التزويج والله أعلم . فانظر فيه وأما بعد انقضاء العدة فلا تجزى إلا بنكاح جديد .

مسألة :

وكل شيء لا يملك فيه الرجعة فهو من الحرة والأمة والدبرة ونساء أهل الكتاب الصغيرة والكبيرة سواء .

مسألة :

والرد على ضربين رد أعيان ورد من طبق الحكم . فرد الأعيان يكون بالفعل كرد الودائع والغصوب والرد من طريق الحكم لا يكون إلا بالقول . فإن قيل الرجعة يراد استبقاء النكاح والوطء من التأثير في استبقاء النكاح ما ليس لغيره ألا ترى أن من طلق زوجته قبل الدخول بانت بتعيين الطلاق ولو دخل بها ثم طلقها لم تبن إلى انقضاء العدة وأثر الوطء في بقاء النكاح إلى انقضاء العدة وكان بأن تصح الرجعة أولا به من غيره قبل

الوطء لا يؤثر في ابقاء النكاح وإنما أثر هنالك وجود العدة في بقائه . ألا تراه لو خلا بها وجب عليها العدة عندكم والنكاح باق إلى انقضاء العدة والوطء معدوم به فإن قال إشهاد غير واجب كما لا يجب في الطلاق قيل له الطلاق يقع باختيار وغير اختيار والرد لا يقع إلا باختيار وعنده أن المطلق لو وطء لا يريد الرجعة لم تكن رجعة فإن ركب راكب منهم فقال إن الوطء لا يوجب الرجعة وإن كان بغير اختيار قيل له فما المعنى الذي يوجب الرجعة فإذا كانت قبل الطلاق وبعده فما الذي أمر الله به من المراجعة بعد الطلاق الذي حرم الفرج وهو قول لا يحله إلا القول وليس قول أبي حنيفة في جواز الوطء بأعظم من إسقاطه الحد عمن تزوج أمة ووطئها وهو يعلم أن فرجها حرام عليه قبل التزويج أو بعده .

مسألة :

ومن طلق أربع نسوة كفى في رجعتين كلمة واحدة وارتفع بذلك التحريم لأن القصد بالرجعة أن يأتي بلفظ يعلم أنه أراد الرد .

مسألة :

ولا يجوز للمحرم أن يراجع زوجته التي طلقها حتى يحل من إحرامه . وكذلك إن خالعها لم يجز له مراجعتها لأنه منهى أن يعقد على نفسه ولا على غيره التزويج ولما كان تزويجه سببا لإباحة الوطء كان الرد مثله سببا لإباحة الوطء منع من ذلك .

بـاب في لفـظ الـرد بين الزوجـين وما يثبت مـن ذلـك

المختصـر أكثـر القـول أن رد المطلقة والمتبرئة والمختلعة سواء في باب لفـظ المـراجعـة ولفظ الرد أن يقول اشهدوا أني قد رددت زوجتي فلانة بنت فلان بحقها بما بقى من طلاقها فإن قال قد رددتها أو راجعتها بحقها على ما بقى من طلاقها فذلك جائز .

مسـألة :

وإن قال قد رددتها على ما كنا عليه من الزوجية فذلك جائز .

مسـألة :

وإن قال اشهدوا أني راجعتها على ما بقى من طلاقها ولم يذكر الحق فذلك جائز . وقد قيل أنه إن ذكر الحق عند المراجعة لزمه .

مسـألة :

وأمـا رد المختلعـة فإذا قال اشهـدوا أني قد راجعتهـا ورددتهـا على صداقها بما بقى من طلاقها فذلك جائز برأيها ورضاها في ذلك .

مسـألة :

وفي قول آخر في رد المختلعة يقول اشهدوا أني قد رددت عليّ فلانة بنت فلان مالهـا الـذي اختلعت إليّ منه وقد رجعت عليها في نفسها بذلك

وتقول حتى اشهدوا أني قد قبلت ما ردْ عليّ من الصداق وقد رددت نفسي عليه على ذلك .

مسألة :

وإن قال قد رددت عليها حقها أو قال صداقها الذي اختلعت إليّ منه أو الذي أبرأتني منه وقد رجعت عليها في نفسها فذلك جائز في رد البر آن والأول أرفق بالمرأة عند المراجعة واللفظ يختلف والمعنى والمراد فيه واحد . قال بشير من قال اشهدوا أني قد رددت فلانة بنت فلان أو قال زوجتي فلانة بنت فلان فهو رد ولو لم يذكر بما بقى من الطلاق ولا بصداق وكذلك المختلعة .

مسألة :

واجمعوا أن الرجعة تصح بثلاثة وجوه : راجعتك أو ارتجعتك أو رددتك وتنازعوا من أمسكتك وقيل إذا رد الرجل زوجته في البر آن وهي حاضرة فلا تجزى بحضرتها حتى تقول بعد المراجعة قد رضيت قلت فإنها لم تقل ووطئها فوقف ولم يتقدم على تحريم . وأقول إذا كان الرد برأيها وعلمها فهو رد وإن لم تقل هي شيئا وإن قالت قد رضيت وأتممت ذلك فهو أوكد وذلك أحب إليّ .

مسألة :

ومن طلق أربع نسوة كفى في رجعتهن كلمة واحدة ولا يقع في ذلك تحريم وفي نسخة وارتفع بذلك التحريم لأن القصد بالرجعة أن يأتي بلفظ يعلم أنه أراد إلى النكاح سواء فرق اللفظ أو جمعه فهو مجزي إن شاء الله .

مسـألة :

ومن طلق امـرأتـه واحـدة ثم أقسم عليه بعض أصحابه أن يراجعها فأقبـل حتى قعـد بالبـاب فخرجت عليه امرأته فقالت له راجعتني فقال إنما أراجعـك على أن لا تؤذيني قالت نعم فقـالوا أدخل على أهلك فدخل ولم يقل اشهدوا أني قد راجعتها قال حاجب قد راجعهـا . قال غيره أراجعك لم أره إلا كأنه قال أفعل ولم يفعل بعد .

مسـألة :

ومن طلق زوجتـه فقـال له رجـل قد رددت زوجتك فلانة بنت فلان على ما بقى من الطـلاق فقـال الزوج نعم فهو رد وقد ردها . قال المصنف وقد وجدت عن أبي سعيد فيها قولاً آخر أنه لا يجزى حتى يتكلم هو بلسانه بذلك . قال وإن أتبع الذي يعلمه بكلامه أجزى إذا أراد به الرد قال ويؤمر أن ينوي ذلك ويريد به الرد ثم يكون رداً منه . قال وكذلك التزويج مثل الرد .

مسـألة :

ومن جواب أبي سعيد وأما إذا قلت له في الرد كما قلت له في التزويج قد رددت زوجتك هذه بحقها فيما بقى من طلاقها فقال له نعم يريد بذلك الرد فهو عندي مثل التزويج ويعجبني أن يردها بلفظ إن لم يكن جاز بها جاز الرد إن شاء الله .

مسـألة :

وإن قال إذا كان غداً فقد راجعتك فليس ذلك برجعة .

مسـألة :

ومن أراد رد زوجته من برآت فجاء بشاهدين يشهدهما على رجعتها فقال المرأة امرأتي فانصرفا على ذلك ووطئها قال أبو عبد الله هذا ضعيف وأخاف الفساد عليهما إلا أن يكون قد اشهدوا أن المرأة امرأتي يريد بذلك ردها فإنه يجوز بذلك ردها وهذا أرخص ما يكون لقيته من لفظ الرد والله أعلم .

مسـألة :

قال الـوضـاح عن سليـمان بن عثـمان من قال أنت طالق إن دخلت منـزل فلان فدخلت فلا تعلم ثم طلقهـا واحـدة ثم أشهـد بردهـا ولم يكن وطئها منذ دخلت المنزل الذي حلف على دخوله إن رده لها يجزيه بدخولها المنزل أو بطلاقه لها الثانية إذا لم تكن خلت العدة .

مسـألة :

فمن طلق يتيمـة وردهـا ووطئهـا فقيـل إن الرد مثل التزويج موقوف إلى البلوغ وله أن يطأها فإن بلغت ورضيت به زوجاً بالرد الذي ردها كانت زوجته على ما يخرج من قول من يثبت تزويجها من صباها وغيرها .

بـــاب فـي رد الســـكـران

والسكـران إذا راجـع وكـان مميـزاً كانت الـرجعة صحيحة وإذا أزال السكـر تمييـزه كانت مردودة لأن الـرجعـة لا تصـح إلا ببينة فمن راجع بلا حضور عقل كانت رجعته مردودة لتعريها من النية .

بـاب في الـرد عـلى شـــرط

وإذا وقع الخلع بين الزوجين ثم اتفقا على العودة على طلاقها بيدها فذلك جائز وليس له أن ينزعه منها وإن طلق الزوج جاز .

بـاب في علم الـزوجـة بالـرد في العـدة أو بعـدها والشهادة في ذلك

عن شريـح قال من أعلن الطـلاق وأسـتر الرجعة فلا رجعة هو قول جابر بن زيد ومسلم .

مسـألة :

ومن طلق زوجته بعلمها فليس له ردها بغير علمها وإن طلقها بغير علمهـا فله ردهـا بغـير علمهـا الفـرق بينهما أنه لما طلقها بعلمها كانت عند نفسهـا وعنـده أنهـا مطلقـة لا تحل له حتى تعلم بالـرجعـة كما علمت بالطـلاق . وإذا طلقهـا بغـير علمها كانت عند نفسها زوجته فإن ردها ولم تعلم فإنما أصلح ما أفسد هو ولم تعلم هي بذلك والله أعلم .

مسـألة :

ومن طلق امرأته وعلمت ثم قال قد رددتك ولم يسمع الشاهدان ثم أمكنتـه من نفسهـا ثم قالت بعد ذلك إئتني بالبينة فقال قد ماتت البينة وقد كنت أعلمتك فصدقتني فإن كان ذلك من قرب فعليه أن يأيتها بالبينة على المراجعة . وإن كان قد خلا لذلك سنون فلا أرى عليه بينة . وليس لها أن تجيره على نفسهـا من غير أن يعلمهـا بالمـراجعة من البينة ولا تقبل قوله في ذلك ولا تصدقه فإن جهلت فأوطئته نفسها على أنه قد راجعها تصديقا له فتعتـز له ويتعـرف من البينـة فإن أحضرت البينة وأرخت كان في العدة مثل الـوطىء كانت زوجتـه وإن لم يؤ رخا رأيت الفـراق واقعـا عليهـما لأن ذلك

لا يجوز تصديقه وإن مات الشهود لم تقبل منه إلا أن تأتي بشاهدي عدل يشهدان أنه ردها مع بينته يسمون بأسمائهم مثل الوطء . محمد بن محبوب وإذا عجز عن البينة فرق بينهما وأعطاها صداقين . وإن علمت بالطلاق ولم تعلم بالرد حتى انقضت عدتها فقيل إنه لا يدركها ولو أتاها بالبينة بعد انقضاء العدة وشهدوا أنه ردها في العدة وقيل أنها يسعها المقام عنده على هذه الصفة ما لم تحاكمه . وقال هاشم قد بانت منه قال أبو عبد الله إن كان وطئها في العدة ثم جاء بعد انقضاء العدة بالبينة فهي امرأته قال مسلم بن إبراهيم يدركها ما لم تتزوج والذي عن الأشياخ أنه لا يدركها .

مسألة :

فإن أتاها الطلاق والمراجعة معاً بعد انقضاء العده فإنه يدركها وكذلك إن أتاها الرد قبل الطلاق وإن أتاها الطلاق قبل المراجعة بانت منه . وفي موضع إن أعلمها شاهدا الطلاق وفارقها ثم علمت بالرد فقد بانت منه وإن لم يفارقها حتى علمت بالرد جبرت على الرجعة إليه وإن لم يعرفاها شاهدا الطلاق حتى أعلمها أحد الشاهدين على الرجعة فكرهت أن ترجع إليه وتزوجت ثم جاء الشاهد الثاني وأعلمها بالرد فتزويجها حلال جائز إذا لم يعلمها شاهدا الرد جميعاً قبل أن يفارقها شاهدا الطلاق .

مسألة :

ومن طلق امرأته بعلمها ثم أشهد بردها ولم يعلمها هو ولا أحد الشهادين حتى انقضت عدتها وتزوجت ثم أعلمها الشاهدان بعد ذلك ولم يكونا علما أنها تزوجت فلا سبيل للأول عليها وهي حلال للآخر فإن أعلمها أحد الشاهدين قبل أن يخلوا عدتها فلم تصدقه فلما انقضت عدتها

أعلمها الشاهدان على الرد من قبل أن تزوج فإن يدركها ولو كرهت إذا كان الشاهدان عدلين وإن كانا غير عدلين لم يدركها .

مسألة :

وإذا طلقها بعلمها وأشهد على رجعتها بغير علمها ثم وطئها فذلك معها على حال الفجور ولم يعلمها بالرد ثم أعلمها الشاهدان بعد ذلك الرجعة فإنه أحل له وطئها ولا يفسدها عليه ذلك والوطء بتلك النية وإنما وطئها وهي زوجته وذلك إذا أعلمها الشاهدان بالرد قبل أن تنقضى عدتها فعلمت أنه إنما وطئها من بعد الرد من قبل أن تنقضي عدتها ولم تضرها تلك النية .

مسألة :

وإذا طلقها بعلمها ثم ردها ثم أعلم هو وأحد الشاهدين في العدة فلا يجوز لها أن تزوج بغيره حتى يعلمها الشاهد الثاني بالرد ثم ترجع إليه .

مسألة :

أبو الحسن في المتبرئة تخير بالرد فتكره أو ترضى فالذي يؤمر أن تستأذن في ردها في عدتها قبل الرد وتستتم ذلك منها بعد الرد فإن لم يفعل كذلك وردها مع الشاهدين ثم أتى إليها وهي في العدة فأعلمها أنه قد ردها ورد الرأي إليها فرضيت بقوله وصدقته وأثبتت الرد فإن دعى الشاهدين فأعلماها برده لها ثم وطئها بعد ذلك لم نر بأسا بذلك وقد تعدى هؤلاء ما أمروا به . وإن أعلمها الزوج فلم ترض ثم أعلمها الشاهدان فرضيت ثم

وطئها الزوج فقد فسدت عليه . فإن أعلمها الشاهدان فرضيت ثم أعلمها الزوج فكرهت ثم وطئها الزوج بعد رضاها فقد جاز عليها ولا نراها تفسد على زوجها إن وقع الجواز وإن لم يقع الجواز قلنا له لا يطأها حتى ترجع يردها عن رأيها .

بـاب في رد الـزوج قبـل الحنـث أو علـى الشـك في الطـلاق

والـرد في الطـلاق قبـل الحنث مختلف فيه ولا أراه يثبت قبل أن يجب الطلاق لأن الرد يجب بعد الطلاق .

مسـألة :

ومن قال لزوجته إن فعلت كذا وكذا فأنت طالق ثم قال وإن فعلت فاشهدوا أني قد رددتها ففيه اختلاف . قال محمد بن محبوب إن فعلت فقد ردها ثم رجع عن هذا القول . وقد قيل في رجعة العلماء من رأي إلى رأي أنه لا يكون نسخاً للأول بل يكون الأول قولا منهم والآخر قولاً ثانيا وقال الوضاح بن عقبة لا يردها حتى يقع الطلاق .

مسـألة :

وإن قال لامـرأتـه إن كلمت فلانا فأنت عليّ كظهر أمي وأشهد أنها إن كلمت فلانـا فغـلامي حر عن كفـارة الظهـار فقـال محمد بن محبوب قد كفرّ . قال الوضاح لم يكفرّ . رجع أبو عبد الله عن قوله في هذه المسألة .

بـاب في عـدة المطلقـة والمختلعـة على الزيـادة والتقصـان

ومن طلق امرأته وطلبت إليه أن يردها فقال لا أردها إلا على نصف الصداق إن رضيت وإلا فهذا حقك فخـذيه وردها على ذلك قال إنما لها ما ردها عليه .

مسـألة :

وإن أراد مراجعة المطلقة وكرهت فزادها وهي تظن أن ليس له ردها فليس لها مما زادها شيء .

مسـألة :

وعن أبي الحسن فيمن تركت له زوجتـه حقهـا ثم طلقهـا ثم ردهـا بحقهـا وهـو يحسب أنـه لا حق عليـه لها أيثبت الحق عليه . قال إن كانت تركت له حقها عن طيب من نفسها فقد جاز تركها . وإن كان ردها بحقها ولم يثبت على نفسـه لها حقـاً إنما ظن أنه لا يلزمه فلا يثبت ذلك عليه حتى يعتقـد رده عليهـا أويثبتـه على نفسه وليس رده على جهله مما يثبت عليه ما قد زال عنه .

مسـألة :

امـرأة اختعلت ثم ردهـا زوجهـا بدون صداقهـا قال لها أن تزداد ولا تنقص . قال وكـذلـك بلغنـا عن الـربيـع عن بشـير رحمهـما الله وأمـا

محمد بن عبد الله بن جساس فأجاز ذلك ولم ير به بأساً قال أبو المؤثر برأي الربيع نأخذ . قال غيره إلا أن يتزوجها بنكاح جديد في العدة أو بعد العدة فليس لها لا المهر الذي تزوجها به . ويكون عنده بما بقى من الطلاق .

مسألة :

في المختلعة يردها على النقصان فقد قالوا لها صداقها تاماً وذلك الشرط باطل لأنه إذا ردها اقتضى الرد بإثبات ما وقع عليه التزويج وإنما تركت هي ما ليس في يدها ولا تملكه بعد . وإن ردها على الزيادة ثم طلقها من قبل أن يدخل بها بعد الرجعة فقول لها الزيادة تامة وصداقها تام . وتستأنف العدة وقول لها صداقها تام ولها نصف الزيادة وتستقبل العدة وكلاهما صواب إن شاء الله . وقول لها نصف الصداق ونصف الزيادة وتستأنف العدة من ذي قبل وقيل عليها تمام العدة .

مسألة :

وفي الضياء وقد كان قال أبو عبد الله ليس لها إلا نصف صداقها ونصف ما زادها عليه لأنه لم يدخل بها من بعد أن راجعها ثم رجع فقال بالقول الأول أنه يلزمه جميعاً .

مسألة :

في قولهم إنما تزداد ولا تنقص أن ذلك أنها لو لم ترضى به على الزيادة كان لها ذلك فإن ردها بلا زيادة فلم ترض بذلك فزادها ورضيت هل يتم . فإذا رضيت إن زادها فزادها ورضيت ثم ذلك وإن لم ترض إلا أن يزيدها

يتم حتى ترضى . فإن أخبرها بالرد فقالت رضيت إن زدتني أوزدتين رضيت فأما قولها قد رضيت إن زدتني فزادها تم ذلك ووقع الرضى قال وقد قيل له أنه ردها بغير حق فرضيت بذلك تم . وإن طالبته بذلك تم الرد وكان عليه حقها الذي كان عليه . وإن تركت له المطلقة حقها وردها ثم طلبته فإن تركته تقية كان عليه وإن كان عن طيبة من نفسها فلا شيء عليه .

مسألة :

والمختلعة إن اتفقت هي وزوجها على أن يردها بغير حق فردها فعندي أن الرد بائن ولا أعلم فيه اختلافاً وأما الحق فإن رجعت فيه كان لها ذلك قيل فإن ماتت قبل أن ترجع هل عليه أن يتخلص لورثتها منه . قال إن كانت أبرأته من بعد أن استحقت الحق بالرد فأرجوا أن يبرىء وإن كان ذلك سرا . فأخاف أن لا يبرىء لجهالتها بذلك . وفي موضع إن تركت له حقها بعد البرآن وردها بغير حق ثبت الرد وإن رجعت بحقها كان عليه فإن ماتت ولم ترجع فلا يعجبني يلزمه لورثتها شيء ولا سيما إن لم يكن طلب إليها .

مسألة :

وقيل فيمن طلق امرأته تطليقة وطلبت أن يردها قال لا أردك حتى تضمني لي بألف درهم أوتتركي لي صداقك الذي عليّ فأما ردها على ضمان الألف درهم فذلك باطل لا يجوز عليها وعليه صداقها . وأما إن تركت له صداقها ثم ردها فذلك جائز عليها ولا صداق عليه لها .

مسـألة :

في المطلقـة والمختلعـة بجهـل الزوج أن له عليها الرجعة زوجه وليها بالبينة ومهر في العدة فالنكاح جائز وتكون عنده على ما بقى من طلاقها . قيل فإن زادها أو انتقصها قال لها صداقها الأول . قال غيره وقيل يكون لها ما زادها وعليها ما أنقصها إذا كان تزويج جديد .

بـاب في التزويج والزوج الذي يحل للمطلقة ثلاثـا أن ترجـع إلى زوجهـا وأحـكام ذلـك

وإذا بانت المـرأة من زوجهـا بثلاث تطليقات لم تحل له إلا بعد زوج يعقـد عليهـا عقـداً صحيحـاً . ويطأهـا ثم يفارقها بموت أو طلاق . فإن وطئهـا في حال حيضهـا أو تزوجها في عدة فإنها لا تحل لمطلقها بهذا قال الله تعـالى : ﴿**فـإن طلقهـا فلا تحل له من بعـد حتى تنكح زوجاً غيره**﴾ وقال النبى ﷺ : «حتى تذوق من عسيلتهـا» وتـذاوق العسيلة لا يكـون إلا بالتقاء الختانين وإن لم ينزل الماء فالتقاء الختانين مستحق اسم ذائق . وإنما سماها بالعسيلة لتصغيره لها والعسل يذكر ويؤنث وإنما أجرى على الجماع اسم العسـل للحـلاوة التي يجدهـا المجامع من التوسعة ومجـاز اللغة وإن لم يكن عسلاً في الحقيقة فمن وطىء محرماً لم يكن ذائق عسيلة شرعيه ألا ترى إلى قولـه : ﴿**يحـل لكم الطيبـات**﴾ يعني مباحا وإن لم يكن فيه لذة . فإن وطىء في الحيض أوفي الـدبـر أوفي الصـوم أوفي العدة أوفي النفاس لم يكن ذائقـا عسيلة فإن قال قائـل فإن طلقهـا هذا الثاني في الحيض فلم أجزتموها للأول وطـلاقهـا في الحيض لا يجوز وقـد قلتم الشـرط الإبـاحـة قلنـا ليس الطلاق شرطاً في الإباحة وإنما الشرط البينونة من الثاني بعد الوطء بالحلال بالتـزويـج بوجـه ما كان الـدليـل على ذلـك أنـه لو مات عنها الثاني لحلت للأول . فلم تحتـج إلى الطـلاق والله أعلم . فلوكان قوله : ﴿**فإن طلقها فلا جنـاح عليهـما ان يتراجعـا**﴾ شرطـا في الإجـازة لما كان الموت أبانه والله أعلم . ولا يحل للمطلق ثلاثاً أن يرجع إليها حتى تقر أن الثاني أنه قد وطئها .

مسـألة :

وإن تزوجها عبد بغير إذن مولاه ثم طلقها فإنها لا تحل للأول إلا أن يكون بإذن مولاه ويتزوجها بعد طلاق العبد وهو قول الشافعي ومالك وأصحاب الرأي . وعن أبي علي أنه لا يرجع إليها بتزويج العبد وهو قول أبي مروان . قال غيره له أن يرجع إليها وهو قول أبي عبد الله .

مسـألة :

فإن تزوجت بغلام غير بالغ ودخل بها وهو مراهق ثم فارقها فإنها لا تحل للأول وهو قول مالك والحسن وقال عطاء والشافعي وأبو حنيفة أنها تحل له .

مسـألة :

والبالغ إذا أولج ولم يقذف أجزى ذلك التزويج لأن الذوق يكون بالجماع وإن لم ينزل وبه يجب الحد والحرمة . قال الله تعالى : ﴿**حتى تنكح زوجاً غيره**﴾ وهو الجماع .

مسـألة :

وروى عن طريق عائشة أن رجلا طلق امرأته ثلاثاً على عهد رسول الله ﷺ فنكحت زوجاً غيره فدخل بها ولم يجامعها ومات عنها أو طلقها فأرادت أن ترجع إلى زوجها الأول فقال لها رسول الله ﷺ حتى يذوق عسيلتك وشهدت بذلك أم سلمة وابن عباس . وعن ابن عباس أن امرأة من أهل اليمن يقال لها تمية بنت وهب كانت تحت رجل من قريضه يقال

له رفاعة طلقها ثلاثا فتزوجها رجل في قريضه يقال له عبد الرحمن بن الزبير في كتاب عن إنها كانت تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها ثلاثاً فتزوجها رفاعة بن السمودل ثم طلقها عبد الرحمن قبل أن يدخل بها وفي كتاب عنه كتاب عنه أيضا أنه قال لها هل جامعك الآخر فقالت يا رسول الله ما الذي معه إلا كهدية في ثوبي فقال نبي الله لا تحلين له حتى يجامعك ويذوق عسيلتك فندمت فقالت أنه قد أصاب مني فقال أني لا أصدقك الآن .

مسألة :

والمطلقة ثلاثاً إذا تزوجت بآخر ثم دخل بها فإذا غيب بعض الحشفة لا غير لم يحلها . وإن غيب الحشفة كلها أحلها وإن لم ينزل وإن مقطوع الحشفة لم يحلها إلا بتغيب جميع ما بقى من ذكره لأن جميع الباقي تبع للحشفة .

مسألة :

ولو وجد رجل المطلقة ثلاثاً على فراشه فوطئها يظنها زوجته لم تحل للأول لأنه ما وطئه على عقد صحيح ولا فاسد ولكن لو وطئها زوجها الثاني وهو يظنها أجنبية حلت للأول .

مسألة :

ومن كان تحته يهودية أو نصرانية ثم فارقها فتزوجها ذمي مثلها ثم فارقها فللمسلم أن يرجع إليها بتزويج جديد لأنه زوج حلال لها وبه يقول أبو حنيفة .

مسـألة :

في الزوج الثاني يطأ من فوق الثوب هل تحل لمطلقها الأول قال نعم .

مسـألة :

ومن طلق امرأته واحدة وانقضت عدتها وتزوجت وفارقها زوجها الأخير ثم عاودها فإنها تكون معه على ما بقى من الطلاق على قول محمد بن محبوب وهو قول الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ منهم عمر وعلي ومعاذ بن جبل وغيرهم ومالك والشافعي . وقال قوم النكاح جديد والطلاق جديد وهو قول ابن عمر وابن عباس وشريح وأبي حنيفة وغيرهم . وقول ثالث إن كان دخل الأخير فطلاق جديد ونكاح جديد وإن لم يكن دخل بها فعلى ما بقى وهو قول النخعي .

مسـألة :

وأجمعوا على أن طلقها ثلاثاً ثم تزوجها غيره ثم راجعها أنها تكون معه على ثلاث تطليقات . قال المصنف وذلك إن جاز بها الآخر . وإن لم يجز بها . وكان الأول جاز لها لم تحل للأول حتى يجوز بها الثاني . وإن لم يكن الأول جاز بها فقيل تحل له ولو لم يجز الثاني بها وقيل لا تجوز إلا أن يجوز بها الثاني والله أعلم .

مسـألة :

في زوج الأمة إذا طلقها اثنتين ثم وطئها سيدها لم يكن لزوجها أن

يعود بتزويجها حتى تنكح زوجاً غيره لأنه قالوا ليس وطء السيد مثل وطء الزوج .

مسألة :

في المطلقة ثلاثاً تزوجها ثاني فيطأها في الحيض عمداً أنها لا تحل للأول ولو لم تعلم هي بالحيض فإن وطئها قال معى إنها تحل له وهو مع أصحابنا أنه جائز له الوطء خطأ ولو علمت هي به وكتمته . فإن وطئها في الدبر خطأ أو عمداً فأنها لا تحل بذلك فإن وطئها في شهر رمضان أو هو معتكف في المسجد الحرام فهو آثم وتحل للأول على قول من لا يفسدها وعلى قول من يفسدها عليه لا تحل له بذلك وإن تزويجها تحله لا يجوز ذلك .

مسألة :

وإذا صحت الخلوة من الزوج الآخر بها في حال ما يجوز له والوطء لها فقولها مقبول أنه وطئها في معنى ما يثبت له في الحكم لها وإحلالها للأول .

مسألة :

وإذا تزوج صبية ووطئها ثم طلقها ثم تزوجها آخر فطلقها فليس هذا النكاح الآخر بشيء حتى تبلغ فلا ترضى بالأول . ويكون هذا النكاح جائزا . وإن رضيت بالأول أحلها نكاح الآخر للأول قال غيره وإذا لم ترض بهما جميعاً ووطئها الآخر بعد الرضى وقد طلقها الأول ثلاثاً أحلها للأول . وإذا طلقها أو مات عنها .

مسـألة :

وإذا أقـرت المـرأة أن زوجهـا قد جامعهـا فإنهـا تحل للأول وتكـون محصنـة قال أبـو عبـد الله إنـما تصـدق إذا كان قد أغلق عليها باباً أو أرخى عليهـا ستراً . قال غيره وأمـا الإحصـان فتصـدق على نفسهـا إذا أقـرت بالـدخـول . وأمـا إحلالها للأول فحتى تصح أنه أغلق عليها باباً أو أرخى عليها حجاباً .

بـاب المـواعـــدة في العـــدة

قال الله تعالى : ﴿ولا تواعدوهن سراً إلا أن تقولوا قولا معروفاً﴾ ونهى رسـول الله ﷺ أن تخطب المـرأة في عدتهـا وما نهى عنه رسول الله ﷺ فهو حرام وقوله ولا تواعدوهن سراً حتى يصرح لها بالخطبة .

مســألة :

ولا يجوز أن تخطب المميتة نفسها وهي في العدة فمن فعل ذلك كان عاصيـاً لقـولـه تعـالى : ﴿ولا تواعـدوهن سراً﴾ فإن توافقـا على ذلـك فتزوجها في العدة أو بعد انقضاء العدة للمواعدة التي كانت بينهما لم يجز لهما الإقـامـة على نكـاحهـما وفـرق بينهـما وحـرمت عليه أبداً في قول أصحابنا ولا أعلم بينهـما اختـلافا وهو قول مالك بن أنس وقيل أن عمر بن الخطاب حكم بذلك ولعله عقوبة لهما لئلا ينتهك الناس مثل هذا ويرتكبوا مثل هذا .

مســألة :

ومن أوعـد امـرأة في عدتهـا للتـزويج فقد حرم عليه تزويجها أبداً ولو احتـج أنـه لم يعلم أنـه حرام فلا يعـذر بجهله . وعن أبي علي أنـه لا نرى المـواعـدة التي يحرم بها التـزويـج إلا حتى يطلب إليها نفسها تزويجاً وتوعده بذلـك . ابن محبـوب حتى تعطيـه القول بلسانها نعم . فأما من طلب إلى بعض من يلي أمـرهـا فلا بأس . قال وائـل بن أيـوب المواعدة التي نهى الله عنها المميتة أن يكلمها في نفسها فتعده فإذا انقضت عدتها أن يتزوجهاوتنعم

له بذلك . معى في قول أصحابنا أن كل مواعدة في عدة من أي العدد كانت أنه يفرق بينهما قيل فجاء عليه سنة أم ذلك بإجماع قال لا نعلم فيه سنة ومعى أن يشبه الاتفاق . ومن خطب امرأته في عدتها فتواعدا ثم ندم وترك ذلك وقال إنا كنا صنعنا أمراً لا يحل لنا فلا ميعاد بيني وبينك ثم خطبها بعد ذلك فإنه يكره له تزويجها لما كان فعلا .

مسألة :

وفي موضع ومن طلب تزويج امرأة في العدة فلما علما ندم ورجع عن ذلك واستغفر ربه فإذا انقضت العدة فله أن يخطبها فيما نرى إذا كان ذلك على وجه جهاله . وأما من تعمد لذلك وهي في العدة ثم تزوجت زوجاً بعد العدة ثم مات أو طلق فنرى أنه طلقها في حال لم يكن له أن يطلقها ولا نرى له أن يتزوجها بعد موت زوجها . وقال بعض إذا تزوجت زوجاً ثم مات أو طلق فلهذا أن يتزوجها والله أعلم . وعن أبي عثمان بن الربيع إذا تواعدا ثم لم يتزوجها حتى تزوجت غيره فمات عنها أو طلقها جاز له أن يتزوجها بعد انقضاء عدتها . من واعد امرأة في عدتها وأتما على ذلك حتى انقضت العدة وتزوجها فرق بينهما في قول أصحابنا سواء كانت في عدة مميتة أو حرمة أو مختلعة أو مطلقة إذا كان أصل العدة من زوجته . وأما الزانية والغصوبة فأظن مختلف فيها على قدر الاختلاف في عدتها .

مسألة :

فإن رجع المتواعدان قبل انقضاء العدة حين علما أنه لا يجوز وتابا من ذلك بلا رجعة على المواعدة فلا يجوز ذلك على حال . وإن رجعا عن

ذلـك قبـل انقضاء العدة ثم انقضت العدة فعندي إنه يختلف فيه فقول إن ذلك جائز وقول لا يجوز حتى تنكح زوجاً غيره ثم يجوز له تزويجها ولو كانت المـواعـدة من عدة يملك الـزوج الـرجعة . فإن لم يرجعا عن المواعدة حتى انقضت العـدة ثم رجعـا عنهـا فليسا سواء ولا أعلم في ذلك اختلاف وإنما الاختلاف إذا رجعا قبل انقضاء العدة قيل فإن تواعدا عمداً على التجاهل والإرتكاب لما يدينون بتحريمه من المواعدة قبل انقضاء العدة ثم ندما وتابا ورجعا هل يكون التجاهل على العلم كالجهل للعلم قال أما في الإثم فهذا عندي أشد . وأما في الحكم فلا أعلم فيه فرقاً والاختلاف واحد .

مسـألة :

ومن طلب أن يخطب امرأة في عدتها وطلب إليها في التزويج في عدتها فأجابته وهو لا يريد تزويجها قال محمد بن محبوب لا يتزوجها .

مسـألة :

سعيد بن قريش في امرأة طلبت رجلاً في عدتها بتزوجها فأجابها قال إن ذلـك جائـز وليس مطلبهـا في ذلـك كمطلبه . قال المصنف يريد بالجائز تزويجه لها بعد العدة وأما طلبها له في العدة فما عندي أنه يجوز لها والله أعلم .

مسـألة :

ومن واعـد أخت مطلقتـه في العـدة فما أحب له ذلـك وإن واعـد ولم يتزوج حتى انقضت عدة أختها فلا أقدم على الفراق لأنه لم يواعد مطلقته

ولا مميتة والله أعلم . وفي موضع ومن كلم امرأة في التزويج في عدة ما أخت لها كانت امرأته فلا نبلغ به إلى الفساد .

مسألة :

ومن كتب إلى رجل في تزويج ابنته وهي في العدة فلا يجوز تزويجها وقد كتب رجل إلى علي بن عزره في تزويج ابنته وهي في العدة فلما وصل الكتاب إليه قال للرسول هو كتب الكتاب بيده قال نعم قال ليس إليها سبيل من أجل أنه كتب بيده في تزويجها قبل خلو عدتها . وفي موضع عن الوضاح بن عقبة أن رجلاً من بهلا طلب إلى علي بن عزره ابنته وكانت في العدة فقال له الأزهر فقد فسدت عليك حرمت . وقول غيره حتى يكون المطلب إليها .

مسألة :

ومن أرسل إلى امرأة في عدتها في التزويج فقالت لم تنقضى عدتي فليصل لم يجز تزويجها . وفي موضع إذا انقضت عدتي فليجىء لم يجز له أخذها . ومختلف في الخاطب لها في عدتها إذا امتنعت فمنهم من رخص ومنهم لم يجز له تزويجها .

مسألة :

ومن طلب إلى رجل ابنته وهي في العدة فقال له أمضي إلى فلان فسأله عن عدتها فإن كانت قد انقضت فتزوجها منه فإني قد وكلته في تزويجها فمضى وسأله عن ذلك فقال له أنها في العدة بعد فلا بأس عليه بذلك .

مسـألة :

وإذا كان للمرأة زوج لم يجزيها ثم مات ولم تعلم أن عليها عدة فطلب رجل تزويجها إلى أبيها وأمها أو أحدهما واتفقوا على تزويجها ثم علموا الوجه فيه وقد علمت البنت مواعدة أبيها فلم يقل شيئا ففيه تشديد من الفقهاء وكراهية ولا يقع فساد إذا لم تواعد هي بنفسها أو برسالة منها .

مسـألة :

ومن قال لامرأة إذا انقضت عدة فلانة فاطلبيها إليّ فخالفته وطلبتها في العدة فأجابتها إلى أخذه قال سألت محمد بن المختار فأجاز له تزويجها .

مسـألة :

فإن طلب أمة في نفسها وهي في عدة من زوج مات عنها أو طلقها ووعدته أو كان الطلب إلى سيدها ووعده فلا بأس وتزويجها به جائز . والأمة في هذا غير الحرة .

مسـألة :

قال بشير لو قال رجل لامرأة في عدتها كم تجعلي عليّ من الصداق قالت كذا فهو مواعدة . فإن رجع وقال رجعت عن ذلك القول ولا آخذك فلا ينتفع بهذا القول .

مسـألة :

في الزانية إذا لم تعتد وتزوجت قال إذا ثبت عليها العدة كان تزويجها

فاسداً وإذا ثبت فساده لم يكن لها أن تقيم على فساد . قال معى أن عليها أن تخرج كيف ما أمكنها من هرب أو غيره وإذا كان غرته حتى أخذت ماله عان عليها عندي رد ما أخذت منه على الغرة . وأما إن كانت جاهلة بذلك وهي تظن أنه جائز حتى وطئها فقول لها صداقها الذي تزوجها عليه بالوطىء ويشبه إن بعضهم يقول لها صداق مثلها في التزويج الفاسد .

مسألة :

في المعتدة إذا قالت لرسول خاطبها أنها في عدة فإذا انقضت أرجع إلىّ فلما انقضت جاءها فانعمت له . قال لا يبين لي أن هذا مواعدة وهذا يخرج تعريضا إلا أن يكون في النية منها أن يرجع لتنعم له فهو شبه المواعدة بالنية قيل فالمواعدة بالنية تفسد كالقول . قال يخرج ذلك في قول من يثبت النيات والإرادات ويحكم بها في معنى الإيمان والبيوع وأسباب ما يثبت من الأفعال . وقول إنما عليها التوبة من النية الفاسدة .

مسألة :

أبو المؤثر في امرأة قالت لرجل تزوجني فإن زوجي مات أو طلقني وهو لا يعلم إنه كان لها زوجاً أو قالت له أن فلانا بن فلان كان زوجي فمات عني أو طلقني والرجل هو يعرف الرجل إلا أنه لا يعلم أنه كان زوجها . قال إذا أخبرته أن عدتها قد انقضت فلا بأس عليه في تزويجها إن شاء الله إذا لم يكن علم أن لها زوجاً . قال غيره وإذا أقرت بأنه كان لها زوج . فهي مدّعية لموته أو طلاقه والله أعلم .

باب في المواعدة للزوجة والسعي بين الزوجين بالفراق

ومن قال لامرأة ذات بعل أني أحبك وأحب أن لوكان لي إليك سبيل فأتزوج بك وأنا هاوي لك ثم طلقها زوجها أومات عنها فقد قيل لا يتزوجها على الأبد . وإن قال لها لوكنتي خليه لتزوجتك فهذا منكر في القول لذوات البعول ولا أراه يجري مجرى المواعدة التي يحرم بها النكاح على الأبد والله أعلم .

مسألة :

وقيل في رجل بلغه تزويج امرأة فقال إني كنت أحبها أوقال لي فيها هوى أوكنت أريد أن أتزوجها ففارقها زوجها أومات عنها إنه لا بأس بذلك ما لم تكن تعلم مقاله ذلك لها .

مسألة :

ومن قال لامرأة لها زوج أني أحبك فإن مات زوجك أوطلقك تزوجت بك ثم طلقها زوجها أومات عنها زوجها فإنه يكره له تزويجها وأما الفراق فلا نراه . فإن كان زوجها معقوراً وقال لها هذا القول فلما خلت الأربعة سنين وطلقت واعتدت ثم تزوجها حاضراً أشد تكريهاً من الفقود لأنه غائب فإن واعدها في عدة الطلاق من الفقود فلا يجوز ويفرق بينهما إن تزوجها .

مسألة :

فيمن قال لآخر طلق امرأتك ولك مني كذا وكذا هل ينبغي للآخر أن يتزوجها قال لا أرى ذلك جائزاً قال أبو المؤثر إن أمره بطلاقها وهو يريد أن يتزوجها فلا يتزوجها وإن تزوجها فارقها لأنه لا يجوز أن يخرج رجلا من عند امرأته يتزوجها . وإن كان قال له ليطلقها لأمر كرهه بينهما وهو لا يريد تزويجها فطلقها الرجل ثم حدثت له فيها الرغبة فلا بأس عليه أن يتزوجها وإن قال مرسلاً ولم تكن له نية في تزويجها فلا بأس عليه أن يتزوجها من بعد ذلك . قال غيره وكذلك إن قال له طلقها لأتزوجها فطلقها فلا بأس لأن لا يغره وأخبره بما في نفسه . في موضع لا يجوز لرجل أن يقول لرجل طلق امرأتك حتى أتزوج أنا بها فإن قال وفعل ذلك له وتزوج بعد انقضاء العدة من زوجها فهذه لا تجوز وهو أشد مما واعدها في العدة قال أبو الحسن جائز ذلك لأنه لم يواعدها في عدة الطلاق .

مسألة :

أبو سعيد فيمن قال إذا مات فلان أحدث امرأته وسمعت المرأة بذلك أنه لا يجوز لهذا القائل أن يتزوج بها إذا مات زوجها في قول أصحابنا . قال فهل تحل له في حال قال يوجد عن أبي عبد الله إن بانت منه باللعان جاز له ذلك . قلت فإن أقر بالزنا وحد عليه فرق بينهما هل تحل له قال لا يبين لي أنه مثل قذفه لها بالزنا لأنه يملك من أن توطئه نفسها متنكرة والله أعلم بالصواب .

محتـــويـات الكتـــاب

الفهـــــرست

بـاب : في الخيار وفي الطلاق ولفظه	٥
بـاب : في المختارة إذا تزوج عليها انعتق	١٢
بـاب : في لفظ الخيـار	١٤
بـاب : في الخيار وما يبطل بـه	١٥
بـاب : في المختارة من حر أو أمة وما يجب	١٨
بـاب : في الخلع والبرآن بين الزوجين	٢١
بـاب : ما يبرأ به الزوج من الصداق عند الخلع أولا	٢٨
بـاب : في لفظ الخلع والبرآن والفرق بينهما	٣٥
بـاب : في الفدية عند الخلع بأكثر من الصداق والعطية على ترك الجماع أو غيره	٤٣
بـاب : في خلع المـريض والمطلقـة الـتي لا حق لها أو حقهـا على غيره	٤٦
بـاب : في الـزوجـين إذا قعـدا للخلع وقصـرا عن الكـلام وما أشبه ذلك	٥١
بـاب : في البرآن ما يبري من حقها أو أبرأ لها نفسها في البينة وانكار البرآن وما أشبه ذلك	٥٨
بـاب : في البرآن على أن يطلقها	٧٠
بـاب : في البرآن على شرط أو مثنو به	٧٤
بـاب : في البرآن على براءته من نفقتها أو نفقة أولاده منها أو ما أشبه ذلك	٧٨
بـاب : ما ينقض به الخلع وفي الرجعة في الصداق والجهالة	٨٢
بـاب : في البرآن على أن تعطيه أو ترد عليه أو على أن يعطيها كذا وما أشبه ذلك	٨٧
بـاب : في الوكـالة في الـبرآن	٩٢

الفهـــرس	رقم الصفحة
بـاب : في بـراءة الصبية وبرآن الوالد لزوج ابنته	٩٣
بـاب : في بـراءة الأمـــة	١٠١
بـاب : في خلع المكره والمجنون والأعجم والسكران	١٠٢
بـاب : في مدة الايلاء وألفاظه وحروفه والنية في ذلك	١٠٣
بـاب : في مدة الايلاء وحروفه والنية في ذلك	١١٦
بـاب : في الايلاء بأقل من أربعة أشهر أو أكثر	١٢٢
بـاب : في الفيئه في الايلاء والظهار	١٢٧
بـاب : ما يفعل المولى بالطلاق عن الوطء	١٣١
بـاب : ما يجب به الايلاء أو لا يجب	١٣٣
بـاب : فيمن آلى وظاهر وطلق وما أشبه ذلك	١٤١
بـاب : في الظهار من الزوجة وأحكام ذلك	١٤٥
بـاب : في لفظ الظهار وأحكام العدة ووجوب الكفارة	١٤٩
بـاب : في ألفـاظ الظهـار	١٥٣
بـاب : ما يجوز للمظاهر من زوجته وفي ظهار المرأة من زوجها وما يجوز له فيها وفي إنكاره للظهار	١٥٩
بـاب : في الظهار من الزوجات على معان شتى	١٦١
بـاب : في ظهار العبيد وإيلائهم وفي الايلاء والظهار منهم والكفـارة مـن ذلـك	١٦٤
بـاب : في كفـارة الظهـار	١٦٧
بـاب : في صفة من يلزمه العتق الحرية الصيام بالاطعام وفي لفظ العتق	١٧٠
بـاب : في العتق وفي كفارة الظهار ومن يجزي ومن لا يجزي	١٧٢
بـاب : في فساد العتق في كفارة الظهار والوطء من ذلك	١٧٦
بـاب : في صيام كفارة الظهار	١٧٧
بـاب : فيمن فرط أو لم يفرط حتى فاته صيامها وما يلزم الحرية ويجوز له	١٨١

الفهـــرس	رقم الصفحة
باب : من يجوز إطعامه للظهار من لا يجزى	١٨٤
باب : في الاطعام في كفارة الظهار ومن يجزى	١٨٥
باب : في تفريق كفارة الظهار بالاعطاء	١٨٨
باب : في وطء المظاهر قبل إتمام الكفارة وفي فساد ذلك وانتقاضه	١٩٠
باب : في تحريم الزوج زوجته على نفسه	١٩٤
باب : في عدة النساء وما يجوز منهن وفيهن	٢٠١
باب : في عدة المتوفى عنها زوجها بالأيام	٢٠٥
باب : ما يجوز للمميته ويكره لها في العدة	٢٠٨
باب : في التعريض للمميته والمطلقة في العدة	٢١٣
باب : في عدة المتوفى عنها زوجها بالحمل	٢١٦
باب : ما يجوز للمطلقة البائنة من عدتها وما يلزمها وما أشبه ذلك	٢١٧
باب : في العدة بالحمل	٢١٩
باب : ما يوجب العدة والرجعة من الخلوه والوطء وتكرر العدة	٢٢٣
باب : في عدة المطلقة والمختلعة بالحيض متى يدركها زوجها	٢٢٥
باب : في عدة المطلقة إذا اختلف حيضها أو لم يتم	٢٣١
باب : في عدة المطلقة إذا انقطع حيضها أو لم تحض	٢٣٥
باب : في تصديق المرأة في العدة	٢٣٧
باب : في انقضاء عدة المرأة قبل علمها بالبينونة	٢٤٠
باب : في عدة اللواتي بحرمة أو غلط	٢٤٢
باب : في عدة الصبية وزوجة الصبي والخصي والمجنون	٢٤٣
باب : في عدة الصغيرة والموئسة الكبيرة	٢٤٦
باب : في عدة الأمة بالطلاق والوفاة والحمل	٢٤٨
باب : في عدة الذمية والمشركة	٢٥٢
باب : في الدعوى والحكم بين الزوجين والعدة وتزويج الثاني وكفارة الظهار وما أشبه ذلك	٢٥٤
باب : في رد الزوجات	٢٥٧

بـاب : في لفظ الرد بين الزوجين وما يثبت من ذلك	٢٦١
بـاب : في رد الســكران	٢٦٥
بـاب : في الرد على شـرط	٢٦٦
بـاب : في علم الـزوجـة بالـرد في العـدة أو بعـدهـا والشهـادة في ذلـك	٢٦٧
بـاب : في رد الزوجة قبل الحنث أو على الشك في الطلاق	٢٧١
بـاب : في عدة المطلقة والمختلعة على الزيادة والنقصان	٢٧٢
بـاب : في التزويج والزوج الذي يحل له للمطلقة ثلاثا أن ترجع إلى زوجها وأحكام ذلك	٢٧٦
بـاب : في المواعدة في العدة	٢٨٢
بـاب : في المواعدة للزوجة والسعي بين الزوجين بالفراق	٢٨٨